جامعة سوهاج

كلية التربية

المجلة التربوية

تصور مقترح للسياسات التعليمية بالجامعات المصرية في ظل أزمة جائحة فيروس كورونا المستجد SARS-COV2

إعداد

د.ثناء هاشم محمد محمد

مدرس أصول التربية

كلية التربية – جامعة الفيوم

د.ناصر شعبان على طلبة

مدرس أصول التربية

كلية التربية – جامعة الفيوم

تاريخ الاستلام : ٥ أبريل ٢٠٢٠ م – تاريخ القبول : ٢٥ أبريل ٢٠٢١م

DOI: 10.12816/EDUSOHAG.2021.

ملخص البحث

هدفت الدراسة الحالية تعرف ماهية السياسة التعليمية ، وأبرز مقوماتها ومعايير صنعها ، وكذلك تعريف جائحة كورونا ، وأهم تداعياتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على الأنشطة التعليمية والتربوية بالتعليم العالي ، بالإضافة إلى الكشف عن معالم السياسة التعليمية المطبقة وقت أزمة فيروس كورونا بجامعة الفيوم وذلك من أجل إبراز أوجه القصور والقوة في تنفيذ السياسة التعليمية وقت الأزمة بالجامعة، مع تحديد تصورات خبراء السياسات التعليمية حول كفاءة السياسة التعليمية المستخدمة وقت الأزمة بجامعة الفيوم ، ووضع تصور مقترح لزيادة كفاءتها والتغلب علي معوقات تنفيذها ، إستخدمت الدراسة المنهج النقدي لفهم الكيفية التي استجابت بها الجامعات المصرية من خلال سياساتها التعليمية لتداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد، بالإضافة إلى أسلوب دراسة الحالة ، وبناء على تحليل المقابلات وتحليل المحتوي لقرارات السياسة التعليمية توصلت الدراسة إلي العديد من النتائج من أهمها : توقف السياسة التعليمية لجامعة الفيوم علي التصدي للازمة ومحاولة الحد من آثارها السلبية علي المنظومة التعليمية بالكليات ، إضافة إلي ضعف اعتماد السياسة التعليمية علي أساس معلوماتي قوي عن عناصر المنظومة التعليمية ، لذا انفصلت السياسة عن الحاضر والمستقبل ، وبالتالي اقتصر تأثيرها على ردود الأفعال، وعلى تسيير المشكلات والالتفاف حولها أكثر من اقتحامها والتخلص منها، ووضع البحث تصورًا نظريًا لزيادة فاعلية السياسات التعليمية لجامعة الفيوم وقت الأزمة.

الكلمات المفتاحية: فيروس كورونا المستجد SARS–CoV2 – السياسة التعليمية – الأزمة).

A Suggested Perception of Educational Policies for Egyptian Universities in the Light of the SARS-CoV2 Pandemic

Abstract

The current study aimed at investigating the term of educational policy, its components and basic standards for establishing it, as well as identifying the notion of SARS-Cov2 pandemic, and its major social, economic, political and educational impacts on higher education institutions. Furthermore, it tried to address the features of educational policy which was implemented at the time of Coronavirus at Fayoum University to highlight the shortcomings and strength in implementing it. It also attempted to identify the perceptions of experts regarding efficiency of the educational policy used at the time of the crisis at Fayoum University and developing a Suggested Perception to increase its efficiency and overcome obstacles to its implementation. The study employed the ideas of the critical theory to understand how Egyptian universities responded, through their educational policies, to the repercussions of the crisis. The study also used the case study method. Based on interview analysis and content analysis of educational policy decisions ,the study reached many results which are: the educational policy of Fayoum University has stopped in dealing with the crisis to just reduce its negative effects on the educational system in the colleges, in addition to poor adoption of the educational policy on a strong basis of information on the elements of the educational system, As a result, the policy has been separated from the present and the future and therefore, a limited role on just reactions, and managing problems more than solving them was employed. Finally, the study developed a suggested proposal to improve the effectiveness of educational policies of Fayoum University at the time of crisis.

Key words :SARS-CoV2-Educational Policy-Crisis.

مقدمة :

تعد الأزمات من الأحداث المهمة التي تؤثر بعمق في المجتمعات الإنسانية ، وتشكل مصدرًا لقلق المسؤولين والأفراد علي حدٍ سواء، نظرًا لما يلازمها من صعوبة السيطرة عليها ، ومن التغيرات المفاجئة والمتلاحقة لحدوثها، ومن تأثيرها على حاضر المجتمع ومستقبله ، والمتتبع للتاريخ الإنساني يجد أن المجتمعات تتعرض بشكل دوري لجملة من الأزمات ينتج عنها خسائر في شتي قطاعات المجتمع المختلفة ، مما يمثل تهديدًا فعليًا لخطط التنمية بشقيها المادي والبشري ، وتتعدد الأزمات تبعًا لأسباب حدوثها ونطاق تأثيرها ونتائج تداعياتها إلي أزمات سياسية ، واجتماعية ، واقتصادية ، وصحية ، وتعد الأزمات الصحية أخطر أنواع الأزمات نظرًا لما تشكله الأمراض والأوبئة من تهديد للوجود الإنساني ، فخطورة هذا النوع من الأزمات يكمن في الخصائص التي تميزها من سرعة الانتشار، وصعوبة المواجهة ، واكتشاف الدواء وتوفيره لملايين السكان حول العالم بصورة سريعة وعادلة.

وقد تعرضت البشرية عبر تاريخها الطويل للعديد من الأزمات الصحية وعرفت الكثير من الأوبئة والأمراض القاتلة والتي اِنتَشَرت بشكل أساسي نتيجة للحركة التجارية والحملات العسكرية ، حيث نقل الأفراد المصابون الأمراض معهم متسببين في تفاقم الأزمة ، فقد عصفت بالبشرية العديد من الأوبئة كان بعضها محصورًا في نطاق جغرافي محدد، وكان البعض الآخر أوبئة عالمية سريعة العدوى والانتشار، أو ما يطلق عليها "جائحة Pandemic" والتي تسببت في وفاة الملايين من البشر، مثل مرض الطاعون الأنطوني ، والأنفلونزا الأسبانية ، ومرض الطاعون الأسود والذى يعد أسوا موجة وباء في تاريخ البشرية حيث تسبب هذا الوباء في هلاك ثلث سكان القارة الأوروبية (سالم،٢٠٢٠،١٢٣–١٢٤).

وفى نهاية عام ٢٠١٩ ظهرت فى الأفق بوادر لأزمة صحية خطيرة أثر انتشار فيروس كورونا المستجد والمعروف باسم SARS– CoV2 ، والذى إنطلق من بؤرته بمدينة ووهان الصينية إلي كافة دول العالم في فترة وجيزة ، الأمر الذي القي بظلاله علي المجتمعات المتقدمة والنامية علي حدا سواء (WHO, 2020). وأصبح هذا الفيروس يعيد تشكيل الطريقة التي نحيا بها إلى حد كبير ، هذا إلى جانب تاثيراته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية الهائلة. لقد أثبت هذا الوباء أنه قادرًا على تغيير العالم بشكل سريع وعميق ، فعقود من الإنفتاح العالمي وتطور وسائل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ،

وتحول العالم إلى قرية صغيرة ، أضر بها هذا الفيروس التاجي في أشهرٍ معدودة ، فأغلقت كافة الدول حدودها ، وتم تعطيل وسائل المواصلات الدولية والمحلية ، وأصبحت العزلة إجبارية على الجميع ، لأنه لا سبيل للمواجهة غير اتباع هذه الإجراءات بشكل صارم (العتيبي، ٢٠٢٠).

لقد تسبب وباء فيروس كورونا المستجد (SARS–CoV2) المنتشر في جميع أنحاء العالم في إحداث صدمة مؤسسية واسعة النطاق في مجالات متنوعة من النشاط البشري بما في ذلك التعليم. فمنذ إبريل٢٠٢٠ يوجد أكثر من مليار ونصف طالب في جميع أنحاء العالم بدءا من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الجامعية لا يمكنهم الالتحاق بالمدرسة أو الجامعة (اليونسكو، ٢٠٢٠)، وفي أفريقيا أفاد المكتب الفني للاتحاد الأفريقي المهتم بقضايا التعليم والعلم والتكنولوجيا أن القارة السمراء تأثرت بشدة بفيروس كورونا الأمر الذي أدي إلي إغلاق المدارس وانقطاع التعليم الرسمي، مما نتج عنه وجود أكثر من أربعمائة مليون طفل خارج المدرسة (اللجنة الفنية المتخصصة للتعليم والعلم والتكنولوجيا ، ٢٠٢٠).

هذا وتعاني مؤسسات التعليم العالي تحديات هائلة أثر اِنتَشَار فيروس كورونا المستجد الأمر الذي يهدد صحة وسلامة الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والموظفين ، لذا اتخذت الجامعات تدابير مكثفة لوقاية وحماية منتسبيها من هذا المرض شديد العدوى عن طريق إغلاق الحرم الجامعي ، وإلغاء جميع الفعاليات المباشرة مثل ورش العمل والمؤتمرات والأنشطة الرياضة والطلابية، وإذا كانت هذه الخطوات ضرورية في الاستجابة لانتشار فيروس كورونا المستجد(SARS– CoV2) والتخفيف من آثاره ، إلا أنها لا تخلو من عواقب وخيمة علي أنظمة التعليم الجامعي ، فقد عاني الكثير من الطلاب من اضطراب غير مسبوق في أنماط تعليمهم ، وعانت المؤسسات من مشكلات مالية وتشغيلية عميقة ، لهذا اضطرت الجامعات نتيجة لعمليات الإغلاق الهائلة وغير المتوقعة إلى البحث عن حلول سريعة عبر منصات التعلم الرقمية المختلفة (Jandric, 2020a).

ونتيجة لذلك قامت الجامعات بتقديم المحاضرات والأنشطة التعليمية من خلال التعليم الإلكتروني بأشكالة المتنوعة ووسائله المتعددة ، والذى ترتب عليه الكثير من التحديات بدءًا من تحديات إعداد أعضاء هيئة التدريس للتعليم الالكتروني لتسهيل تحقيق الأهداف المرحلية لكافة الفرق الدراسية بالجامعات ، إضافة إلي توافر المصادر العلمية للطلاب بصورة رقمية ،

وكذلك طرق التقييم والامتحانات ، وتوافر البنية التكنولوجية والتي تحد من قدرة الطلاب والمعلمين على الاتصال بشبكة الإنترنت الجديدة الخاصة بهم في القاعات الدراسية ، أو في أماكن إقامتهم بالمدن والقري ، هذا إضافة إلي المشكلات المتعلقة بالمهارات والكفايات اللازمة لإعداد الطلاب لسوق العمل، وتشير هذه المشكلات والتحديات إلى احتمالية وجود ثغرات خطيرة في رسم وتخطيط وتنفيذ السياسة التعليمية بالجامعات لمواجهة الطوارئ والأزمات.

وقد جاءت الدراسات السابقة لتثبت وبوضوح التأثيرات الهائلة للأزمات العالمية كالحروب ، والصراعات ، وفترات انتشار الأمراض والأوبئة ، والكوارث الطبيعية علي التعليم بصفة عامة والتعليم الجامعي بصفة خاصة. فالبحث المتعمق في الأدبيات البحثية يوجهنا إلي تداعيات هذه الأحداث (الحروب– الكوارث الطبيعية– الأمراض والأوبئة) علي التعليم العالي، فقد أحدثت هذه الأزمات الطارئة خللًا واضحًا في أنظمة التعليم العالي في مختلف بلدان العالم ، وأثرت بشكل سلبي علي العملية التعليمية بمختلف عناصرها ، إضافة إلي الإضرار بمكونات المجتمع الجامعي من طلاب وأعضاء هيئة التدريس وإداريين ، أنظر: (Cerqua & Di Pietro, 2015 ; Onigbinde, 2018; Frankenberg et al, 2013; O'Steen & Perry , 2012; Cardozier,1993; Lynn, 2005; Lai & Thyne,2007; Coombe, 2000)

وباستعراض نقدي لهذه الدراسات نجد أن عددًا ليس بالقليل منها تناول تأثيرات الفيروس التاجي من الناحية الطبية حيث تعرضت لنشأة الفيروس والتحورات الجينية له، وأهم البروتوكولات العلاجية لتخفيف حدة آثار الفيروس علي أجهزة الجسم المختلفة، بالإضافة إلي أهم اللقاحات الطبية الواعدة لعلاج الفيروس التاجي (Zheng,2020; Jeyanathan et al, 2020; Petersen et al ,2020; Eckhardt et al,2020). في المقابل نجد عددًا قليلًا من هذه الدراسات تناول تأثير فيرس كورونا المستجد SARS–CoV 2 علي مؤسسات التعليم العالي، وكيف خططت الجامعات لتدارك الآثار السلبية لانتشار هذا الفيروس من خلال سياساتها الجامعية، فيذكر كراوفورد Crawford (٢٠٢٠) إن تأثيرات فيروس كورونا كبيرة علي التعليم الجامعي الدولي ، وقد جاءت الملامح الأولية لاستجابة مؤسسات التعليم العالي لهذه الجائحة هي التكيف السريع معها ، ورقمنة التعليم العالي بصورة كبيرة.

وهذا ما أكده ميرفي Murphy (٢٠٢٠) من أن مناهج التعليم الجامعي تم مراجعتها ، وإدخال تحسينات عليها لتناسب مسارات التعليم الالكتروني ، والتعليم من بعد ،والتي بدأت الجامعات في التوسع في استخدامها كاستجابات وقتية وسريعة لتداعيات الفيروس التاجي علي العملية التعليمية.

وتواجه الجامعات في بعض المناطق الجغرافية بالعالم تحديات فريدة من نوعها في توفير خدمات التعليم من بعد أثناء جائحة فيروس كورونا المستجد. فيذكر عباس والبداني Al–Baadani and Abbas(٢٠٢٠) أن مؤسسات التعليم العالي في اليمن تعاني مشكلات تمنع التكيف السلس مع هذا النوع الجديد من التعليم مثل ضعف البنية التحتية التكنولوجية بالجامعة والذي يتمثل في: عدم توافر المعامل التكنولوجية وخدمات الإنترنت ، إضافة إلي أسلوب التعامل مع صعوبات التغيير ، والاستقرار الوظيفي الأكاديمي والمالي للجامعة ، وتعقد بعض التطبيقات التكنولوجية ، وتكاليف التحول السريع إلي رقمنة مناهج التعليم العالي. كما واجهت الجامعات الأوكرانية تحديات مشابهة ، حيث أكد سيماكوفا وستوكالو Stukalo and Simakhova (٢٠٢٠) تأثر نظام التعليم العالي في أوكرانيا بفيروس كورونا المستجد. فمن خلال استخدام الطريقة الامبيريقية والتحليل النظري لمداخل التعليم الشبكي والإلكتروني في الجامعات الأوكرانية ، أظهرت النتائج تطبيقات محدودة في ممارسة التعليم الشبكي والإلكتروني في تلك الجامعات، وأكدت الدراسة علي مجموعة من التوصيات من أهمها : ضرورة تنظيم برامج تدريبية للمحاضرين وأعضاء هيئة التدريس عن التعليم الإلكتروني، مع تنظيم برامج تدريبية عميقة للمحاضرين الذين ليس لديهم خلفية تربوية وبيداغوجية (تتضمن التدريب علي أنظمة التدريس التفاعلي علي الإنترنت– تكوين مسارات فردية للتعلم – تطوير مقررات بينية)، كذلك يجب علي الإدارات الجامعية ضرورة مراجعة رضا الطلاب والمحاضرين عن التعليم الإلكتروني باستمرار، في حين جاءت استجابة نظام التعليم العالي في الفلبين للتحدي المتمثل في توفير خدمات التعليم ونظم التعلم البديلة في وقت جائحة فيروس كورونا المستجد SARS–CoV2مبشرة (كاوتن Cuaton،٢٠٢٠)،فعلي الرغم من وجود العديد من التحديات الهيكلية إلا أن الجامعات تبنت ممارسات أسفرت عن نجاح مبدئي ولكنه محدود في مواجهة الأزمة، وتقترح الدراسة توصيات عامة لتطبيق المبادئ التوجيهية التي اتخذتها الجامعات لمواجهة أزمة انتشار فيروس

كورونا، مع ضرورة قيام مؤسسات التعليم العالي الفلبينية بعمل خطة تضمن استمرارية التعليم يتحدد من خلالها الإجراءات والتعليمات التي يجب اتباعها في مواجهة الوباء.

وقد ترتب على التسرع في تبني أنظمة التعليم الإلكتروني والتعليم من بعد في الجامعات دون مراعاة البنية التكنولوجية المتوفرة تأثيرات سلبية علي العملية التعليمية. حيث ذكرت دراسة تيراس وآخرون Teräs et al (٢٠٢٠) أن التوسع في التعليم الالكتروني أدي إلي تبني برامج ومنصات للتعليم الإلكتروني والتعليم الشبكي لا تستند إلي أسس بيداغوجية ، مما أدي إلي مشكلات عميقة في تعليم الطلاب. حيث سارع مزودو منصات التعلم الرقمية ذات الصبغة التجارية لتقديم دعمهم للجامعات ، كما أوجد الوباء أيضًا سوقًا للبائعين في تكنولوجيا التعليم ، مما ترتب عليه زيادة التوجه للنظر للتعليم وفق آليات السوق الحرة ، وبالتالي الإضرار بقضية المساواة والعدالة الاجتماعية في مؤسسات التعليم العالي خاصة في أوقات الأزمات والطوارئ.

كما كشف التركيز على استخدام أدوات ومنصات التعلم الإلكتروني عن أوجه قصور في أنظمة التعليم العالي الحالية ، وأظهر الحاجة إلى المزيد من تدريب المحاضرين في مجال التكنولوجيا الرقمية للتكيف مع مناخ التعليم المتغير بسرعة في عالم اليوم. فيذكر راشد وياديف Rashid and Yadav (٢٠٢٠) أن استخدام التعليم الإلكتروني والتعليم الافتراضي قد يصبح جزءًا لا يتجزأ من نظام التعليم العالي في مرحلة ما بعد الجائحة، لذا فإن مؤسسات التعليم العالي بحاجة إلى التخطيط لاستراتيجيات التعليم ، والبحث في مرحلة ما بعد الجائحة لضمان نتائج تعلم الطلاب ومعايير جودة التعليم.

وقد ترتب على تطبيق نظام التعليم الإلكتروني في الجامعات في خضم انتشار فيروس كورونا العديد من التداعيات التربوية والنفسية منها كما ذكر العليلي وآخرون Al lily et al (2020)عدم استعداد المؤسسة التعليمية ، وضعف كفاءتها مما قد يضر بهذا التعليم ويحد من فائدته ، بالإضافة إلى ذلك ، قد ينطوي البقاء في المنزل على مشاكل (الإجهاد المرتبط بالوباء والقلق والاكتئاب والعنف المنزلي والطلاق والحمل) ، مما يمنع الطلاب والمعلمين من التعليم والتعلم، كذلك قد يكثف أصحاب المصلحة جهودهم لتحقيق الربح بشكل غير أخلاقي من خلال زيادة الطلب على شراء منصات التعليم الإلكتروني.

ونتيجة للتحديات والتداعيات السابقة ، وضعت معظم الجامعات خطة للتعامل مع تداعيات تفشي مرض كوفيد ١٩ (COVID-19*) ، فقد أشارت دراسة معزوز وآخرون (٢٠٢٠) إلى أن وزارة التعليم العالي اعتمدت نظام التعليم من بعد ، وإدراج منصات التعلم الرسمية علي المواقع الرسمية للجامعات ، وقامت الدراسة بتقويم فاعلية هذه التجربة ، وإبراز المعوقات التي رافقت تنفيذها وما حققته كبديل عن الطرق التقليدية،وتوصلت إلى أن من أبرز معوقات تنفيذ تلك التجربة هو تراخي بعض أعضاء هيئة التدريس عن الولوج والتفاعل عبر المنصات التعليمية ، مما يظهر غياب الخلفية القانونية التي تظبط العملية، وربما يرجع ذلك إلى أن العملية التعليمية الجديدة جاءت مبهمة المعالم سواء للأستاذ أو الطالب نظرًا للظروف الاستثنائية. مع شعور الطلاب بانخفاض أداء المحاضرين أون لاين عن طريقتهم في الشرح بالطرق العادية.

أما في اندونيسيا قامت يوليا Yulia (2020) بدراسة وصفية هدفت إلى توضيح تأثير جائحة كورونا على إعادة تشكيل التعليم في اندونيسيا، حيث عرضت أنواع واستراتيجيات التعلم التي يستخدمها المدرسون في العالم عبر الإنترنت بسبب إغلاق الجامعات للحد من انتشار فيروس كورونا الوبائي ، كما أوضحت الدراسة مزايا وفعالية استخدام التعلم من خلال الإنترنت ،وخلصت الدراسة إلى أن هناك تأثير كبير وسريع لوباء كورونا على نظام التعليم، حيث تراجع أسلوب التعليم التقليدي لينتشر بدلاً منه التعلم من خلال الإنترنت لكونه يدعم التعلم من المنزل ، وبالتالي يقلل اختلاط الأفراد ببعضهم، ويقلل انتشار الفيروس،كما أثبتت الدراسة أهمية استخدام الاستراتيجيات المختلفة لزيادة سلاسة وتحسين التعليم من خلال الإنترنت.وفي الصين موطن الوباء اتخذت الجامعات استراتجيات وقتية لضمان استمرارية عملية التعليم وقت الأزمة. وقدم باو Bao (٢٠٢٠) في دراسته التي تناولت تقويم تجربة التعليم عبر الإنترنت في جامعة بكين في ظل اِنْتَشَار فيروس كورونا ستة استراتيجيات تعليمية لتحديد خبرات التدريس الحالية عبر الإنترنت لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات،جاءت الاستراتيجية الأولي متمثلة في وضع خطط التأهب للطوارئ وللمشكلات غير المتوقعة ، أما الثانية فتتضمن تقسيم محتوي التدريس إلي وحدات أصغر

* أطلقت منظمة الصحة العالمية الأسم العلمي لفيروس كورونا المستجد وهو (SARS-CoV2) أي متلازمة الجهاز التنفسي الحاد الشديد . أما كوفيد ١٩ (Covid-19) هو الاسم الذي يطلق علي المرض المرتبط بالفيروس.

لمساعدة الطلاب علي الفهم والاستيعاب، وجاء التأكيد علي استخدام الصوت في التعليم باعتباره الاستراتيجية الثالثة ، أما تقديم الدعم من معاوني أعضاء هيئة التدريس للطلاب عبر الإنترنت فهذا ما تضمنته الاستراتيجية الرابعة ، ويمثل تعزيز قدرة التعلم النشط للطلاب الاستراتيجية الخامسة ، أما الاستراتيجية السادسة فهي الجمع بين التعليم عبر الإنترنت والتعلم الذاتي في حالة عدم وجود انترنت.

وعلي الرغم من محاولة الجامعات إنجاح تجربة التعليم الإلكتروني والتعليم من بعد خلال هذه الأزمة إلا أن استجابة الطلاب جاءت متباينة. فقد أكد شاهزاد وآخرون Shahzad et al (٢٠٢٠) أن هناك فروق واضحة بين الطلاب الذكور والإناث في إمكانية الوصول إلى بوابات التعلم الإلكتروني في الجامعات الماليزية. فجودة الخدمة المقدمة ، وجودة المعلومات ، ورضا المستخدم ، ونجاح بوابة التعلم الإلكتروني هي عناصر هامة في تسهيل ولوج الطلاب إلي منصات التعليم الرقمي عبر الشبكة.

كما أن إدراك الطلاب لتأثيرات فيروس كورونا علي حياتهم وتعليمهم جاء واضحًا. فقد أكد ارستوفيتش وآخرون Aristovnic et al (٢٠٢٠) في الدراسة التي قاموا بها أن إدراك الطلاب لتأثيرات أزمة فيروس كورونا المستجد SARS–CoV 2 على جوانب مختلفة من حياتهم جاءت متباينة. فمن خلال عينة مكونة من ٣٠٣٨٣ طالبًا من ٦٢ دولة كشفت الدراسة أنه وسط الإغلاق العالمي والانتقال إلى التعلم عبر الإنترنت ، كان الطلاب أكثر رضا عن الدعم المقدم من أعضاء هيئة التدريس والعلاقات العامة في جامعاتهم. ومع ذلك ، فإن نقص مهارات الكمبيوتر ، وتصور عبء العمل الأكبر منعهم من إدراك أداءهم الجيد في بيئة التدريس الجديدة. كما أهتم الطلاب بشكل أساسي بالقضايا المتعلقة بالدراسة ومستقبلهم المهني ، مما أدي إلي شعورهم بالقلق والإحباط. كذلك دفع الوباء إلى تبني سلوكيات صحية معينة (مثل ارتداء الأقنعة وغسل اليدين) وتثبيط بعض الممارسات اليومية (مثل مغادرة المنزل والمصافحة)،وكان الطلاب أكثر رضا عن الدور الذي لعبته المستشفيات والجامعات خلال الوباء مقارنة بالحكومة والبنوك. وأظهرت النتائج أيضًا أن الطلاب ذوي الخصائص الديموغرافية الاجتماعية المختارة (ذكور ، بدوام جزئي ، المستوى الأول ، علوم تطبيقية ، مستوى معيشي منخفض ، من أفريقيا أو آسيا) كانوا أكثر تأثرًا بالوباء لأنهم كانوا أقل رضا عن عملهم الأكاديمي/الحياة. وتم تحديد العوامل الرئيسية التي تؤثر على رضا الطلاب عن

دور جامعتهم. وقد يستفيد صانعو السياسات ومؤسسات التعليم العالي في جميع أنحاء العالم من هذه النتائج أثناء صياغة التوصيات والاستراتيجيات المتعلقة بالسياسات لدعم الطلاب أثناء هذا الوباء أو ظهور أوبئة في المستقبل. وهذا ما أكده ادو هانكو Audo Henaku (2020)في دراسته حول خبرة الطلاب وتصوراتهم عن التعليم الإلكترونية للطلاب في غانا. فمن خلال مقابلة عينة مكونة من (١٠) طلاب عن طريق التليفون تم اختيارهم بشكل نموذج كرة الثلج ،أظهرت النتائج أنه تم استخدام وسائل التواصل الاجتماعية ومنصات التعلم الإلكترونية بواسطة كليات التربية في غانا ،كما توصلت الدراسة إلى وجود مشاكل لدى الطلاب في الولوج إلي الإنترنت مثل التكلفة العالية لتوصيل وصلات الإنترنت،ومشكلة توافر الأدوات التكنولوجيا للطلاب وتوزيعها بكليات التربية بغانا،ورأى الطلاب أن تجربة التعليم الإلكتروني من الممكن أن يتم تأجيلها بسبب العقبات التي تواجهها.

إن الانتشار المتسارع لفيرس كورونا لم يؤثر فقط علي تعليم الطلاب ، بل أثر أيضًا علي الصحة النفسية والعقلية لهم ولأعضاء هيئة التدريس نتيجة إجراءات التباعد الاجتماعي وعزل الطلاب وأعضاء هيئة التدريس المصابون بالفيرس (Sahu, 2020).فيذكر مودندا وآخرون Mudenda et al (2020) أن الطلاب عانوا من القلق والاكتئاب وتقلب المزاج نتيجة إغلاق المدارس والجامعات كما أثر هذا الإغلاق علي تفاعلات الطلاب ،وعلى أدائهم الأكاديمي وتقدمهم العلمي. لذا يجب علي المؤسسات أن تضع الإجراءات لاستشفاء الطلاب من تداعيات فيروس كورونا.

وفي مصر جاءت الدراسات حول تأثيرات الفيروس التاجي علي مؤسسات التعليم العالي قليلة للغاية، فقد حاول سالم (٢٠٢٠) في دراسة بعنوان التعليم الجامعي في ظل جائحة كورونا: التأصيل التربوي للأزمة ومقترحات الطلاب لعلاجها تقديم معالجة نظرية ذات بعد تاريخي لمفهوم الأزمة ، وأهم التحديات التي تواجه الجامعات المصرية. وأجُريت الدراسة الميدانية لاستطلاع آراء الطلاب الجامعيين لإيجاد حلول لتلك الأزمة ورؤيتهم الشخصية لهذه الحلول ، باعتبار الطالب هو محور العملية التعليمية والركن الأول فيها. كما جاءت مجموعة من أوراق العمل لرصد الملامح الأولي لتأثيرات الفيروس التاجي علي عناصر العملية التعليمية بمؤسسات التعليم العالي منها دراسة(الهادي ،٢٠٢٠) والتي ذكر فيها أن الجامعات المصرية لم تتعامل مع أزمة كورونا علي الوجه الأمثل ، وذلك لعدم اعتمادها علي أسلوب

التخطيط الاستراتيجي ، وأن هناك ضبابية وعدم وضوح الرؤية في إدارة أزمة فيروس كورونا داخل الجامعات المصرية.

وهذا ما أكده عبد العال (٢٠٢٠) من أن الفيروس التاجي أظهر ضعف الإدارات الجامعية وعدم استجاباتها بشكل سريع للأزمة،كما أكد علي ضرورة وجود خطط مستقبلية للجامعات تساعدها علي التكيف مع المستجدات الطارئة والأزمات ، وكذلك وضع سيناريوهات للحفاظ علي العمل وضمان استمراريته بكفاءة. وهو ما حاول (محروس،٢٠٢٠) عمله في دراسته من خلال وضع بناء نظري للاسترشاد به في إدارة أزمة كورونا. حيث رأى أن هناك ضرورة لإنشاء وحدة لإدارة فيروس كورونا داخل كل مؤسسة تعليمية، مع وضع دليل للتوعية والوقاية منه من خلال إطلاع مجتمع الجامعات والمدارس باستمرار علي المستجدات التي يتم نشرها من قبل المؤسسات الدولية. وقد تطرقت دراسة (الفقي وأبو الفتوح ،٢٠٢٠) إلي المشكلات النفسية التي تعرض لها طلاب الجامعة نتيجة اِنتشار فيروس كورونا المستجد، حيث اشتملت عينة الدراسة مجموعة من طلاب الجامعات الحكومية والأهلية ، وتوصلت إلي مجموعة من النتائج منها ضرورة قيام الجامعة بتعزيز مستوي الصحة النفسية لطلابها. وهدفت دراسة مصطفي (٢٠٢٠) معرفة الآثار التربوية المترتبة علي سياسة التباعد الاجتماعي التي انتهجتها كافة المؤسسات وفي القلب منها المؤسسات التربوية. فقد ناقشت الدراسة عدة مفاهيم مثل التهميش والاحتواء والاستبعاد الاجتماعي والتقارب الرقمي،وأوصت الدراسة بضرورة وضع مجموعة من السيناريوهات لما بعد التباعد الاجتماعي ، كما توصلت الدراسة إلي أن هناك تضمينات تربوية للتباعد الاجتماعي مثل نموذج العائلة الرشيدة والالتزام الجمعي ، وأن التباعد الاجتماعي ليس معناه الاستبعاد أو التهميش،وأن أغلب السيناريوهات المتوقعة من الأزمة ستكون لصالح الإنسانية والحياة،مع ضرورة استحداث مداخل اجتماعية تربوية بمفاهيم جديدة لها مضامين ايجابية عوضا عن صورتها السلبية مثل التباعد الجسدي. وتوصلت دراسة (محمود ،٢٠٢٠) بعنوان "التعليم عن بعد في ظل أزمة كورونا" ، إلى أن استخدام نمط التعليم من بعد يعد أحد أهم الوسائل الناجحة في التعامل مع إشكاليات التعليم الناتجة عن كورونا والمرتبطة بالامتحانات والمناهج الدراسية.

في ضوء ما سبق ، وفي ظل استمرار اِنتَشَار فيروس كورونا ،ومع ظهور موجات وسلالات جديدة منه ، تواجه عملية صنع وتنفيذ السياسات التعليمية بمؤسسات التعليم العالي

العديد من المشكلات كرد فعل مباشر وأساسي لانَتَشَار ذلك الفيروس ، لذا كان النشاط البحثى وانشغال العلماء والمسؤولين دائما عن كيف تعاملت الجامعات مع هذه الجائحة ، وما إذا كانت السياسة التعليمية المطبقة وقت أزمة فيروس كورونا ملائمة لتحقيق أهداف التعليم الجامعي، وبحث أوجه القصور والقوة في تنفيذها.

مشكلة الدراسة

لقد شكلت جائحة كورونا نقطة تحول كبير في تاريخ مؤسسات التعليم العالي في مصر، حيث دفعت الجامعات المصرية إلي تبني أنظمة تعليم اليكترونية لم تعهدها من قبل ، فى وقت لم تكن فيه البنية التحتية للجامعات مهيأة لهذا النمط من التعليم ، مما أسفر عن مشكلات كبيرة في تعليم الطلاب أدي إلي الأضرار بمبدأ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص التعليمية، كما ترتب على اِنَتَشَار هذا الفيروس وإغلاَق الجامعات تقليل مدة الدراسة ، وتقليص محتوي المقررات الدراسية والذى أثر بشكل كبير علي المهارات التي– كان من المفترض– أن يكتسبها الطلاب خاصة طلاب الفرق النهائية لإعدادهم لسوق العمل ، مما انعكس سلبًا علي الاقتصاد الكلي نتيجة ضعف إعدادهم لسوق العمل المصري.

ولمواجهة هذه الجائحة ، فإن الجامعات والكليات بحاجة إلى وضع استراتيجيات للتكيف مع تداعيات تلك الجائحة ، ليس فقط لمعالجة الأزمة المباشرة ، ولكن للاستجابة لما قد يطرأ من تداعيات على المدى الطويل ، لذا جاءت الدراسة الحالية لرصد استجابة السياسة التعليمية التي اتخذتها جامعة الفيوم في مواجهة تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد SARS–CoV 2، وبهذا تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالى:

كيف استجابت السياسة التعليمية لجامعة الفيوم لتداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد SARS– CoV 2 ؟ ويتفرع من هذا التساؤل الرئيس عدة أسئلة فرعية هى:

١– ما المقصود بالسياسة التعليمية فى مرحلة التعليم العالى ؟ وما أبرز مقوماتها ومعايير صنعها؟

٢– ما المقصود بأزمة جائحة فيروس كورونا المستجد ، وما تداعياتها الاجتماعية والاقتصادية علي الأنشطة التعليمية والتربوية بمؤسسات التعليم العالي؟

٣– ما تصورات وكلاء وعمداء الكليات ، نواب رئيس الجامعة ، وخبراء السياسات التعليمية حول كفاءة السياسة التعليمية المستخدمة وقت الأزمة بجامعة الفيوم؟

٤– ما أهم معالم السياسة التعليمية المطبقة وقت أزمة فيروس كورونا بجامعة الفيوم؟

٥– ما التصور المقترح لزيادة كفاءة السياسة التعليمية المستخدمة وقت الأزمة بجامعة الفيوم، وكيفية التغلب على معوقات تنفيذها؟

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الحالية إلي التطرق لماهية السياسة التعليمية ، وأبرز مقوماتها ومعايير صنعها ، وكذلك تعريف جائحة كورونا ، وأهم تداعياتها الاجتماعية والاقتصادية علي الأنشطة التعليمية والتربوية بالتعليم العالي ، ثم الكشف عن معالم السياسة التعليمية المطبقة وقت أزمة فيروس كورونا بجامعة الفيوم وذلك من أجل إبراز أوجه القصور والقوة في تنفيذ السياسة التعليمية وقت الأزمة بجامعة الفيوم، كذلك تحديد تصورات خبراء السياسات التعليمية حول كفاءة السياسة التعليمية المستخدمة وقت الأزمة بجامعة الفيوم ووضع تصور مقترح لزيادة كفاءتها والتغلب علي معوقات تنفيذها.

أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها من الاعتبارات الآتية:

الأهمية النظرية

تستمد الدراسة الحالية أهميتها كونها تعاصر ظاهرة واقعية وتتناول موضوعًا هامًا علي الساحة العالمية ، وأحد أبرز القضايا التي تشغل فكر صانعي السياسات التعليمية وهو اِنتَشَار فيروس كورونا المستجد ، وتداعياته علي منظومة التعليم العالي، فتأثيرات فيروس كورونا علي التعليم الجامعي ومدي قدرة السياسات التعليمية الجامعية علي احتواء تداعياته يساعد بدرجة كبيرة في تحسين منظومة العمل الجامعي بما يضمن الجدية والالتزام وتحقيق الأهداف وقت الأزمات، كذلك ما تمثله الدراسة الحالية من إضافة معرفة جديدة إلي الأدبيات النظرية ، والمشاركة في نشر المعرفة حول الفيروس التاجي وتأثيره علي التعليم الجامعي بمكوناته الأساسية، ويمكن الاستفادة من نتائج هذه الدراسة في ظواهر مشابهة كالحروب والأزمات.

الأهمية التطبيقية

قد تفيد نتائج هذه الدراسة مؤسسات التعليم العالي المصري في تحسين أدائها، وتطوير الكوادر البشرية والإمكانات المادية والاتجاهات في انتقاء أنماط التعليم المتبعة ، ووضع الخطط المستقبلية للتعليم وقت الأزمات، وربما ستكون الدراسة مفيدة بشكل كبير لصناع السياسة التعليمية في الجامعات المصرية مثل الإدارة العليا بالجامعات وخبراء وزارة التعليم العالي المصرية في تصميم السياسات الخاصة بمواجهة تداعيات فيروس كورونا علي التعليم العالي، فربما تفيد في إثراء الأداء الجامعي وقت الأزمات من خلال توفير خبرات حية لتدارك الأخطاء التي حدثت في بداية الأزمة في دول ومناطق جغرافية مختلفة.

منهج الدراسة وأدواتها

يعد النقد من أهم الأدوات والأساليب العلمية في التوصل إلي الحقيقة عبر سلسلة من العمليات العقلية من أجل إبراز الواقع وتوضيح التناقض به ، فممارسة النقد تعني بشكل أساسي الجهد العقلي لعدم التسليم وتقبل الأفكار والأفعال والظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة وكافة العلاقات التي تربط الإنسان بمحيطة وفضاءه الاجتماعي تقبلًا أعمي. فالنقد وفق ماركس ليس منقطعًا أو منفصلًا عن الواقع الذي يحيا فيه الإنسان ، بل يرتبط بشكل عضوي بالممارسة والعمل والفعل قصد تحقيق التغيير الضروري للواقع الاجتماعي (بومنير، ٢٠١٠، ٣٩). وبهذا فالمنهج النقدي ذو فاعلية في دراسة الإشكالات المعقدة المطروحة في المجتمعات المعاصرة.

ولذا فقد اعتمدت الدراسة الحالية علي المنهج النقدي من أجل إبراز أوجه التناقض التي شملت عملية رسم وتخطيط وتنفيذ السياسة التعليمية وقت أزمة اِنتَشَار فيروس كورونا المستجد بجامعة الفيوم في مجالات التعليم الإلكتروني بما يشمل إعداد المدربين للتعليم الإلكتروني ، وتوافر البيئة التكنولوجية لتسهيل تحقيق الأهداف المرحلية لكافة الفرق الدراسية بالجامعات ، إضافة إلي توافر المصادر العلمية للطلاب ، وكذلك طرق التقييم والامتحانات وغيرها من المسائل الفنية المتصلة بهذه الأهداف ، وقضية إعداد الطلاب لسوق العمل ، وقضية الاستيعاب والقبول للطلاب الجدد ، وقضية التمويل، كما اعتمدت الدراسة أيضا علي أسلوب دراسة الحالة والذي ينظر إلي أي وحدة اجتماعية نظرة شاملة تستوعب تطور ونمو هذه الوحدة. وهي تتعلق بحالة واحدة فقط كفرد أو مجموعة أو مؤسسة. وهذه الطريقة البحثية تعطي بيانات مكثفة موجهة لفهم عميق لهذه الظاهرة في موقع بحثي محدد

(Schutt, 2006; Bray, 2008; Yin, 2003; Given, 2008) ، فالدراسة الحالية تجمع دراسة الحالة مع المنهج النقدي في آن واحد، حيث تنظر إلى عملية صنع وتنفيذ السياسة التعليمية باعتبارها عملية اجتماعية سياسية وتنظر إلي جامعة الفيوم كسياق فريد لها، أي أن الدراسة تهدف إلى استكشاف كيف استجابت السياسة التعليمية بجامعة الفيوم لتداعيات انتشار فيروس كورونا المستجد، وعلي هذا فأسلوب دراسة الحالة والمنهج النقدي يناسبا الغرض من الدراسة ويجيبا عن أسئلة الدراسة بصورة جيدة، وقد اعتمدت الدراسة علي مجموعة متنوعة من الأدوات لجمع البيانات وهي :

- تحليل محتوي للوثائق وقرارات رئيس الجامعة وعمداء الكليات الخاصة برسم وتخطيط وتنفيذ السياسة التعليمية بجامعة الفيوم، حيث قاما الباحثان بالإطلاع علي القرارات والوثائق الصادرة من رئيس جامعة الفيوم والسادة نواب رئيس الجامعة وعمداء الكليات بخصوص القضايا المطروحة وهي التعليم الإلكتروني والذي يشمل إعداد المدربين للتعليم الالكتروني ، وتوافر البيئة التكنولوجية لتسهيل تحقيق الأهداف المرحلية لكافة الفرق الدراسية بالجامعات ، إضافة إلي توافر المصادر العلمية للطلاب، وكذلك طرق التقييم والامتحانات، وقضية إعداد الطلاب لسوق العمل، وقضية الاستيعاب والقبول للطلاب الجدد، وقضية التمويل.
- المقابلة المفتوحة مع عينة مكونة من (عمداء– وكلاء الكلية لشئون التعليم والطلاب– نواب رئيس الجامعة) من أجل معرفة آرائهم وتصوراتهم حول معالم السياسة التعليمية المستخدمة في مواجهة تداعيات فيروس كورونا المستجد خاصة فيما يتعلق بالقضايا الأربعة محل الدراسة.
- استطلاع رأي لخبراء السياسة التعليمية لمؤسسات التعليم العالي حول كفاءة السياسة التعليمية المستخدمة في مواجهة تداعيات فيروس كورونا المستجد بجامعة الفيوم خاصة فيما يتعلق بالقضايا التي تركز الدراسة عليها.

مجتمع الدراسة

تعد جامعة الفيوم مجتمع البحث في الدراسة الحالية ، وهي تقع في منطقة كيمان فارس بمحافظة الفيوم ، ومن ضمن الأسباب التى دفعت الباحثان إلى اختيار جامعة الفيوم هو سهولة معايشتهما لمجتمع الدراسة ، حيث أنهما يعملان في جامعة الفيوم، وهما في

الأساس يعيشان بمدينة الفيوم ، إضافة إلي أن جامعة الفيوم من أوائل الجامعات التي اتخذت خطوات استباقية نحو تدارك تداعيات انتشار فيروس كورونا عبر التوسع في التعليم من بعد ، وإجراء تدعيم في البنية التحتية والتكنولوجية في الجامعات ، وإجراء تعديلات علي آليات التقويم للطلاب، كل تلك العوامل وبدون ترتيب كانت دافعًا لاختيار جامعة الفيوم ، هذا بالإضافة إلي الزيارات الاستطلاعية التى قام بها الباحثان والتى أبرزت أهمية الموضوع وإمكانية إجراء الدراسة الميدانية في هذا الوسط الجامعي ، وأنه كان من الصعب تنفيذ المقابلات والملاحظات في مكان آخر نظرًا للقيود علي الجامعات نتيجة سياسات التباعد الاجتماعي المفروضة.

واستخدم الباحثان عينة قصدية من القيادات الأكاديمية وصانعي السياسة التعليمية بجامعة الفيوم ، وتتمثل عينة الدراسة من (عمداء – وكلاء الكلية لشئون التعليم والطلاب – نواب رئيس الجامعة) والذين يقع علي عاتقهم رسم وتنفيذ السياسات التعليمية بجامعة الفيوم، وتبلغ عدد العينة عشرون عميدًا ووكيلًا ونائبًا لرئيس الجامعة ، ولمزيد من التوضيح لطبيعة عينة الدراسة يمكن الإشارة إلي بعض الإحصاءات المرتبطة بعينة الدراسة في ملحق رقم (١)، كما تم الاستعانة بآراء مجموعة من خبراء السياسة التعليمية والمهتمين بالتعليم الجامعي في بناء التصور المقترح.

مصطلحات الدراسة

فيروس كورونا المستجد SARS–CoV 2

ينتمي لعائلة فيروسات كورونا وهي سلالة واسعة من الفيروسات التي قد تصيب الحيوان والإنسان ، وتسبب فيروسات كورونا لدى البشر أمراض تنفسية تتراوح حدتها من نزلات البرد الشائعة إلى الأمراض الأشد فتكًا مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (MRC) ، والمتلازمة التنفسية الحادة (SARS). ويسبب فيروس كورونا المُكتشف مؤخراً مرض كوفيد COVID–19 والذي يؤدي إلي الإصابة بالالتهاب الرئوى الحاد (WHO, 2020).

السياسة التعليمية

تعرف بأنها "جملة الموجهات التي تقود النظام التعليمي ، وتحدد مراحله، ونظمه وأهدافه ووسائل تحقيق تلك الأهداف ، لتصير إطارًا مرجعيًا ، يسترشد به عند تناول قضايا التعليم ومشكلاته" (بكر، ٢٠٠٢، ٢)

الأزمة

تعرف الأزمة بأنها "خلل نتيجة لأوضاع غير مستقرة يترتب عليها تطورات غير متوقعة نتيجة عدم القدرة على احتوائها من قبل الأطراف المعنية التي غالبًا ما تكون بفعل الإنسان"(الشعلان، ٢٠١٢، ١٢).

الجائحة

هى عبارة عن أعلى درجات الخطورة في قوة اِنْتَشَار الفيروس، وذلك بانتشاره في أكثر من منطقة جغرافية في العالم وليس في قارة أو إقليم محدد (سديرى ،٢٠٢٠) ، وتعرفها منظمة الصحة العالمية بأن‌ها وباء ينتشر بين البشر فى مساحة كبيرة مثل قارة مثلا ، أو قد تتسع لتضم كافة أرجاء العالم.

حدود الدراسة

تتمثل الحدود المكانية لهذا الدراسة في التطبيق علي عدد من كليات جامعة الفيوم مثل (كلية التربية – كلية العلوم– كلية الزراعة– كلية الطب–كلية الآثار–كلية التمريض– كلية الهندسة– كلية دار العلوم– كلية السياحة والفنادق– كلية التربية النوعية– كلية التربية

للطفولة المبكرة– كلية الآداب– كلية الصيدلة– كلية التربية الرياضية – معهد بحوث ودراسات حوض النيل).

أما الحدود الموضوعية فتتمثل في دراسة تأثيرات فيروس كورونا علي التعليم في جامعة الفيوم ، تقويم السياسات التعليمية المرتبطة بالتعليم والتعلم ، إعداد الطلاب لسوق العمل ، آليات الاستيعاب والقبول للطلاب الجدد ، وقضية التمويل، أما فيما يخص الحدود الزمانية فتتمثل في تطبيق الدراسة في الفترة الزمنية من شهر أكتوبر إلي شهر ديسمبر ٢٠٢٠ .

خطوات السير في الدراسة

تسير الدراسة وفق الخطوات التالية:

١– المحور الأول: يتناول السياسة التعليمية في مرحلة التعليم العالي ، مقوماتها ومعايير صنعها.

٢– المحور الثانى: يتناول ماهية الأزمة وأسبابها وأبعادها.

٣– المحور الثالث: يتناول مفهوم أزمة فيروس كورونا المستجد وتداعياته الصحية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتعليمية علي مؤسسات التعليم العالي.

٤– المحور الرابع: يتناول الدراسة الميدانية.

٥– المحور الخامس: يتناول التصور المقترح لزيادة كفاءة السياسة التعليمية المستخدمة وقت الأزمة بجامعة الفيوم ، وكيفية التغلب على معوقات تنفيذها.

المحور الأول: بنية السياسة التعليمية (مفهومها وأهميتها– مقوماتها– معايير وأساليب تقويمها)

تمثِّل السياسة التعليمية أحد أهم أركان السياسة العامة ، كونها تتجه مباشرة للتعامل مع الإنسان بصفته العامل المؤثر والفعّال داخل المجتمع، كما أنّ النظام التعليمي يستمد قوّته وجودة مخرجاته من انطلاقه من سياسة تعليمية ثابتة تعمل على تحديد الإطار الإجرائي الذي بدوره يساعد في توجيه القرارات والخطط والبرامج التربوية بالشكل الذي يسهم في تطوير العملية التعليمية، مما يكسب أفراد المجتمع القيم والمعارف والمهارات التي تساعدهم على تطوير أنفسهم وبناء مجتمعهم.

وتعد عملية بناء السياسات التعليمية من أهم متطلّبات التخطيط والنمو لجميع البلدان، كونها مرشدًا للتفكير والتقدير، وموجّهة للأهداف والوسائل والإجراءات، ومصدرًا رئيسًا في الإعداد، والتنمية، والتدريب، والتعليم للمخرجات البشرية المؤهّلة في المجالات العلمية، والاجتماعية، والتربوية، والثقافية، والعسكرية، والفنية، والاقتصادية التي يحتاجها المجتمع في تحقيق الرخاء، وتدعيم النمو، والتطور في مختلف مستوياته المتعددة. والسياسة التعليمية سابقة لوضع الخطط، ومتصلة بالفلسفة والأهداف، وليست لها خطة مفصلة، وإنما هي توجُّه ورؤية ذات أهداف كبيرة، وبعيدة المدى تقود إلى وضع الخطة التربوية، التي تتضمّن التفاصيل التنفيذية اللازمة للبرامج والمشروعات المطلوبة لتحقيق هذه الأهداف.

وقد زاد فى الآونة الأخيرة على المستويين الأكاديمي والميداني قضية صنع وتنفيذ السياسة التعليمية باعتبارها قضية عامة تشغل جميع فئات المجتمع، ولا تقتصر على مجموعة معينة من الأفراد بحكم مسئولياتهم السياسية أو الوظيفية ، أو بحكم تخصصاتهم واهتماماتهم ، باعتبار أنها توجه عملية بناء البشر، وإعداد الأجيال التى ستتولى فى المراحل القادمة قيادة جهود ارتقاء المجتمع وتقدمه.

ومن مظاهر هذا الاهتمام كثرة الدراسات والتقارير وأوراق العمل التى قدمت حول سياسات التعليم فى مصر ، والتى اشترك فيها وزراء وسياسيون وهيئات كثيرة كالجامعات ، والمجالس القومية ، والمراكز التشريعية ، ومراكز الأبحاث بكليات التربية ، إضافة إلى تناول العديد من المؤتمرات والندوات العامة السياسة التعليمية بالدراسة والتحليل والتقويم والنقد واستشراف مستقبلها،وصارت من الموضوعات الحيوية والجديرة بالاهتمام من قبل أعضاء هيئة التدريس والباحثين على حد سواء.ومن أبرز المؤتمرات التي تناولت السياسة التعليمية المؤتمر السنوى الثاني عشر– التعليم للجميع والذى عقد بجامعة حلوان، والمؤتمر السنوى الثالث عشر– الاعتماد وضمان جودة المؤسسات التعليمية بالجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية،والمؤتمر القومي السنوي الخامس عشر– نحو خطة استراتيجية للتعليم الجامعي العربي بجامعة عين شمس – مركز تطوير التعليم الجامعي،ندوة إستراتيجيات التطوير فى المؤسسات العربية بمصر، إسهامات المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجي في صنع السياسة التعليمية وتوجيه مستقبلها في مصر(المؤتمر العلمي السنوي الرابع)، مستقبل التعليم في الوطن العربي بين الإقليمية والعالمية بحلوان ، المؤتمر الثاني

عشر لرابطة التربية الحديثة بالاشتراك مع كلية التربية جامعة المنصورة "السياسات التعليمية في الوطن العربي.

أولاً: ماهية السياسة التعليمية وأهميتها:

السياسة فى اللغة تعنى تولى الرياسة والقيادة ، وساس الناس سياسة أى تولى رياستهم وقيادتهم ، وساس الأمور دبرها وقام بإصلاحها ، وتدبير الأمور يقتضى التفكير والإرادة وما يتولد عنهما من استعداد للعمل ثم ممارسته بالفعل (مجمع اللغة العربية ، ١٩٩٤، ٣٢٨). وكلمة سياسة قد تستخدم كمفردة لتعنى السياسة العامة للدولة ، أو مضافًا إلى مجال معين يحدد نوعها كأن نقول السياسة الاقتصادية أو السياسة الثقافية أو السياسة الاجتماعية. وتعد السياسة التعليمية جزءًا ومجالاً من مجالات السياسة الاجتماعية ، تلك السياسة التى ترتبط بنوعية الحياة ،وبظروف المعيشة فى المجتمع والعلاقات المجتمعية الداخلية بين الأفراد والجماعات والمجتمع ككل(عيد ، ٢٠١٣، ٣٠).

والسياسة التعليمية تعرف اصطلاحًا بأنها"الخطة التربوية السليمة والقابلة للتنفيذ التي يقوم فيها التكامل بين صانعي السياسة التربوية ، والفنيين من واضعي الخطة ، والذين يتبعونها، وهي توجه عام يحدد التوجهات عند اتخاذ القرارات، وتتصف السياسات التعليمية بأنها عملية ديناميكية ، وتتسم بالمرونة والقابلية للتطبيق ، ولها وظيفتها التفسيرية والتوجيهية ، وتتضمن أهدافًا واضحة ومتفقًا عليها، وخطط وإجراءت تطبيقها (محمد ،٢٠١٨، ٣٦٤).

وتسعى السياسة التعليمية لأى نظام تعليمى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من أهمها (عيد،٢٠١٣& أبو بكر،٢٠٠٦)

- مواجهة المشكلات التعليمية ، وتحقيق الإصلاح التعليمى ، والذى يأتى كعائد لإرساء حلول لتلك المشكلات ، حيث أنه من أبرز أهداف صانعى السياسة التعليمية ، ومنفذيها تحسين الأوضاع القائمة ، وترقيتها والعمل على نقل المجتمع من صورة إلى صورة أفضل منها، مع توفير نوع من الاتساق فى القرارات التى تصدرها الأجهزة المختلفة بشأن المشكلات المتشابهة.
- توجيه العمل التربوى ، وتحديد مسارات واتجاهات القرارات التربوية المنظمة له تجاه تحقيق الأهداف التربوية ، أى أن السياسة التعليمية تعمل كمرشد للقرارات ، وتحدد المجال الذى

سيتخذ القرار بداخله ، وتتأكد من أن القرار سيكون متسقا مع الأهداف ومساهمًا فى تحقيقها.

- **توفير أساس لتقويم الخطط القائمة والمقترحة ، فمن المعروف أن السياسة التعليمية تصدر فى صورة وثيقة تتضمن مجموعة من الأهداف التى يرغبها المجتمع من النظام التعليمى.**
- **توظيف التعليم في خدمة المجتمع، وتدعيم قدرة الفرد على المشاركة الايجابية في تنمية مجتمعه وتطويره بصفة مستمرة لجعله مواكباً لمعطياته المعاصرة من ناحية ، وقادراً على المساهمة الفعالة في صناعة الحضارة الإنسانية من ناحيةٍ أخرى ، مع الحفاظ على أصالة عناصره.**

وتتضح أهمية السياسة التعليمية فى النقاط التالية: (السهلى،٢٠١٩،٢٩& مراد، ٢٠١٤، ٩-١٠)

- **تعد هى الأساس الذى يحدد حركة التربية المستقبلية للمجتمع فى إتجاه الإعداد المتكامل للأجيال والتى تشكل مجتمع المستقبل من سياسيين واقتصاديين وتربويين وإعلاميين وغيرهم.**
- **تظهر أهمية السياسة التعليمية فى عملية التخطيط للمراحل التعليمية وقطاعاتها ، وتحديد أهداف واضحة وطموحة لكل مرحلة ، وتحديد خطط زمنية لتحقيق التقدم ، وتحقيق الأهداف ، وتحديد الأسس والمبادئ والقيم العامة التى تسير على ضوءها العملية التعليمية كلها.**
- **تعمل على المواءمة بين متطلّبات المجتمع – وبخاصة سوق العمل – وبين ما يقدمه التعليم من تأهيل وتدريب لمخرجاته التعليمية ، إذ لا فائدة من تخريج أفواج تعليمية ضخمة ، لتصبح أعدادًا لا جدوى منها ، تعمل على تفاقم البطالة الفعلية والمقنّعة، بل لابد من التوافق بين مخرجات النظام التعليمي ، وما يحتاجه المجتمع من كوادر مؤهّلة ومتخصصة، إذا لا جدوى من رسم سياسات تعليمية مثالية لا يمكن أن ينهض بها الواقع التربوي.**
- **تشكل أساسًا لتقويم الخطط القائمة والمقترحة ، ففي ضوء السياسات التعليمية يتم قياس الأداء الفعلي ، حيث تتخذ كمعايير للتقويم.**

– كما ترجع أهميتها أيضا إلى كونها تفرض نوعًا من الاتساق فى كل جوانب العملية التعليمية وإدارتها ، وتجعل من عملية اتخاذ القرار أمرًا سهلًا ، لأنها تحدد مايجب عمله. كما توفر المعايير اللازمة لمتابعة الأداء والرقابة عليه ، وتقدم إطارًا للمحاسبية لمن يخرج عن حدودها ، وتعطى الأداء شكلًا نظاميًا ، وتنأى به عن الطابع الشخصى والعشوائى ، وتقلل من حيرة العاملين عند مواجهة المواقف ، وترشدهم وتقلل من عدم تأكدهم ، وتقلل من فرص التخمين والاجتهاد الشخصى فى تصرفاتهم.

ثانيا : العوامل المؤثرة في رسم السياسات التعليمية :

السياسات التعليمية لا تنبع من فراغ ، وليست بمنأًى عن المتغيرات المحلية والعالمية المعاصرة ، فهناك العديد من المؤثرات الداخلية ، والعوامل البيئية المحلية والخارجية ، والظروف المختلفة ، والتي لها دور كبير في وضع وتحديد السياسات ورسمها ، وتملي على صانعيها توجهات خاصة ، أو تدفعهم لاتباع سياسات معينة ، وهذا يفسر اختلاف السياسات التعليمية في المجتمعات كلياً أو جزئياً ، نظراً لاختلاف العوامل الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية المحيطة بها ، ومن أهم العوامل المؤثرة فى رسم سياسات التعليم ما يلى:

١–العوامل السياسية: تؤثر تاثيرًا كبيرًا في رسم السياسات التعليمية للنظام التعليمي والتخطيط له، وذلك من خلال جانبين هما: (عزازى، ٢٠١٢، ٩–١٠)

- **النظرية السياسية،أوالأيديولوجيا السياسية: وهي عبارة عن خليط من التراث الثقافي ، والاجتماعي ، والحضاري ، والقيم المتفاعلة معاً لشعب من الشعوب ، وتتأثر السياسات التعليمية بالأيديولوجيا السياسية في المجتمع لكون رسم السياسات لا يتم بنجاح إلا إذا كانت الصورة عن المواطن الذي يتمناه المجتمع في ضوء تطلعات المستقبل واضحة ، وهذا يتطلب ضرورة وجود نسق فكري عام يتبناه المجتمع، ويحدد معايير السلوك والتفكير.**
- **الظروف السياسية الطارئة: وهي الظروف التي تفرض نفسها على الدولة ، فتجبرها على تعطيل سياستها التعليمية أو التخلي عنها ، وهي ظروف داخلية: كالمظاهرات ، والاضطرابات ، والحروب الطائفية ، وغيرها ، وظروف خارجية: كالحرب مع دولة أخرى ، أو تعرض الدولة للاحتلال ، وغيره. وتؤثر تلك الظروف السياسية كذلك بالحد**

من الإنفاق على التعليم، أو فرض رسومٍ ، أو لغةٍ أجنبية ، أو تغيير بعض مواد السياسة التربوية والتعليمية ، أو إلغاؤها كليا.

٢–العوامل الاقتصادية: إن العلاقة بين الاقتصاد ونظام التعليم علاقة تبادلية ، حيث يتأثر كلاهما بالآخر، فالدول الغنية ذات الاقتصاد القوي تكون أنظمتها التعليمية قوية تبعاً لذلك، ويظهر هذا في نوع الخدمات التعليمية، وتوفر الأجهزة التعليمية ، والأدوات، والمباني ، وارتفاع مستوى تأهيل المعلمين ، وتدريبهم، أما الدول الفقيرة ذات الاقتصاد الضعيف فإن أنظمتها التعليمية تكون ضعيفة، وخدماتها كذلك ، وعموماً يظهر أثر الاقتصاد على نظام التعليم في كل جوانبه ؛ مدخلاته، وعملياته، ومخرجاته(الغامدى & عبد الجواد، ٢٠١٠، ٤٢).

٣–العوامل الاجتماعية: تختلف التربية باختلاف تصورها لمفهوم الفرد وعلاقته بأفراد المجتمع ومنظماته، وذلك لأن التربية عملية اجتماعية ، والمجتمع يعد بعداً من أبعاد التربية. وتعتمد الدول على النظم التعليمية في احتياجاتها من القوى البشرية بجميع مستوياتها ، وتؤثر العوامل الاجتماعية في النظم التعليمية من خلال الدين ، واللغة ، والتركيب الاجتماعى (عزازى،٢٠١٢،١٢–١٣).

٤–العوامل الثقافية: لكل أمة أو مجتمع بصمة خاصة به تحدد هويته ، وتعد ثقافة المجتمع هى البصمة التي تميز مجتمعاً عن غيره ، ونقصد بثقافة المجتمع: دينه، ولغته ، وعاداته ، وتقاليده ، وقيمه ، وأخلاقه ، وآدابه ، وفنونه ، وكل ما يميزه عن غيره من المجتمعات. ولذا تعد الثقافة هي أثمن ما يمتلكه المجتمع ، ولذا تسعى المجتمعات إلى المحافظة على ثقافتها، وتعد التربية هي وسيلة المجتمع للمحافظة على ثقافته وتطويرها ، ويمكن القول أن التربية في أي مجتمع هي تابع لثقافة المجتمع وفي خدمتها ، وبذلك تكون ثقافة المجتمع أهم عامل يؤثر في تربيته (الغامدى ، وعبد الجواد، ٢٠١٠، ٤١).

٥–العوامل التكنولوجية: يعد قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالنسبة لكثير من صانعي السياسات فرصة للدول النامية إذا ما أحسن استغلاله وتوظيفه من أجل تحقيق التنمية ، من خلال التخطيط الاستراتيجي الشامل لكافة المؤسسات التعليمية ، وتتيح تربية عصر المعلومات أشكالاً متعددة للتعلم في المدرسة ، والمنزل ، وأماكن العمل ، وقد

تنوعت مصادر تقديم الخدمات التعليمية من فصول افتراضية، ومراكز تدريب داخل مؤسسات الأعمال ، ومواقع تعليم وتعلم عن بعد ، من خلال الأنترنت وما شابه ، وهذا بلا شك قد أضاف أبعاداً عديدة للمنظومة التعليمية (شعلان، ٢٠١١، ٤٧). وتؤكد الاتجاهات التربوية المعاصرة على ضرورة مواكبة السياسات التعليمية لمتطلبات واحتياجات العصر، فضلاً عن متطلبات المستقبل المتوقع حدوثها ، حتى يكون الطالب قادرًا على التعامل مع القضايا المعاصرة خاصة قضية المعلومات وكيفية اختيارها وجمعها وتحليلها وتفسيرها من ثم توظيفها التوظيف السليم في العملية التعليمية.

كل العوامل السابقة تؤثر جميعها في السياسات التعليمية ولكن بنسب متفاوتة ، كما تتداخل وتتكامل فيما بينها ، وكلٌ منها يؤثر ويتأثر بالآخر، ويتوقف نجاح السياسات التعليمية في تحقيق أهداف السياسة العامة ، وتحقيق طموحات وآمال المجتمعات على هذه العوامل وتكاملها ، وهذا بدوره يجبر السياسات التعليمية على الاستجابة للتغيرات والتطورات التي تمر بها المجتمعات من خلال تطوير المناهج والمقررات ، واستخدام وسائل التقنية في التعليم ، وتنويع طرائق وأساليب التربية والتعليم، وتوفير البنية التحتية اللازمة لمواكبة التطور من مكتبات ومختبرات ومعامل ومراكز أبحاث، والتدريب المهني والمهاري للطلاب على كل ما يستجد من وسائل التقنية.

ثالثا: مقومات السياسة التعليمية وأسس بنائها:

ترتكز السياسة التعليمية إلى مجموعة من المقومات التى تحدد صلاحيتها ، ومن أبرز هذه المقومات: (بكر، ٢٠٠٣، ٧–٢٦)

–المقومات القومية: وتتضمن المرجعية المجتمعية ، بمعنى أن النظام التعليمى جزءًا من المنظومة المجتمعية ، يؤثر فى المجتمع ويتأثر به وبظروفه وتطلعاته. كما أن مؤسسات المجتمع وما ينبثق عنها من تنظيم وتشريع تؤسس لصناعة السياسة التعليمية ، وتحدد المبادىء التى تقوم عليها مثل سياسة الإلزام بما تتضمنه من توفير التعليم، وتوسيع قاعدته وتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين قطاعات الشعب المختلفة. كما يعد الترابط والتكامل والاتساق بين عناصر السياسة التعليمية مقومًا من مقوماتها ، حيث لا سبيل إلى علاج نظام فرعى من النظام التعليمى إلا باعتبار النظام ككل ، بالإضافة إلى أن مراعاة

الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للسياسات التعليمية يعد مقومًا أخر يضمن لها الاستمرارية وتنفيذ الأهداف خاصة عند ارتباطها بخطط التنمية وتلبية احتياجات سوق العمل.

–المقومات الدولية: إذا كانت السياسة التعليمية وليدة مجتمعاتها فإن التغيرات العالمية المعاصرة سواء الاقتصادية أو التكنولوجية تؤثر بشكل مباشر على نظم التعليم فى دول العالم خاصة النامية منها.ومن المقومات الدولية للسياسات التعليمية:أن تتاح لكل فرد فرصة التعليم طوال حياته ، مع فتح مجال النقل والاختيار بين أنواع التعليم ومراحله ومستوياته ، وكذلك بين التعليم النظامى وغير النظامى،بالإضافة إلى توسيع مفهوم التعليم العام ، بحيث يتضمن جميع المعلومات العامة ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي والتقنى والعلمى.

–المقومات الأكاديمية: ويقصد بها الدراسات والبحوث التى يجربها الباحثون عن واقع وتكوين وتنفيذ السياسة التعليمية ، وهذه المقومات لها دورها الهام فى التوجيه إلى اختيار السياسات التعليمية المناسبة فى قطاع من قطاعات التعليم ، أو تبنى سياسة لحل مشكلة من المشكلات ، خاصة إذا كانت الدراسات والبحوث قد حددت تلك الاختيارات فى السياسات أو أخضعتها للتجريب.

وهناك العديد من الأسس التي تبنى عليها السياسات التعليمية ، سواءً على المستوى النظري أو على المستوى العملي ، وهي بمثابة الدعائم والأصول التي تقوم عليها أي سياسة تعليمية ، وتعد في نفس الوقت معايير للحكم على نجاح السياسة ومدى ملاءمتها لآمال وتطلعات الدولة والمجتمع ، وهذه الأسس:(سعد، ٢٠١١، ٥٧ & القحطانى ، إبراهيم ،٢٠١٢، ٤٥– ٥٠ & عيد ، ٢٠١٣،٥٧–٦٢ & Alexander,2012)

– الأساس الديني: فلابد لأي سياسة تعليمية أن تهتم بالجانب الديني كسبيل لتكوين ما يسمى بالضمير الديني ، الذي ينعكس على كل الممارسات والسلوكيات الشخصية والجماعية، والعناية بهذا الجانب إنما هي عناية بالتدين وبالفطرة ، وترجمة حقيقية لمشاعر الأفراد الدينية، وأي سياسة تعليمية لا تراعي هذا الجانب تمتلك أسباب فشلها ، حتى وإن كان نجاحها واضحاً، والعودة إلى الدين كاساس للسياسة التعليمية والتمسك الحقيقى به يعنى الانطلاق نحو التنمية المجتمعية والتربوية المنشودة من وراء بناء هذه السياسة.

- **الأساس الفلسفي: من الضروري وجود فلسفة واضحة تحكم كل أنواع السياسات الاجتماعية بما فيها السياسة التعليمية ، مع ضرورة اشتقاق هذه الفلسفة من طبيعة المجتمع ، وهذا لا يعني بالضرورة أن هناك انفصال بين الماضي وما يمثله من خبرات ، وبين الحاضر وما يمثله من إنجازات والمستقبل وما يمثله من تحديات ، وحين تنبثق السياسة التعليمية من نظام اجتماعي له أبعاده الثقافية والأيديولوجية والسياسية والاقتصادية فهي تعبر عنه وتسعى إلى تطويره ، مع الأخذ في الاعتبار المبادئ الثابتة مثل مبدأ تكافؤ الفرص ، والتحرر من الضغوط التي تمليها الهيئات والمؤسسات الدولية. وفى نفس الوقت هناك مستجدات يجب على السياسة التعليمية أن تتعامل معها مثل ضمان الجودة فى التعليم ، الاعتماد الأكاديمى ،اللامركزية فى التعليم ، بناء مجتمع التعلم.**
- **الأساس العلمي: السياسة التعليمية كأي سياسة أخرى لا يمكن صنعها من دون الاعتماد على قواعد أساسية للمعلومات تتضمن معلومات عن كل عناصر المنظومة التعليمية بالتفصيل، وتعد عملية الحصول على البيانات والمعلومات والتأكد من صدقها أهم مرحلة من مراحل صنع السياسة. لذا يعتمد صنع السياسة التعليمية اعتماداً أساسياً على نتائج البحوث التربوية التي تعد أداةً رئيسة لإنتاج المعلومات وفهم الظواهر والمشكلات ، كما تعد مصدراً أساسيًا من مصادر المعلومات التربوية ، فهي تسهم في صنع السياسة من عدة نواح ، فقد تستحث صانع السياسة على سرعة اتخاذ قرار معين ، وتقترح آليات جديدة لتطوير التعليم، وتضيف الوعي في المناقشات والمفاوضات التي تحدث داخل عملية صنع السياسة ، وتطرح حلولاً إجرائية لمشكلات قائمة ، وتجري مجموعة من الإسقاطات التي يمكن من خلالها توقع باحتياجات التعليم مستقبلاً.**
- **المشاركة: حيث أنه من الضرورى إشراك المعنيين ذوي الصلة في صنع السياسة التعليمية وعدم الاقتصار على جهة واحدة أو مؤسسة بعينها ، وذلك لبيان وجهة نظرهم في قضايا التعليم ، ولتجنب المعارضة ، وتدعيم قضية معينة ، ولإضفاء الشرعية على الجهود التي تبذل في صنع السياسة، وتتحقق المشاركة باستخدام أساليب متعددة كالحوار، ولضمان نجاح السياسة التعليمية يجب أن تصنع من أسفل إلى أعلى ، أي يشارك في صنعها**

المستفيدون ، والمنفذون ، والممارسون ، والرأي العام ، أما إذا صنعت من أعلى لأسفل ، فإنه يحتمل زيادة فشلها ، وتزداد الفجوة بينها وبين التنفيذ.

– النظرة المستقبلية :ينبغي أن تكون السياسات التعليمية في جملتها سياسات بعيدة المدى ، الأمر الذي يفترض ضمان نوع من الدوام لما يجري من خيارات ، وما ينفذ من إصلاحات. لذا ينبغي أن تتجاوز السياسات التعليمية مرحلة السياسة القصيرة المدى ، أو الإصلاحات المتلاحقة المعرضة للتغيير مع تغير الحكومات. وينبغي كذلك أن تستند إلى تحليل مدقق لأوضاع النظم التعليمية ، فتعتمد على عمليات تشخيص مؤكدة وتحليل مستقبلي ومعلومات عن السياقين الاجتماعي والاقتصادي ، ومعرفة للاتجاهات العالمية، وتقييم النتائج، وترى نادية كمال الدين أن نتاج السياسات التعليمية يرتبط بالمستقبل أكثر من ارتباطه بالحاضر، والأجيال التي توضع لها السياسة ستكون مسؤولة عن المستقبل وتشكيله ومعالجة قضاياه ، وهذا يقتضي أن يتوافر لصانعي السياسة مجموعة من الدراسات المستقبلية لصياغة النماذج وتصور السيناريوهات وتحديد البدائل.

– الجمع بين الأصالة والمعاصرة: بمعنى أن تحافظ السياسة التعليمية على الثوابت الراسخة التي لا تتغير بتغير الأشخاص ولا الأزمان، وبذلك تحافظ على الموروث الثقافي للمجتمع ، وفي الوقت ذاته تتطور وتتماشى مع المستجدات التي تحدث داخل المجتمع أو خارجه ، فعلى سبيل المثال ، يجب على السياسات التعليمية أن تتعامل مع المفاهيم الجديدة مثل التعليم المتميز، والجودة في التعليم ، والتعلم عن بعد ، تلك المفاهيم التي ظهرت نتيجة للتطور التكنولوجي السريع والانفجار المعرفي الذي حدث في المجتمع لتواكب بذلك مستجدات العصر، شريطة المحافظة على الثوابت التي لا تتغير، والتي يجب أن تلتزم بها أي سياسة مثل المجانية، وتكافؤ الفرص وغيرها.

–ربط التعليم باحتياجات سوق العمل: وذلك من منطلق أن التعليم استثمار له عائد اقتصادي واجتماعي ، فلا معنى لاختيار سياسات لا تراعى فيها الناحية الاقتصادية ، لذا كان لابد أن تلائم مخرجات السياسة التعليمية التطور الاقتصادي وآليات السوق، فيستفاد من تلك المخرجات في تطوير المجتمع ونهضته. فلا تصير جهود السياسة نظريات فقط من دون أن يكون هناك تطبيقات ، أي لابد من الاستفادة من هذه الطاقة البشرية الهائلة. ومن هنا

فالحاجة لقوى عاملة مؤهلة ومدرية ستكون الحافز لصانعي السياسات التعليمية على التوسع في التعليم وجودته.

رابعا : التحديات التي تواجه صنع سياسات التعليم الجامعى في مصر:

يعد التعليم الجامعي باعتباره قمة السلم التعليمي هو المسئول عن بناء وتطوير الإنسان ، كما يعد إحدى المقومات الأساسية فى كافة المجتمعات ، فعن طريقه يمكن أن يقاس مدى تقدم المجتمع ونموه ، فكلما زاد تقدم المجتمع وتطوره كلما أدى ذلك إلى زيادة الاهتمام بهذا النوع من التعليم الذي يهدف فى مجمله إلى تحقيق احتياجات المجتمع من الطاقة البشرية لمواجهة التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ومع بداية القرن الحادى والعشرين واجه التعليم الجامعي تحديات غير مسبوقة من بينها تحديات اجتماعية وثقافية متعلقة بالهوية والحفاظ عليها ، وتحديات اقتصادية ممثلة في الاقتصاد المعرفي والاقتصاد الكوني، وتحديات تقنية ومعلوماتية متعلقة بالانفجار المعرفي والتقني الهائل الذي نعيشه ، كل ذلك فرض تحديات جديدة على التعليم الجامعي ، وهذا من جهته فرض دوراً جديداً على التعليم الجامعي ، ولما كان النظام التعليمى يعد جزء من السياق الثقافى العام ، ومن ثم فإنه يتأثر بما يتعرض له هذا السياق من تحديات ، كما أن عليه من جهة أخرى العمل على تجاوزها ، لهذا يقتضى عند رسم وصنع سياسات التعليم الجامعى استقراء وتحليل ما يتعرض له المجتمع من تحديات وهى كما يلى:

١ -المعلوماتية والثورة التكنولوجية

لقد أفرزت هذه الثورة توجها عالميًا نحو الاقتصاد المعرفى الذى بات يشكل غاية لدى المؤسسات التعليمية ، وأداة لتقدم المجتمعات ورقيها. فلم تعد رسالة المؤسسات التعليمية مرتبطة بالوصول إلى المعارف التى تتسارع على مدار الساعة ، بل بكيفية توظيف العقول فى معالجة تلك المعارف وتحليلها ، والإفادة منها ، ومن ثم الانطلاق إلى الإنتاج المعرفى الخلاق. وقد توصلت دراسة للمركز القومى للبحوث التربوية إلى أن السياسة التعليمية في مصر لم تستجب لتحديات الثورة التكنولوجية ، حيث أن النظام التعليمى في مصر يفتقد القدرة على التواصل مع أبجديات مجتمع المعرفة وهو القطب التكنولوجى ، كما أنه عاجز عن استثمار مهارات الطلاب وتوظيفها التوظيف التعليمى المرغوب (عبد الستار ، على ، ٢٠١٠، ١٩)،ويعد التعليم الجامعي من أكثر المجالات تأثراً بالتطورات الحادثة في

المجتمع ، وتأثراً بالمعطيات التكنولوجية ، وذلك باعتباره العمود الفقري لإحداث التنمية الشاملة في المجتمع.

٢ -التحديات الاقتصادية:

للتحديات الاقتصادية تأثيرًا فى صنع السياسة التعليمية، حيث تتحدد سياسة التعليم من الناحيتين الكمية والكيفية بمشروعات إنماء رأس المال وإنتاج السلع وخدمات الصحة والسكن وخدمات الثقافة ، ومطالب الإدارة والأجهزة السياسية وغيرها، وفى المقابل يوفر النظام الاقتصادي المقومات المادية الأساسية للنظام التعليمى لحسن قيامه بعمله". فالتوسع الأفقى والرأسى فى التعليم، وتكافؤ الفرص التعليمية، وتحسين نوعية التعليم والارتفاع بمستواه، وتنويع الأنشطة التعليمية وبرامجها، وتحسين نوعية المعلم ومستوى أدائه المهنى ومستواه المادى، وتيسير سبل نقل الطلاب وتغذيتهم والعناية الصحية بهم، وتقديم الخدمات الاجتماعية والتوجيهية، والعناية بالموهوبين وذوى الاحتياجات الخاصة على حد سواء، وتطوير العملية التربوية والقيام بالبحوث التى تخدمها. كلها أمثلة تتوقف على العوامل الاقتصادية من حيث إنها تتحكم فى تحديد الأموال المخصصة للتعليم (عيد ،٢٠١٣، ٤٣).

٣ -التحديات السياسية

إن درجة ونوعية تأثير السياسة على التعليم تتوقف على النظام السياسى القائم فى المجتمع، هل هو نظام ديمقراطى يسمح بمشاركة قوى غير رسمية عند مناقشة القضايا التعليمية أم هو نظام ديكتاتورى يقوم على المركزية الصارمة التى تجعل أبسط القرارات وأعقدها فى يد الإدارة السياسية العليا. كما يرتبط بالسياق السياسى تلك العوامل الخاصة بالسياسة الخارجية، وذلك من خلال مسارات معينة ممثلة فى الهبات والمنح والقروض التعليمية، والتى من خلالها تفرض توجهات معينة على التعليم.

وفي ظل مطالب الديمقراطية المتسارعة بمزيد من الحريات الأساسية ، والمساواة ، والمشاركة ، أصبح من الضروري أن تهتم السياسة التعليمية بتنمية الوعى السياسى والمشاركة السياسية لدى المواطنين ، وتعزيز قيم الديمقراطية ، والحرية ، والمواطنة ، والتسامح ، وقبول الآخر من أجل تحقيق التحول الديمقراطى على أسس سليمة (إسماعيل ، ٢٠١٥، ٣٣٨). وقد شهد المجتمع المصري حالة من عدم الاستقرار السياسى منذ بدء ثورة الخامس والعشرين من يناير عام (٢٠١١) من أجل تحقيق مطالب الثورة ، وهى: العدالة الاجتماعية ، والحرية السياسية ، والكرامة الإنسانية ، وبذلك يوجد اتفاق واضح الأهمية حول التطور الديمقراطى في مصر، فإن جوهر الديمقراطية المساواة ، وإتاحة الفرصة المتكافئة أمام المواطنين لتحقيق ذواتهم وتنمية قدراتهم (هلال ، ٢٠١٠، ٣٢٢). وأمام تحديات التحول الديمقراطى التي تصاعدت أصبح من الضروري الاستجابة الرشيدة لتلك التحديات وما يرتبط بها عبر السياسة التعليمية للنظام التعليمى بمختلف مستوياته.

٤ - التحديات الاجتماعية

لقد شهد المجتمع المصري تغيرات في البناء الطبقي الاجتماعي نتيجة اتباع الدولة سياسات اقتصادية نتج عنها فوارق جمة بين الطبقات، أدت إلى انقسام شرائح المجتمع إلى أغنياء وفقراء، وزيادة في نسبة الفقر، وتآكل الطبقة الوسطى بالمجتمع المصري، وقد أدى ذلك إلى اتجاه الطبقات القادرة إلى الإقبال على التعليم الخاص والأجنبي، بينما اتجهت الطبقات الفقيرة إلى التعليم الرسمي بكل تحدياته،الأمر الذى يتعارض مع مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.

٥ – العولمة :

تشير هذه الظاهرة إلى فترة التحول الرأسمالى العميق ، والتى تنظر إلى التعليم على أنه مشروع استثماري يمكن أن يحقق عائدًا ربحيًا طائلا لأصحاب رؤوس الأموال ، إضافة إلى أنها تركت تأثيرات واضحة المعالم على المؤسسات السياسية والاجتماعية والثقافية ونشاطاتها. وهنا يبرز دور المؤسسات التعليمية باعتبارها الأداة الفاعلة التى يمكن توظيفها فى إعادة تشكيل الشخصية الإنسانية القادرة على امتلاك أدوات التكيف والتفاعل مع هذه الظاهرة بصورة تضمن المحافظة على ثوابتها ، وتطوير مهاراتها ، بل والمساهمة فى توجيه هذه الظاهرة نحو أهدافها فى ضوء ما تؤمن به من قيم إنسانية . وفى ضوء إجماع الكثيرين على أن العولمة ستؤدى إلى تغيير مفهوم الدولة ، وانحسار مؤسساتها الاجتماعية ، فإن الأمر يتطلب إستراتيجية جدية توضح حقوق الأفراد ، وتحدد مسؤولية الدولة فى تحقيق مجتمع يوفر تكافؤ الفرص بين الأفراد فى ضوء كفاياتهم الأدائية ، والمشاركة الفعلية فى صنع القرارات(على ، حجازى، ٢٠٠٥).

٦ – الخصخصة :

وتعنى ظهور دور غير مسبوق للقطاع الخاص فى تقديم خدمات تربوية وتعليمية وصحية ، وتسهيلات إجرائية ذات مستوى نوعى رفيع لغايات لا تتجاوز مرامها فى كثير من الحالات العائد الربحى المنتظر من هذه المشاريع الاستثمارية ، مما أدى إلى تراجع دور القطاع العام فى تقديم تلك الخدمات. وبذلك أصبح التنافس سمة بارزة للمؤسسات التعليمية بهدف الوصول إلى مخرجات تعليمية مؤهلة ، وقادرة على تلبية احتياجات سوق العمل الذى يشهد بدوره تنافسًا شديدًا يتطلب أداء متميزًا للوصول إلى خدمات متفردة ونتاجات عالية الجودة.

إن التحديات السابقة لم تظهر مفاجئة ، بل إنها جاءت نتاجا لأسباب ومتغيرات بدأت تظهر أواخر القرن الماضى ، وقد ترتب على النظم التربوية القائمة على إعداد الشخصية الإنسانية ، القيام بمراجعة شاملة لسياستها وبرامجها ، واستراتيجيتها الأدائية ، وذلك استجابة لتلك التحديات.

خامسا: معايير وأساليب تقويم سياسة التعليم الجامعى:

يعتبر التقويم المستوى الأخير في عملية صنع السياسات التعليمية بما لديها من مؤشرات ومستويات لقياس الأداء الفعلي ومقارنته بالأداء المتوقع، ويقصد بالتقويم إصدار حكم على مدى تحقيق الأهداف التربوية ، ودراسة الآثار التى تحدثها بعض الظروف فى تيسير الوصول إلى هذه الأهداف أو بعضها(أبو حطب وصادق، ١٩٨٠، ٣٠). وهو مرآة النظام التعليمي كله بفلسفته وقيمه وأسسه وأصوله وممارسته ونواتجه (أبو حطب وآخرون ،١٩٩٧، ٥٧) ، لذلك يعتبر التقويم واحدًا من أهم المكونات الأساسية في المنظومة التعليمية ، فهو نقطة البدء فى تحسين وتطوير جميع جوانب تلك المنظومة ، من أهداف ومقررات وطرائق تدريس ، ومن معايير تقويم سياسات التعليم الجامعى: (إبراهيم ، ٢٠١٨، ٥٢٦ & إسماعيل،٢٠١٥، ٣٤٨–٣٥٤):

–الدينامية الإجتماعية: يعد التعليم جزءًا من المجتمع ، ويتميز بطبيعته الدينامية وحركته الدائمة وتفاعله مع منظومات اجتماعية أخرى (سياسية ، واقتصادية ، وثقافية وغيرها) ، إضافة إلى تفاعل المنظومات الفرعية بعضها مع البعض الأخر، وصوًلا إلى تحقيق أهداف السياسة التعليمية ، متأثرة بفلسفة المجتمع ، وحاجات وطبيعة المتعلم وعملية التعلم ، وهى بطبيعة الحال فى حركة مستمرة لمواكبة تطور هذه الأهداف، وتعد المرجعية المجتمعية للنظام التعليمي جزءًا من المنظومة المجتمعية، فالتعليم يؤثر ويتأثر بالمجتمع وبظروفه وتطلعاته ، إذ لا بد من أن تنبع السياسة من نظام اجتماعي له خصائصه وظروفه ، وهذه العلاقة الدينامية بين التربية والمجتمع يجب أن تنعكس بوضوح في السياسة التعليمية ، فلا بد أن تعمل السياسة التعليمية على المواءمة بين متطلبات المجتمع وبخاصة سوق العمل ، والتوافق بين مخرجات النظام التعليمي ، وما يحتاجه المجتمع من كوادر مؤهلة متخصصة.

–التكامل مع السياسات الأخرى: لقد أصبح التعليم متغيراً رئيساً من متغيرات النظام العالمي الجديد، ومعياراً من معايير القوة والتفرد والمنافسة ، ومن ثم ينبغي أن تسير السياسات التعليمية في ضوء السياسة التنموية للدولة ، وأن تتخذ الإطار الزمني نفسه ، وأن تتكامل الخطط التربوية مع خطة التنمية الشاملة للدولة لضمان قيام قطاع التعليم بدوره المستقبلي في سبيل تحقيق الأهداف التنموية للدولة ، وتركز السياسات التعليمية

المعاصرة على أهمية الربط بين التعليم واحتياجات سوق العمل ، فلا بد أن تكون هناك معلومات كافية وتحديد واضح لاحتياجات سوق العمل حتى تتمكن مؤسسات التعليم من التخطيط لها ، والعمل على تلبيتها، إلى جانب ذلك تؤكد هذه السياسات على تعلم معلومات تركز على الجانب العملي ، والتقني ، والتطبيقي، واليدوي ، بالإضافة إلى الجانب النظري لإمكانية توظيفها في سوق العمل.

–جودة التعليم: يعتبر هذا المبدأ من المبادئ الراسخة في كثير من السياسات التعليمية بدرجات متفاوتة ، حيث يسيطر المنطق الاقتصادي على سياسات الإصلاح التعليمي في بعض الدول ، وقد طالبت الكثير من السياسات بأهمية وجود معايير تربوية تتمحور حولها سياسات تحسين جودة التعليم ، وأصبح تحسين وتعزيز نظم الجودة في التعليم والتدريب هدفًا أساسيًا للسياسة التعليمية.

–العدل : تعتبر المساواة وتكافؤ الفرص من أهم مؤشرات السياسة التعليمية التي يعتمد عليها محلل السياسات في تقويم الأداء التعليمي ، وترتبط بالحق الإنساني في التعليم، فكل إنسان مهما كان جنسه، أو لونه ، أو عقيدته ، أو مستواه الاقتصادي والاجتماعي ، أو مكان إقامته له الحق في التعليم، والحصول على فرص تعليمية، وهذا هو مبدأ عدالة توزيع الخدمات ، فمن المفروض أن تكون السياسة التعليمية للجميع على حد سواء ليست لفئة دون الأخرى ، فالجميع من المفترض أن يتعلم إلى أقصى مدى ، فقدرات الفرد واستعداداته هى المعيار وليست العوامل المادية .

–ديمقراطية السياسة التعليمية: تشير الخبرات إلى أهمية المنظور الديمقراطي في صنع السياسة التعليمية كأسلوب ، ومنهج ، ومشاركة كافة أعضاء المجتمع، ورقابة ونقد مجتمعي ، وأن تراعي السياسة التعليمية الفروق الحادة بين التعليم في الريف والتعليم في الحضر، وأن تراعي مفهوم استحقاق الحصول على فرص تعليم ، وأن تكون مخرجات النظام التعليمي محققة لمطالب الديمقراطية بالمجتمع ، وتراعي معايير المواطنة الصحيحة عند وضع المناهج والخطط التعليمية.

–توافر مقومات تنفيذ السياسات : حيث تنطلق السياسات من واقع وظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية محددة ، كما يتطلب تنفيذ السياسات بنجاح وجود قاعدة للبيانات ونظام معلومات كفء.

–العقلانية: يقصد بها مراجعة بعض جوانب السياسات التعليمية وفق الدراسات والبحوث والتقويم المستمر للسياسة التعليمية في ضوء حاجات المجتمع ، فمن الضروري إجراء تقويم ومراجعة مستمرة للسياسة التعليمية من فترة لأخرى ، لتعديل السياسات عند ظهور مشكلة في أنظمتها التعليمية، أوعند الحاجة إلى تغيير ما لمقابلة احتياجات ومتطلبات المجتمع والتغيرات المحلية والعالمية ، حيث تستند السياسة التعليمية إلى دراسة الواقع ، وإخفاقاته ، وأسبابها، والخيارات الإستراتيجية التي تعمل على تخطي مشكلات الحاضر، والتخطيط لبناء المستقبل في إطار متوازن من الواقعية والطموح.

وتوجد أساليب عديدة لتقويم السياسات التعليمية، من أكثرها استخداماً ما يلي:

أسلوب الموازنة والخطط المبرمجة: ويتم من خلاله وضع أهداف محددة للبرنامج ، والتي تتضمنها السياسة وحساب تكلفة البرنامج كل على حدة ، وعلى هذا يمكن لصانع القرار معرفة ما إذا كان تنفيذ البرنامج قد حقق أهدافه وأتى بالعائد المطلوب منه في حدود الكلفة المقدر .

أسلوب المؤشرات: يعتبر أسلوب المؤشرات مبدأً في التخطيط التربوي ، لأنه يساعد المخطط على تفسير البيانات ، وعقد المقارنات، وفهم القضايا التربوية في تفاعلاتها الاجتماعية (علام ،٢٠٠٣، ٢٠٢)، وسوف تتبع الدراسة الحالية أسلوب المؤشرات في تقويم السياسة التعليمية في جامعة الفيوم.

المحور الثانى: ماهية الأزمة: مفهومها، خصائصها، أسبابها، مراحل نشأتها وأبعادها)

تعد الأزمة ظاهرة إنسانية وجزء من نسيج الحياة عرفت منذ العصور القديمة ومتلازمة للإنسان ، وهي تنشأ في أية لحظة وفي ظروف مفاجئة نتيجة ظروف داخلية أو خارجية تخلق نوع من التهديد للدولة أو المنشأة أو الفرد ، ويتحتم التعامل معها للقضاء عليها ، أو التقليل من شأنها والحد من خسائرها وتأثيراتها الاجتماعية والاقتصادية والنفسية ، حتى أنها أصبحت سمة من سمات الحياة المعاصرة للإنسان والمجتمعات والدول. الأمر الذي أدي إلى الاهتمام بها وبكيفية التعامل معها كأسلوب وقائي ومستقبلي للتكيف مع التغيرات المفاجئة التي قد تحدث قبل حدوث الأزمة أو أثناء حدوثها.

أولا : مفهوم الأزمة

يرجع مفهوم الأزمة في علم الطب الإغريقي إلي المصطلح اليوناني (كرينو) ويعني نقطة تحول، وهي لحظة محددة للمريض يتحول فيها إلي الأسوأ أو الأحسن خلال فترة زمنية معينة (Chickan , 1994,2) ، وانتقل مفهوم الأزمة بعد ذلك بمعانٍ مختلفة ومتناقضة إلي العلوم الإنسانية والاجتماعية وخاصة علم السياسة وعلم النفس وعلم الاقتصاد "لوصف تفجر الأزمات الاقتصادية في العالم منذ أواخر الستينات" (أحمد ،٢٠٠٢، ٢٣)، وقد أدى تطور المجتمع والعلوم الإنسانية والاجتماعية إلى توسيع مفهوم الأزمة لتشمل جوانب متعددة في مختلف المجالات لكي تعبر عن أحداث مفاجئة في أي نظام أو كيان إداري حيث تنطوي علي تهديد واضح لاستقرار هذا النظام في ظل ظروف ضيق الوقت (حواش ، ٢٠٠٥، ١٥)، أو تعبر عن الأمور التي تقع بين الأطراف المختلفة في العلاقات الخارجية فتحدث مواقف غير مرغوبة لطرفين أو لأحدهما ، بذلك أخذ المصطلح وضعًا متميزًا في القاموس السياسي(حجى،٢٠٠٠، ٣٦٩) .

وكلمة أزمة من أكثر الكلمات تداولاً في مختلف الأنظمة والتخصصات وأيضاً في مختلف المستويات من الفرد إلى المجتمع والمنشأة والدولة ، حتى أن تعريفاتها تعددت وتنوعت حسب نوع الأزمة ومستواها. فالأزمة في اللغة هي "الضيق والشدة ، والفعل أزم على الشيء أزماً عض بالفم كله عضًا شديدًا" ، والأزمة طبقاً لقاموس لسان العرب هي "الجدب أو القحط أو المجاعة" ، وطبقاً لقاموس المورد هي "تغير مفاجئ نحو الأفضل أو نحو الأسوأ في الأمراض الحمية الحادة" ، ويعرف قاموس وبستر الأزمة بأنها "نقطة تحول يحدث عنها تغير إلى الأفضل أو الأسوأ ، أوهي لحظة حاسمة أو وقت عصيب" ، وكلمة أزمة باللغة العربية الدراجة تفهم عن حدث عصيب يهدد كيان وجود الفرد أو المنظمة أو الدولة. وبالتالي لا تدل على تغيير نحو الأفضل"(المعجم الوجيز، ١٩٩٩).

أما تعريفها اصطلاحاً فهى" ظرف انتقالي يتسم بعدم التوازن ويمثل نقطة تحول في حياة الفرد أو الجماعة أو المنظمة أو المجتمع وغالباً ما ينتج عنه تغيير كبير"، كما تعرف بأنها" حالة توتر ونقطة تحول تتطلب قرار ينتج عنه مواقف جديدة – سلبية كانت أو ايجابية – تؤثر على مختلف الكيانات ذات العلاقة (الرويلى ،٢٠١١،٢). كما تعنى "نقطة تحول، أو موقف مفاجىء يؤدى إلى أوضاع غير مستقرة ، وتحدث نتائج غير مرغوب فيها ،

فى وقت قصير ، ويستلزم اتخاذ قرار محدد للمواجهة فى وقت تكون فيه الأطراف المعنية غير مستعدة ، أوغير قادرة على المواجهة"(قسم أصول التربية ، ٢٠١٥،٧).

ويشار للأزمة باعتبارها "حدث مفاجئ يؤدي إلى حدوث خطر حال وداهم، يستلزم تدخل فوري ممن لديهم القدرة على التعامل معه للسيطرة عليه والحد من آثاره (عبد الرحمن، ٢٠٠٨،١٣)، كما تشير إلى "موقف محدد يهدد مصالح المنشأة وصورتها أمام الجماهير مما يتطلب اتخاذ القرارات السريعة لتصويب الأوضاع حتى تعود إلى مسارها الطبيعي (Lunenburg, 2010).

وفي المجال التربوي توصف الأزمة التعليمية بأنها "حالة تواجه النظام التعليمي تستدعي اتخاذ قرارسريع لمواجهة التحدي الذي تمثله تلك الحالة وتحدث نتيجة تراكم مجموعة من التأثيرات الخارجية المحيطة بالنظام التعليمي ، أو الداخلية التي تحدث اضطرابا يحول دون تحقيق الأهداف التعليمية، ويتطلب إجراءات فورية للحيلولة دون تدهور عمليات ومخرجات المؤسسة والعودة بها إلى وضعها الطبيعي(احمد،٢٠٠٢).

وتاسيسًا على ما سبق يمكن تعريف الأزمة بأنها حالة غير عادية تخرج عن نطاق التحكم والسيطرة وتؤدى إلى توقف حركة العمل أو هبوطها إلى درجة غير معتادة ، بحيث تهدد تحقيق الأهداف المطلوبة من قبل المؤسسة التعليمية (الجامعة) فى الوقت المحدد..

من خلال التعريفات السابقة نجد أن الأزمة لها مجموعة من الخصائص نذكر منها ما يلي: (محمد ،٢٠٠٨،٢٦–٢٧& قسم أصول التربية ،٢٠١٥،١٣):

- **التهديد: حيث تمثل الأزمة تهديدًا مباشرًا للقيم والاتجاهات ، ومصالح الكيان الإداري للجامعة ، واستمراره في أدائه لوظيفي ، وأهدافه واستقراره ، ويتعلق ذلك بحجم وقيمة الخسائر المحتملة ، واحتمال تحققها فكلما زادت قيمة الخسائر وزاد احتمال تحققها كلما ازداد التهديد.**
- **ضغط الوقت: فكلما زاد تعقد الأزمة زاد الإحساس بالضغط النفسي ، وزاد ضغط الوقت ، وأثر ذلك على الاستجابة للأزمة.**
- **السرعة: حيث تستغرق الأزمة وقتاً طويلاً في التكوين ، إلا أن المرحلة التي يكون هناك إجماع علي وجود أزمة هي مرحلة تتميز بالنمو السريع للأحداث ، وتتولد عنها سلسلة من المواقف المتجددة الحادة.**

- **الغموض: إن نقص المعلومات وعدم دقتها ، يحيط الموقف بالغموض ، ويؤدي إلي عدم وضوح الرؤية أمام متخذ القرار ، فيشعر بالحيرة البالغة والعجز في عدم القدرة علي التعامل معها.**
- **المفاجأة: للأزمة وقع الصدمة وخاصة في بدايتها ، مما يضعف إمكانيات الفعل المؤثر والسريع ومجابهتها ، ومع ذلك فقد تحدث رغم عدم وجود عنصر المفاجأة ، فليس بالضرورة أن تكون الأزمة مفاجأة في جميع الأحوال ، وإنما قد تأتي نتيجة تراكم مجموعة من العوامل والمشكلات التي لم يتم التعامل معها بشكل فعال.**
- **خسائر حادة مدركة: فمن الواضح أن هناك شيئاً ما ذا قيمة يفقد أو سوف يتم فقده نتيجة للأزمة ، ومحاولة منع العواقب السلبية والأحداث المفاجئة التي من الصعب التأثير عليها ضروري وحتمي، حيث تحمل الأزمة في طياتها درجات المخاطرة وعدم التأكد ، ويقوم المديرون بمعالجتها في ظل نقص المعلومات وعدم توضيحها وتحت ضغط نفسي كبير ، فالخسائر تضم العديد من النواحي المالية والبشرية والنفسية.**
- **امكانية الاستفادة من هذا الموقف واكتساب خبرة جديدة ، فليس كل ما يأتي من الأزمة خسائر وانما قد تستفيد المنظمة من أزمتها ، فتزيد من خبرتها في التعامل مع الأزمات المستقبلية أو تلافي هذه الأزمات قبل الحدوث.**
- **التعقد والتشابك والتداخل: فعناصر الأزمة متداخلة وأسبابها ، وقوي المصالح المؤيدة ، والقوي المعارضة لها متشابكة ، بشكل يجعل الافتراضات والمسلمات التي يؤمن بها أعضاء المنظمة موضعًا للتحدي إلي أن يظهر لهم بطلان هذه الافتراضات.**

ثانيا : أسباب الأزمة في المؤسسات الجامعية

تتنوع العوامل التي تقود إلى الأزمات وتتعدد أسبابها ودرجة تأثيرها في المؤسسات بشكل عام والمؤسسات التربوية بشكل خاص. فهناك أسبابًا خارج نظام المؤسسة (كالزلازل والبراكين) وغيرها من الكوارث الطبيعية والتي يصعب التكهن بأبعادها ، وداخلية مثل (ضعف الإمكانات، وصراع المصالح، وضعف نظم المعلومات). وعلى المستوى التربوي أشار أحمد إبراهيم أن ابرز أسباب الأزمات المؤثرة علي النظم التعليمية هي الانفجار السكاني ، والطلب المتزايد على التعليم ، وجمود النظم التعليمية ، وضعف مدخلاتها وعملياتها ومخرجاتها ، وضعف الإمكانات المادية والبشرية والفنية (إبراهيم،٢٠٠٢) ، ومن الأسباب التي تكمن وراء

الأزمة في الجامعات ما يلى (عباس ،٢٠٠٤،٧٢ & التهامى،٢٠٠٦،٥٧ & Barry,2002,55):

- **عوامل فشل في البيئة الداخلية مثل الفشل التكنولوجي: فالتكنولوجيا تقوم بدورها اعتمادًا علي نظم المعلومات الحديثة التي تدعم تقديم الخدمة ، والفشل التنظيمي الإداري للجامعة : فالتنظيم في المنظمة الجامعية أو المناخ الثقافي السائد في الجامعة الذي لا يشجع علي اتخاذ إجراءات وقائية من الأزمات يؤدي بدوره إلي جعل المنظمة عرضة للأزمات.**
- **عوامل فشل البيئة الخارجية ويتمثل في عدم كفاية وملائمة البيئة لمتطلبات المنظمة الجامعية ، مثل توفر الكهرباء أو المياه أو غيرها ، وعدم كفاية القوانين والتشريعات اللازمة لفحص ومراقبة الأخطار في المجتمع ، ونقص الوعي بين أفراد المجتمع للخطر الممكن التعرض له .**
- **سوء إعداد خطة إدارة الأزمات عند حدوثها ، وعدم وضوح الاختصاصات وشيوع المسئوليات مع طول مدة تنفيذ العمل ، وظهور العديد من العوامل والظروف أثناء تنفيذ العمل التي لم تكن في الحسبان ، الأمر الذي يتسبب في إرباك العمل.**
- **زيادة تكاليف نشاط الجامعة ، مما قد يزيد من حجم المعاناة الاقتصادية للجامعة ، واستنفاذ الجهود الإدارية وتكريسها لخدمة نشاط الجامعة علي حساب الأنشطة الأخرى.**
- **قلة إلمام القائمين بنشاط الجامعة بالقوانين واللوائح المنفذة بطبيعة النشاط سواء كانت فنية أو إدارية أو تنظيمية ، و اختلاف العادات والتقاليد والسلوكيات ما بين عناصر النشاط في الجامعة من جانب ، والجمهور من جانب آخر ، الأمر الذي يتسبب في حدوث أزمة .**
- **التفسير الخاطئ للأمور ، ويأتي هذا الخلل من الإعتماد علي الجوانب الوجدانية أو العاطفية في تفسير وتقييم الأمور أكثر من الاعتماد علي الجوانب العقلية ، وذلك من خلال الاستعانة بمصادر غير دقيقة للمعلومات ، فيؤدي إلى عدم التقدير السليم لنقاط القوة والضعف للأطراف المختلفة وعدم الموضوعية في تحليل البيئة الخارجية ، وما ينطوي عليه من فرص وتهديدات.**

– الضغوط :هناك ضغوط خارجية تتمثل في التمويل ، والمنافسة والعوامل التنافسية مثل استعراض القوة وتعارض المصالح ، وضغوط داخلية متمثلة فى مطالب الموظفين وتداخل المعلومات ونقص التكنولوجيا ومشكلات الوقت والهياكل التنظيمية ، وقد يأتي الضغط من متخذي القرار علي العاملين للموافقة علي آرائهم.

–الجمود والتكرار ، في هذه الحالة يعتمد الأداء علي الركود والاعتياد علي نمط معين ثابت ومتكرر ينتظر فيها حتى تنفرج المشكلات من نفسها ، أو يحاول حلها بالطرق التقليدية المعتادة وهي ما تسمي بالإجراءات النمطية للعمل ، التي تتصف بعدم المرونة ، فيؤدي ذلك إلي حرمان الجامعة من التكيف ، وتصبح تربة خصبة لظهور الأزمات .

ثالثا :أبعاد الأزمة

عندما تنشأ الأزمة وتتفاقم في ظل مسببات وعوامل داخلية وخارجية تتفاعل معها كل مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والنفسية والأمنية ، وتتجه الأزمة في دورة حياتها حسب مستواها إلى تهديد بقاء الدولة أو المنظمة أو الفرد ، وتبرز تداعيات سلبية تنعكس على الوضع العام لفترات قد تطول قبل أن يتم التعامل مع هذه الأزمة لإنهائها أو التقليل من آثارها ، وكذلك الاستفادة من دروسها السابقة منعاً لتكرارها أو حدوث أزمات أخرى، ومن أهم أبعاد الأزمة (الرويلى،٢٠١١، ١٤–٢١ & الجنابى،٢٠١٩، ٤١–٤٣):

١ – البعد السياسى للأزمة

تعد تداعيات الأزمات ذات البعد السياسي من أخطر الأزمات التي تعرض الدولة للتفتيت والانهيار ، وذلك بسبب حساسية وضعها ، وشمولية تأثيرها ، وارتباطها بالأبعاد المحلية والإقليمية والدولية ، كما تخلق نوعاً من عدم الاستقرار والتوازن السياسي بين القوى السياسية الوطنية ، مما يؤدي إلى حالة من الاحتقان بين شرائح المجتمع ، يدفعها إلى الاحتجاجات والمظاهرات والعصيان ، وإذا استمرت هذه الأزمة وتطورت أصبحت تولد أزمات مصاحبة يصعب مواجهتها وحلها ، وتؤثر تأثيراً كبيراً في شرائح المجتمع ، مما قد يدفعهم إلى الشغب أو العصيان المدني ، مما يهدد النظام وصانعى القرار السياسي.

٢ – البعد الاقتصادي للأزمة

يعد النظام الاقتصادي أكثر المجالات تأثرًا بحدوث الأزمات حيث تتعطل قوي الإنتاج مما يؤدي إلي تراجع النمو الاقتصادي وتحوله إلى معدلات سالبة ويودي ذلك بالضروة إلي الكساد والركود وانخفاض الأسعار وعدم القدرة على التصريف ، ثم تبدأ بعدها المنشآت الاقتصادية بالانهيار.فالاقتصاد العالمي يتضرر بشدة نتيجة تأثيرات فيروس كورونا المستجد. وهذا ينطبق بشكل خاص على تجارة التجزئة والضيافة والنقل والسياحة. كذلك هناك مخاطر كبيرة تهدد الأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل – عبر إفريقيا وأمريكا اللاتينية وجزء كبير من آسيا.

٣ - البعد الاجتماعى للأزمة

تنشأ الأزمة بفعل أسباب أما أن تكون طبيعية أو بشرية أو كلاهما معًا ، ولا يمكن وصف الأزمة بأنها أزمة إلا عندما تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الإنسان فردًا أو مجتمعًا أو دولة ، وذلك لكون تأثيرها متعلق بالإنسان نفسه. ولهذا تعد الأبعاد الاجتماعية هي الأخطر تأثيراً ، بل يمتد تأثيرها سنين طويلة ويشمل تأثيرها (القتل والتشريد ، الفوضى وعدم الاستقرار) ، وتلك تقود إلى أزمات أخرى مثل (أزمة سكن ، أزمة غذاء، أزمة صحة وعلاج، أزمة أمن، أزمة نقل) ، كما تدفع إلى بعض السلوكيات الاجتماعية السيئة مثل (انتشار السرقة ، انتشار الاغتصاب ، ممارسة الفساد كالمخدرات ونحوها ، ممارسة الجريمة ، زيادة البطالة وانتشار الفقر).

٤ -البعد الأمنى للأزمة

عند نشوء الأزمات يرافقها الكثير من الإرباك والفوضى ، وانتشار الإشاعات ، وعدم وضوح الرؤية ، وقلة المعلومات المتوفرة ، كما أنها تحدث نوعًا من الفراغ الأمني الذي قد يشكل بيئة مناسبة لانتشار العنف السياسي ، حيث تستغل بعض القوى السياسية الأزمة وما توفره من ظروف ملائمة للصراعات وتصفية الحسابات فيها ، من خلال ما تقوم به من أعمال قد تهدد الأمن الوطني ، بالإضافة إلى انتشار الجريمة المنظمة ، والفساد المالي والإداري ، والإرهاب ، لذا يجب أن تجند الدولة كافة الطاقات البشرية والمالية لمواجهة الأزمات الأمنية وتداعياتها ، وذلك لكون الأبعاد الأمنية للأزمة من التحديات الكبيرة التي تواجهها الدولة لحماية مواطنها ومؤسساتها.

وفى نهاية عام ٢٠١٩ أفاق العالم على وقع أقدام عدو شرس لا يُرى بالعين المجردة يفتك بالنفس البشرية دون هوادة ، حيث ظهرت فى الأفق أزمة صحية خطيرة متمثلة في انتشار فيروس كورونا المستجد مخلّفا كوارث صحية ترتّبت عنها تداعيات على مختلف المجالات الاقتصادية والتربوية والاجتماعية والأمنية وغيرها ؛ والوطن العربي ليس بمنأى عن هذه الجائحة وآثارها التي باتت واضحة وجلية ؛ وما يزيد الأمر تعقيدًا هو أن أزمة كورونا تختلف عما سواها من الأزمات التي شهدها العالم منذ الحرب العالمية الثانية إلى الآن ، ويرجع ذلك إلى العديد من العوامل ، أبرزها عالمية هذه الأزمة التي اجتاحت الحدود القارية بسرعة ، وفى المحور التالى سوف نتعرف على أبعاد أزمة فيروس كورونا ، وتداعياتها الصحية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية.

المحور الثالث: مفهوم أزمة فيروس كورونا وتداعياته الصحية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتعليمية:

فى نهاية ٢٠١٩ أعلنت الصين عن ظهور وانتشار فيروس في مدينة ووهان التابعة لإقليم هوبي سمي فيما بعد بفيروس كورونا المستجد SARS–CoV 2 الذي يسبب مرض كوفيد–١٩. وسرعان ما تخطى هذا الوباء حدود الصين ، وأصاب الغالبية العظمى من دول العالم. وعلى الرغم من أن العالم قد شهد من قبل الكثير من الأزمات التي بلغت أقصاها خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية ، فإن الأطراف التي شاركت في هذين الحربين أو المتأثرة بنتائجهما كانت تعرف من هي الأطراف المتحاربة ، ومدى المسار المتوقع لهذه الحروب ، بينما في حالة هذا الوباء فإن العالم يحارب عدوًا مجهوًلا ضرب وما زال يضرب جميع مناحي الحياة ، وأجبر أكثر من نصف سكان العالم على البقاء في منازلهم.

ومنذ إعلان منظمة الصحة العالمية في الثلاثين من يناير ٢٠٢٠ رسميا تفشى الوباء ، وأنه أصبح يشكل حالة طوارئ صحية عامة تبعث على القلق الدولي ، ثم عادت وأكدت في الحادي عشر من مارس ٢٠٢٠ م تحول الفاشية إلى جائحة بعد وصولها إلى أكثر من (١٦٠ دولة) (معبود ،٢٠٢٠، ٢٩٣) . ومنذ هذه اللحظة تصدرت أزمة فيروس كورونا العنوان الرئيس في مختلف وسائل الإعلام في جميع دول العالم ، وأعلنت معظم الدول حالة الاستنفار القصوى لمواجهة هذا الوباء الذي نقل العالم من حالة الاستقرار النسبي إلى حالة القلق والتوتر، حيث ترتب عليه تعطل الأعمال ، بل وتوقف نسبي في جميع اقتصاديات الدول

حتى أغنى الدول المتقدمة اقتصاديًا ، خاصة وأن العالم لم يكن مستعدًا بالشكل الجيد لمواجهة آثار هذا الوباء في ظل غياب حالة التوقع أو التنبؤ باحتمالات حدوث مثل هذه الكارثة.

ويكفي للتأكيد على حدة هذا الفيروس وصعوبة تداعياته ، ما حدث من اكتظاظ المستشفيات في أنحاء العالم بالمصابين الذين وصل عددهم طبقًا لإحصاءات منظمة الصحة العالمية وجامعة جونز هوبكينز الأمريكية إلى أكثر من (١٣٥) مليون مصاب ، ووصول أعداد الوفيات إلى أكثر من(٣) مليون حالة وفاة حتي الآن. لم يتوقف الأمر عند الجانب الصحي ، بل امتدت التداعيات إلى جميع مقومات استمرارية الحياة بشكلها الطبيعي ، فقد أدت إلى حجر البشر في منازلهم، وتوقفت عجلة الاقتصاد ، وتعطلت حركة السفر والسياحة ، وانقطع ما يقرب من (١.٦) مليار طفل وشاب في ١٦١ دولة من الذهاب إلى مؤسساتهم التعليمية ، وتعطلت مصالح البشر نتيجة إغلاق المؤسسات ، سواء الحكومية أو الخاصة (البنك الدولى، ٢٠٢٠).

أولاً: مفهوم فيروس كورونا المستجد

يندرج فيروس كورونا المستجد "SARS–CoV2 ضمن سلالة جديدة من عائلة فيروسات "كورونا" ، وهو مرض فيروسي يصيب الجهاز التنفسي للإنسان في مختلف الأعمار، والأشخاص الأكثر تأثرًا وعرضة له هم كبار السن والمصابين بأمراض مزمنة. تقدر نسبة عدد الوفيات إلى عدد الإصابات بنحو ٣.٤% لكنها تختلف تبعًا للعمر ووجود أمراض أخرى. وفي حين أن غالبية الحالات المصابة تعاني من أعراض خفيفة (معبود ،٣٠٢،٢٠٢٠) ، نجد المصابين بمتلازمة الضائقة التنفسية قد يعانون من فشل عدد من الأعضاء منها الرئة والقلب وتجلطات في الدم ، والإصابه بالحمى ، التعب ، السعال الجاف ، قلة اللمفاويات ، ارتفاع مستوى اللاكتات نازعة الهيدروجين ، صعوبة فى التنفس. وفى الحالات الأشد وطأة قد تسبب العدوى الإلتهاب الرئوى ، المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة ، الفشل الكلوى وحتى الوفاة ، وتتراوح المدة الزمنية الفاصلة بين التعرض للفيروس وبداية الأعراض من يومين إلى أربعة عشرة يومًا بمتوسط قد يصل إلى خمسة أيام.

وينتشر الفيروس في العادة بين الأشخاص أثناء الاتصال الوثيق بينهم ، غالبا عبر قطرات صغيرة من الرذاذ التي تنتج عن السعال والعطس ، وتسقط هذه القطرات عادة على الأرض أو على الأسطح بدل من الانتقال عبر الهواء لمسافات طويلة ، وفي حالات قليلة قد يصاب بعض الأشخاص بالمرض عن طريق لمس الأسطح الملوثة ، ثم لمس وجوههم ، ويكون الفيروس أكثر قابلية للعدوى خلال الأيام الثلاثة الأولى بعد ظهور الأعراض ، على الرغم من أن العدوى ممكن أن تحدث قبل ظهور هذه الأعراض، ومن أشخاص لا تظهر عليهم أعراض المرض(Bai et al., 2020).

وتشير بعض الكتابات الي أن فيروس كورونا يعد جائحة ، والبعض الآخر يقول بأنه أزمة. وعموما يمكن القول بأنه أزمة نتجت عن جائحة كما أقرت به منظمة الصحة العالمية (غنايم،٨٢،٢٠٢٠) لكونه سريع الانتشار، وسريع في نقل العدوى ، ويحتاج بين ٤ إلى ١٤ يوماً للكشف عن وجوده لدى الفرد حامل الفيرس ، أو ظهور أعراضه عليه ، وقد ترددت منظمة الصحة العالمية في استخدام مصطلح جائحة حتى هذه اللحظة لوصف انتشار الفيروس. وقال رئيس منظمة الصحة العالمية الدكتور تيدروس أدهانوم غيبريسوس Tedros Adhanom Ghebreyesus ، إن المنظمة ستستخدم هذا المصطلح لسببين

رئيسين هما: سرعة تفشي العدوى ، واتساع نطاقها والقلق الشديد إزاء قصور النهج الذي تتبعه بعض الدول على مستوى الإرادة السياسية اللازمة للسيطرة على هذا التفشي للفيروس(موقع عربية نيوز bbc،٢٠٢٠).

والجائحة لغويا وفقًا لمعجم المعاني الجامع تأتي من إسم مفرد جائحة وجمعها جائحات وجوائح. أصابته جائحة: بلية، تهلكة ، داهية. سنة جائحة: جدبة، غبراء قاحلة. أما تفسير (الفقه) لها: ما أذهب الثمر أو بعضه من آفة سماوية أمر بوضع الجوائح (حديث) أما جائح (اسم) فاعل من جاح"، وتعرف اصطلاحاً كمفهوم علمي يقصد به "التهلكة التي تعترض الإنسان جراء ويلة محددة والتي تحل بالفرد وتساهم في تدهور وضعه وتؤثر عليه سلباً في حياته وأسلوب معيشته". أما سوسيولوجياً فتعرف الجائحة(كوفيد–١٩) حسب ما تشتمل عليه من انتشار وباء فيروسي وما يسهم به من تفشي لمرض معدٍ وخطير، فهذا الفيروس التاجي يؤثر على صحة الإنسان سلباً ، ويسبب له المشاكل الصحية، وهذا الانتشار يعود إلى ممارسات سلوكية خاطئة لدى الفرد، غير مبالية أو غير مسؤولة في تعاملها مع مثل هذا الفيروس المجهول في حجم تأثيراته وطبيعة تحولاته الصحية عليه وعلى بيئته الاجتماعية. خاصةً أن هذا الفيروس سريع الانتقال كعدوى كونه ينتقل عبر الهواء ويعيش على الأسطح الصلبة لفترات زمنية طويلة نوعاً ما، مما يساعد في انتقاله بين الأفراد فيتسبب بالمشكلات الاجتماعية التي تطال المجتمع البشري(المصرى،٢٠٢٠،١٠)

وقد قسمت منظمة الصحة العالمية دورة حدوث الجوائح من خلال تصنيف من ستة مراحل ، ليصف العملية التي من خلالها ينتقل الفيروس من كونه مرض أُصيب به أفراد قلة ، إلى نقطة تحوله إلى جائحة. هذا يحدث مع فيروس يصاب به على الأغلب حيوانات، مع حالات قِلة لانتقال العدوى إلى الإنسان ، يليها مرحلة انتقال المرض ما بين البشر من فرد إلى آخر مباشرة ، ويتحول الأمر بالنهاية إلى جائحة مع انتشاره عالميًا وضعف القدرة على السيطرة عليه ، حتى نتمكن من إيقافه .فلا يُصنّف مرض ما على أنه جائحة بسبب انتشاره الواسع وقتله لكثير من الأفراد ، وإنما لابد أن يكون مُعديًا ويمكن انتقاله من شخص لآخر، فمرض السرطان مثلا قد تسبب في وفاة الكثيرين حول العالم ولكنه ليس مُعديًا أو منقولاً بين الأفراد (العربية نيوز،٢٠٢٠).

ثانيا: تداعيات أزمة فيروس كورونا:

تواجه المجتمعات الإنسانية اليوم تحديات اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية وبيئية غير مسبوقة جراء تفشي جائحة كورونا ، وقد تباينت مظاهر وتداعيات تلك التحديات من بلد إلى آخر، غير أن المشترك بين مختلف بلدان العالم هو حدة الاضطرابات التي أحدثتها الأزمة المتعددة الأبعاد المترتبة عن الجائحة، إذ تحتم على معظم الدول اتخاذ إجراءات استثنائية وغير معتادة ، وهو ما سيحدث تغيرات في البنى المادية والأنساق الثقافية والنظم الاجتماعية والاقتصادية.

وعلى الرغم من أنه قد يكون من المبكر تقييم جميع الآثار والتداعيات التي أحدثها وباء كورونا ، حيث إن الوباء لم ينته بعد (حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة) نتيجة عدم اكتشاف علاج فعال له ، فإن الفترة المنقضية منذ فترة ظهور الوباء في نهاية عام ٢٠١٩ قد أفرزت الكثير من المؤشرات والتي توضح العديد من التداعيات على جميع القطاعات ، خاصة القطاعات الأكثر تضررًا ومنها قطاع التعليم، وقد انخرطت مراكز البحوث والباحثين حول العالم لتناول هذه التداعيات كل من وجهة نظرة وخلفيته الأكاديمية ، ومن أبرز هذه التداعيات:

١ - التداعيات الصحية

بالرغم من اعتياد الدول على التعامل مع الأزمات الأمنية والسياسية والاقتصادية ، فإنه لم يكن في حسبان أو تقديرات دول العالم كافة وقوع أزمة صحية تتجاوز تداعياتها ومتطلبات مواجهتها إمكانات وقدرات الدول ؛ وذلك على الرغم من تعرض العالم في فترات سابقة لأزمات صحية خطيرة. فقد ترتب على شراسة الوباء وسرعة انتشاره عددًا من التداعيات من أهمها: الضغط الشديد على النظم الصحية والرعاية الصحية ، في ظل عدم وجود أعداد كافية من المستشفيات ، وقلة وفرة المستلزمات الطبية والأجهزة ، وبخاصة أجهزة التنفس الصناعي ، وقلة أعداد الأطباء ومقدمي الخدمة الطبية ، كما أظهرت الأزمة عدم وجود خطط مسبقة لمواجهة الكوارث الطارئة ، مما أثر على ارتفاع أعداد الوفيات ، والمصابين على مستوى العالم. فقد تزايد أعداد المصابين والمتوفين من جراء انتشار الوباء خاصة بعد خروجه من حدود الصين وانتشاره في معظم بلدان العالم ، وعلى الرغم من عدم إمكانية التنبوء بالأرقام النهائية لهذه الجائحة (نظرًا لاستمرارها حتى تاريخ إعداد الدراسة) فإن أعداد المصابين حتى منتصف يناير ٢٠٢١ اقترب من(٩٧) مليون مصاب ، واقترب عدد

المتوفين من (٢) مليون حالة وفاة، وذلك طبقا لتقديرات منظمة الصحة العالمية وجامعة جونزهوبكنز الأمريكية ,Coronavirus disease (COVID– 19(Situation Report) 2021,177)

وفي مصر، يواجه القطاع الصحي الحكومي أزمة كبيرة في عدد الأطباء والتمريض ، ولهذا اضطرت وزارة الصحة إلى تغيير شكل المواجهة التقليدية للوباء ، وذلك بغلق العيادات الخارجية بالمستشفيات الحكومية ، وتحويل طاقة العمل بكاملها إلى الوحدات الصحية. وُيعّد هذا تعديًلا في مسار التعامل مع الأزمة للاستفادة القصوى من الفريق الطبي الحالي (غنام ،٢٠٢٠) ، إلى جانب ذلك برزت أزمة أجهزة التنفس الصناعية ، فقبل بداية أزمة فيروس كورونا، لم تكن مصر بحاجة إلى عدٍد كبيٍر من أجهزة التنفس الصناعي، ومع الأزمة قامت هيئة الشراء الموّحد بالتعاقد على شراء ٥٠٠ جهاز تنفس صناعي جديد من مستوردي الشعبة؛ ليصبح عدد أجهزة التنفس الصناعي في مصر ٤٥٠٠جهاز ، إضافة إلى ألف جهاز تحت التصليح والصيانة ، قد لا يصلح بعضها للعمل مرة أخرى.(العجاتى وأخرون ،٢٠٢٠، ٢٠).

وقد ترتب على ما سبق عدم قدرة المنظومة الصحية على التعامل مع الجائحة خاصة في الدول التي تعرضت لحجم إصابات كبير ، مما اضطرها للاستعانة بمؤسسات أخرى مثل الجيوش والمؤسسات الأمنية المختلفة ومؤسسات المجتمع المدني للمعاونة في مواجهة أعباء الجائحة.

٢ - التداعيات الاقتصادية:

يمثل فيروس كورونا أزمة لم يشهد العالم لها مثيلا من قبل في العقود الأخيرة من حيث آثارها الاقتصادية المحتملة، فوفقًا لتقديرات البنك الدولي ، قد ينجرف حوالي ٤٩ مليون شخص إلى هوة الفقر المدقع خلال عام ٢٠٢٠ ، وستتركز شريحة كبيرة من الفقراء الجدد في بلدان تكابد معدلات فقر مرتفعة بالفعل ، فيما سوف تتأثر البلدان متوسطة الدخل بشدة هي الأخرى، حيث يتوقع أن يكون ما يقرب من نصف الفقراء الجدد (٢٣ مليونا) من سكان منطقة أفريقيا جنوب الصحراء ، بالإضافة إلى (١٦) مليونا آخرين في جنوب آسيا، كما يتوقع أن يضاف إلى أعداد الفقراء (١٧) مليونا آخرين في البلدان الأشد فقرًا المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي. وفي الوقت نفسه، من المتوقع

أن يكون (٢٢) مليونا من الفقراء الجدد في بلدان متوسطة الدخل، وأن ينضم (١٠) ملايين شخص جديد إلى قائمة الفقراء المدقعين بالاقتصادات الهشة والمتأثرة بالصراعات (غنايم ،٢٠٢٠، ٨٧).

تأسيسًا على ما سبق نجد أنه من الطبيعي أن يكون لأي أزمة أو وباء آثارًا اقتصادية تدفع ثمنها الدولة والمجتمع ككل بقطاعيه العام والخاص، سواء من حيث الإقفال القسري وانخفاض معدل الإنتاج إلى ضعف النمو الاقتصادي، غير أن جائحة فيروس كورونا كان لها آثارًا مدمرة على قطاعات اقتصادية عديدة أولها وسائل النقل ولاسيما شركات الطيران ، التي خسرت أموالاً طائلة جراء الإقفال وإلغاء الرحلات الجوية ، وما لحقته بالضرر على القطاع السياحي ككل عالمياً. وأيضاً إلحاق الضرر الجسيم بكل ما يتعلق به من قطاعات مختلفة دفع ثمنًا باهظًا في مختلف البلدان العالم التي تعرضت إلى هذه الجائحة الصحية.

وقد شهدت البلدان النامية تراجعًا واضحًا منذ بداية هذا الوباء أكثرمن الدول المتقدمة ، لكون معظمها دول مستهلكة ولا تنتج لنفسها حاجاتها ، بل تستورد معظم متطلباتها وتعتمد على غيرها. وهذا يعد مشكلة في ذاته ، فالتجارة الدولية توقفت وانقطعت إلى حد ما ، والسبل مسدودة ، والجميع في مأزق من أمرهم مع استمرار الجائحة ، فلا بد من البحث عن طرق النجاح من المأزق والوقاية الدائمة منها ، ثم التخطيط لمستقبل ما بعد الجائحة والكارثة التي خلفتها كوفيد١٩ (إمام، ٢٠٢٠ ،٤٥).

وعلى الجانب الآخر كان لجائحة كورونا بعض الآثار الاقتصادية الايجابية منها: زيادة الثقة في قطاع التكنولوجيا ، والثقة بالأداء التقني والدفع الإلكتروني ، مع فرض التغيير على سلوكيات المستهلك والتخلي عن العادات التقليدية القديمة، وخلق توجهات جديدة في المهن والتخلي عن بعضها ، مما سيؤدي إلى اندثار الكثير من الوظائف، في عالم سيكون متحررًا من المكاتب لصالح التوجه بقوة نحو العمل من بعد ، وفي ظل كل هذه التغيرات ستظهر حاجة ماسة إلي تفعيل دور التجارة الإلكترونية ، بالإضافة إلى أنه سوف يظهر توجه عالمي نحو ظهور بنية تحتية إنتاجية عالية التشغيل الآلي ، ستعمل على توفير الطاقة ، وبالتالي تخفيض كلفة المنتج وتحسين جودته. ومن خلال الحفاظ على صحة الإنسان من خلال تقليل مدة البقاء في المصانع في حال تعرض العالم لأي وباء آخر محتمل ، سيستمر العمل من دون توقف مما سيحول دون ضرب الاقتصاد مجددا(غنايم ،٢٠٢٠،٨٧–٨٨).

٣ - التداعيات الاجتماعية والنفسية:

لقد ساهم الانفتاح على التعليم قبل الأزمة في اتساع الطبقة المتوسطة من ذوي الدخل المحدود والتي نشأت نتيجة طبيعية لتكافؤ فرص التعليم ، مما أتاح لقطاع واسع من أبناء المجتمع الحصول على فرص عمل جيدة في المجالات المهنية ، فكان منهم المعلمين والمهندسين والأطباء ، وحصل الكثير منهم على فرص أتاحت لهم تحقيق معدلات عالية من الدخل ، واستخدام الاتصالات الحديثة والإنترنت والذي مكنهم من العمل عن بُعد ، مما أتاح لهم حتى خلال الأزمة الحصول على دخل مناسب يستطيعون عن طريقه كسب عيش كريم والحصول على احتياجاتهم. إلا أنه في المقابل وبسبب الأزمة عانى الكثيرون من فقدان الوظائف وزيادة الأعباء العائلية ، لأنهم إما أقل قدرة على العمل من المنزل ، أو لأنهم يعملون في قطاعات خدمية أو قطاعات هامشية ، تلك الوظائف الأكثر عُرضة للخطر من الاتصال بالفيروس التاجي ، فهم يفتقرون إلي فرص العمل عن بُعد ، وبالتالي فإن هناك احتمال أن لا يحصل أطفالهم على تعليماً مكافئاً من المنزل ، لعدم قدرة آباءهم على توفير احتياجاتهم من الأجهزة التعليمية ، أو لافتقارهم الوصول إلى الإنترنت عالي السرعة الذي يتيح التعليم الجيد من بُعد ، مما يترتب عليه زيادة الفجوة بين الطبقات ، عدم المساواة فى الحصول على فرص متكافئة للتعليم.

ومن التداعيات الاجتماعية أيضا الناتجة عن انتشار الوباء لجوء معظم الدول إلى عدد من الإجراءات التي تحد من التباعد الاجتماعي والاختلاط محاولة للحد من الانتشار الواسع للوباء ، سواء بالنسبة للأصحاء أو المرضي أو المشتبه في حملهم للفيروس. وترتب على هذا التباعد الاجتماعى مشكلات كثيرة في تبادل الزيارات وصلة الأرحام ، والكبت ، والضيق، والعديد من المشكلات الاجتماعية ،كما أشار المدير العام لمنظمة الصحة العالمية الدكتور تيدروس أدهانوم غيبريسوسTedros Adhanom Ghebreyesus في مؤتمر صحفي: إن المنظمة تلقت تقارير من عدة دول وحكومات تؤكد تزايد حالات "العنف الأسري " مع استمرار بقاء جميع الأشخاص في المنازل منذ تفشي فيروس كورونا (لطفى ،٢٠٢٠)

وترتب على هذه الإجراءات كما تؤكده العديد من الدراسات في مجال علم النفس تحديات صحية وعقلية غير متوقعة وواسعة النطاق ، فقد أوضح الباحثون في هذا المجال أن العديد من الأفراد المعزولين عانوا من مشكلات صحية وعقلية على المدى القصير والطويل ،

مثل الإجهاد والأرق والاكتئاب والإرهاق العاطفي ، وحتى إمكانية تعاطي المخدرات (مركز جونز هوبكنز أرامكو الطبي، ٢٠٢٠).

كما ظهرت الكثير من السلبيات والمشكلات الاجتماعية في ظل الأزمة الراهنة التي يمر بها العالم ، خاصة فيما يتعلق بالمصابين والمرضى بفيروس كورونا المستجد ، فقد تحولت الإصابة في الكثير من البلدان ومنها مصر إلى وصمة يعاني منها المصاب والأهل ، مما انعكس بشكل كبير على الوضع الاجتماعي ، الأمر الذي قد يدفع البعض لعدم الذهاب للطبيب ، خشية الشك بأنه مصاب بكورونا، فالعديد من الحالات من مختلف البلدان تعرضوا لمعاملات غير إنسانية لمجرد معرفة إصابتهم بالمرض ، أو حتى الاشتباه به، حيث يختلف الأمر كليًا عن مسألة الحذر المتبعة ، فهناك مرضى رفضت العيادات استقبالها ، وهناك موتى رفض الأهل استلامهم أيضا (لطفى،٢٠٢٠).

٤ -التداعيات السياسية المحلية والإقليمية والدولية

من المحتمل أن تمتد آثار انتشار الفيروس التاجي إلى مشكلات سياسية داخل وخارج الدول ، فمثلاً تم اتخاذ إجراءات أمنية وسياسية في معظم الدول التي لجأت إلى فرض الحجر بالاستعانة بالأجهزة الأمنية والعسكرية من خلال القيام بحملات إعلامية ، نشرت الشعور بالرعب من الوباء وأقنعت المجتمع المستهدف أن الأمر عاجل ، وأن هذا ضمن متطبات عمليات الإنقاذ السريع لهم. وفى هذا الصدد يقول ستيفن م. والت في مقال نشره خلال ذروة انتشار الوباء في أوروبا ، أن " هذا الوباء سيقوي الدولة ويعزز القومية، وسوف نشهد تراجع العولمة ، حيث يتطلع المواطنون إلى الحكومات الوطنية لحمايتهم، بينما تسعى الدول والشركات للحد من نقاط الضعف في المستقبل". وختم قوله: سيخلق فيروس كورونا عالمًا أقل انفتاحاً وأقل ازدهاراً وأقل حرية (عبد العزيز، عامر،٢٠٢٠).

٥ - التداعيات التعليمية

لقد انعكست تداعيات فيروس كورونا بآثاره المدمرة على كل جوانب الحياة في العالم ، ولم ينجو التعليم منها ، بل كان من أكثر القطاعات تأثرًا بتلك الكارثة ، فقد أغلقت المدارس والجامعات في أكثر من ١٧٧ دولة في جميع أنحاء العالم ، مما أثر على نحو ١.٣ مليار طالب ، أي ما يعادل نحو ٧٢.٤% من إجمالي الطلاب المسجلين في المدارس

والجامعات في العالم ، وفقا لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة(اليونيسكو) ، وقد وقف وراء هذا الإغلاق مجموعة من المبررات من أبرزها: أن نتائج الدراسات والأبحاث الطبية والتي حددت خصائص هذا الفيروس ، أشارت إلى سهولة انتقاله وانتشاره بين البشر بالاختلاط والتفاعل ، وأكدت على أن طبيعة انتشار الفيروس غير معروفة ، إذ يخترق الجسد خفية ، وينتقل من جسد لآخر قبل أن تظهر أعراضه ، وقد لا تظهر أبدًا ، بالإضافة إلى غياب الأدوية الفعالة واللقاح . كما أن طبيعة العملية التربوية التعليمية والتي من أبرز مقوماتها التفاعل ، حيث التفاعل التقليدي وجها لوجه غيرُ محبذ، بالإضافة إلى ازدحام الصفوف والاستخدام المُتكرر لدورات المياه والتي جميعها يمكن أن تكون عواملُ مساعدة لنشر الفيروس ونقله (الدهشان،٢٠٢٠،١١٢).

ومع أن إغلاق المدارس والجامعات يعد حلا منطقيا لفرض التباعد الاجتماعي داخل المجتمعات المحلية ، إلا أن إغلاقها لمدة طويلة قد يكون له تأثير سلبي خطير، فقد يتسبب في خسارة التعلم ، وزيادة معدلات التسرب وخاصة بين الفئات المحرومة ، واتساع فجوة عدم المساواة، والإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية أو الإنصاف الذي هو أساس العدالة الاجتماعية في المجتمع(مجموعة البنك الدولى ،٢٠٢٠،٥–٧)

وكمقياس للتخفيف من أثر إغلاق المدارس والجامعات على التعلم ، نصحت منظمة اليونسكو الدول المتضررة بضرورة اللجوء إلى التعليم من بعد للحد من الاضطراب الذي سوف يتعرض له الطلاب والعملية التعليمية ككل ، وأشارت عبر موقعها الإلكتروني إلى أن التعلم من بعد سوف يساعد في إيقاف انتشار فيروس كورونا ، وتأمين استمرار الخدمات الأساسية في مجال التعليم ، كما نصحت جميع من يَهتم بالعملية التعليمية بضرورة البقاء على اتصال مع الطلاب ، وتقديم الدعم النفسي لهم ، وتجنب وقوعهم في العزلة ، وكذلك تأمين استمرار الدراسة بموجب المناهج الدراسية ، وتيسير التعلم عن طريق توفير مواد إضافية للقراءة والتعليم للطلاب ، وطرحت وسائل لمساعدة المؤسسات والدول التي ترغب في العمل بنظام التعليم من بعد (الدهشان ،٢٠٢٠،١١٤) .

وبذلك أصبحت أزمة كورونا نقطة تحول جديدة في مسار مؤسسات التعليم في العالم للتعامل مع هذه الأزمة ، حيث اضطرت مؤسسات التعليم في العالم إلى اللجوء للتعليم منُ بعد خلال فترة الإغلاق ، التي فرضتها الحكومات للحفاظ على حياة الجماهير، وهذا بدوره خلق

واقعا جديدًا سيدفع القائمين على التعليم إلى إعادة النظر في منظومة التعليم العالي من حيث فلسفته وأهدافه ونظمه ومناهجه ووسائله وأنشطته.

ومع ذلك، وكما أظهرت التجربة البشرية العالمية مؤخرًا، فإن التعليم من بعد كبديل أو حتى مكمل للتعليم التقليدى ما بعد كورونا ، سيواجهه تحديات عديدة منها: (الدهشان ،٢٠٢٠،١٢٣–١٣٢& أحمد، معوض،٢٠٢٠، ٣٢ & سافيدرا، ٢٠٢٠):

–القصور الواضح فى الوفاء بمتطلبات التحول من التعليم التقليدى إلى التعليم من بعد والمتمثلة فى: توفر البنية التحتية ، واللوائح والتشريعات التنظيمية ، وعدم جاهزية العاملين في قطاع التعليم ، وكذلك افتقار العملية التعليمية في القطاع العام والخاص لأنشطة التعليم الإلكتروني، وعدم الاستعداد الفعلي للمعلّمين لهذه المرحلة الانتقاليّة المفاجئة، إذ أن نسبة كبيرة من المعلّمين لم تكن لدىها الوسائل اللازمة التي تمكنها من دعم التعليم من بعد، كما أن بعض المعلّمين لا يملكون الخبرة الكافية في الجانب التقني التي تسمح بإدارة عمليّة التعلّم من بعد وتنفيذها على أكمل وجه، أو في صناعة المحتوى التعليمي الملائم ، بالإضافة إلى عدم استعداد المتعلّمين وأولياء الأمور لمبدأ التعلّم من بعد، ومن ثّم رفضه لدى بعضهم وعدم تقبّله ، فعملية تهيئتهم وتدريبهم على ممارسة أنشطة التعليم من بعد تحتاج إلى وقت كبير ، كما أن التعليم من بعد يحتاج إلي إعداد وتهيئة للمناخات والتشريعات القائمة ، حتى تكون علمية قائمة على خطوات ومراحل قابلة للتطبيق ليكون النجاح حليفها ، وبالإضافة إلى هذا كله قلة أعداد المعلمين الذين يمتلكون المهارات الكافية لتقديم المادة العلمية عبر هذه التكنولوجيا ومساعدة التلاميذ على الاستفادة منها بصورة مُرضية ، مما يتطلب من مؤسسات إعداد المعلم مراجعة محتواها التربوي والتدريبي بجدية.

– كما تعد التفاعلية في التعليم بعدًا غائبًا وتحديًا فى حال الأخذ بنظام التعليم من بعد ، حيث يرى البعض أن الافتقار للنواحي الواقعية في عملية التعليم يعد أهم عيوب هذا الأسلوب في التعليم ، الذي يحتاج في بعض الأحيان للمسات إنسانية بين المعلم والمتعلم ، بالإضافة إلى جمود نظم التعليم وضعف تقبلها لكل جديد بسهولة ويسر، حيث أن نظم التعليم في معظم الدول العربية جامدة بشكل كبير، وتعاني عدة مشاكل منها التركيز على الشهادات أكثر من المهارات ، والحرص الزائد على الانضباط ، بما يؤدي إلى التحفيظ والتعلم السلبي من طرف المعلم دون مشاركة فعالة من جانب الطلاب.

– ومن التحديات أيضًا أن التحول إلى التعليم عبر الإنترنت سوف يزيد من حدة عدم المساواة وتكافوء الفرص التعليمية ، فهناك مخاوف دولية من الانتقال المفاجئ من التعليم التقليدي إلى التعليم من بعد ، وخاصة في المجتمعات التي تعاني من هشاشة نظامها التعليمي، ومن المخاوف التي قد تبرز سلبيات التعليم من بعد في ظل هذه الجائحة: زيادة الفجوة الاجتماعية والاقتصادية بين المتعلمين؛ فافتراض أن كل طالب لديه التكنولوجيا اللازمة والوقت والتحفيز والدعم للمشاركة في التعلم من بعد يفتقد للعدالة ، إذ لا يمتلك كل منزل أجهزة كمبيوتر متطورة أو إنترنت عالي السرعة ، كما أن التعلم المنزلي في حد ذاته قد يكون مصدر ضغط للعائلات والمتعلمين، من حيث الضغط لتحمل مسؤوليات جديدة في ظل موارد محدودة ، مع ضعف قدرة أولياء الأمور على المشاركة في تعليم أبنائهم من خلال استخدام هذه الاستراتيجية التي تحتاج تدريبا وإعدادًا مسبقًا لأولياء الأمور، بل أن الطالب نفسه لم يعتد على استخدام هذا النوع من التعليم الذي يتطلب منه انضباطاً ذاتياً، وخاصة في ظل عدم تقديم برامج توجيهية ودورات تدريبية لإعداد الطلاب قبل البدء بتطبيق هذا النظام، ويزداد الأمر سوءا بالنسبة للأطفال الذين يعانون مشاكل في النظر أو السمع ، إذ لم يتم بعد توفير حل تقني يتيح لهم الاستفادة من التعليم من بعد، كما سيتسبب التحول نحو التعليم عبر الإنترنت في زيادة عدم المساواة في الوصول إلى التعليم بين التلاميذ في ظل تباين واقع انتشار وسرعة شبكة الإنترنت لكل دولة ، إضافة إلى إمكانية امتلاك حواسب شخصية وهواتف ذكية ، وهو ما سيتسبب فى زيادة حدة الفجوة الرقمية وانعدام المساواة في إمكانات الاتصال بالإنترنت وتداعياتها. فإذا علمنا أن حوالي ٦٠٪ فقط من سكان العالم يستخدمون الإنترنت ، فهذا معناه أن هناك عدد ليس بالقليل من الدارسين لن يحصلوا على التعليم المناسب أو سوف يكون تعليمهم أقل كفاءة. كما أنه من الواضح أن المشكلة ستكون أكبر عُمقاً في الدول محدودة الإمكانات أو الأسر قليلة الموارد والتي لا تتمكن من توفير الأجهزة الرقمية للطلاب، لذلك إذا لم تنخفض تكاليف وجودة الوصول إلي الإنترنت في كل بلدان العالم، وإن لم تنخفض أسعار الأجهزة الرقمية في البلدان الفقيرة ، فسوف يخسر الكثير حق التعليم ، وسوف تتفاقم الفجوة في جودة التعليم ، وبالتالي ستزداد الفجوة في اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية، وهذه الفجوة سوف تزيد أكثر إذا تم اعتماد التقنيات الحديثة في التعليم.

– ومن ضمن التحديات أيضا تحدى التقويم والامتحانات: فقد ألغت العديد من الدول الأمتحانات النهائية في الجامعات ، ومددت تعليق الأنشطة التعليمية على الصعيد المحلي ، ففى مصر قرر المجلس الأعلى للجامعات الاستعاضة عن الامتحانات الشخصية بورقة بحثية أوإمتحانات عبر الإنترنت خاصة فى السنوات غير النهائية ، حيث يتجه الأساتذة إلى استخدام المشاريع المشتركة والامتحانات الشفوية والأوراق البحثية لتقييم الطلاب ، والتى كان يعيبها وضع ضوابط صارمة لضمان أن تتم بطريقة صحيحة، والتأكد أن من أدى متطلبات تلك الامتحانات هو الطالب نفسه وليس أي شخص آخر، بالإضافة إلى أن شبكة الإنترنت تكتظ بالبحوث والأوراق الجاهزة "للنسخ واللصق" وهي بأعداد لا حدود لها وتشكل نسبة كبيرة من المواد المنشورة على الشبكة بأسرها ، وعلى هذا الأساس يستطيع الطلاب الغش وانتحال بحوثهم من الإنترنت بحيث تبدو سليمة من الناحية الأكاديمية تمامًا كأي بحث يتم إعداده بكل أمانة، ويعد تقييم الجوانب العملية والشفوية فى المقررات وتقييم المهارات الخاصة بها من أخطر التحديات التى تواجه التقييم عن بعد ، فبالرغم من التطور الواضح فى التقييم الالكترونى ، ووجود برمجيات عديدة تتعلق بالامتحانات الإلكترونية وبنوك الاسئلة ، إلا أن تقييم الجانب العملى لازال يشكل تحديًا يواجه مؤسسات التعليم العالى ، وهو ما دعا الكثير منها إلى تاجيل تقويم هذا الجانب إلى نهاية العام الدراسى أملاً فى تحسن الظروف فى مواجهة تلك الجائحة.

يتضح مما سبق أن التعليم من بعد يعد غير مقبول في كثير من الجامعات ؛ كون الفكرة غير تقليدية ، وتحتاج إلى الكثير من الإستعداد الثقافي والتقني ، وتوفير قنوات ومنصات إلكترونية للتواصل بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، إضافة إلى عدم وجود محتوى رقمي متكامل للمواد الدراسية والمناهج ، وأنظمة متخصصة للاختبارات يتناسب مع هذا النمط من التعليم ، وبالرغم من هذه التحديات والتحفظات من قبل بعض أطراف العملية التعليمية ، فقد جاءت الجائحة لكي تفرض الحاجة إلى ذلك الأسلوب وتدفع باتجاهه متجاوزة كل تلك التحديات ، وسنتناول فى الجزء الميدانى كيف تعاملت جامعة الفيوم عبر سياستها التعليمية مع تلك التحديات التي أفرزتها أزمة فيروس كورونا المستجد.

المحور الرابع: الدراسة الميدانية

لقد بددت جائحة فيروس كورونا المستجد SARS–CoV2 الشعور الذي سيطر علي المجتمعات الإنسانية لفترة طويلة بالعيش في عالم آمن ومستقر ، إذ اتضح –كما أشار معظم علماء الاجتماع والسياسة والاقتصاد – أن أمور حياتنا قد تنقلب رأسًا علي عقب بين ليلة وضحاها ، بل أنه قد يتبدل كل شيء ويتغير في لحظات معدودة ليس فقط علي مستوي حياة الأشخاص ؛ بل في تنظيم المؤسسات وفلسفة إدارتها وتشغيلها. وهذا بالفعل ما حدث مع المؤسسات التعليمية بكافة أشكالها. فالجامعات تأثرت بشكل كبير في نظم تعليمها وأنظمة تشغيلها. وتعاملت بشكل مقبول مع الجائحة عبر اتخاذ تدابير لضمان تعليم جيد للطلاب وقت الأزمة ضمن سياسات التعليم المطبقة في تلك الفترة.

ومن خلال تطبيق المقابلات علي عينة الدراسة (ملحق رقم٢ استمارة المقابلة) ، أظهر التحليل مجموعة من القضايا التعليمية الملحة والتي ظهرت علي سطح الواقع التعليمي وقت أزمة جائحة فيروس كورونا بجامعة الفيوم ، وكيف تعاملت السياسة التعليمية مع هذه القضايا والإشكاليات التي هددت تعليم الطلاب في خضم الأزمة، هذه القضايا الأربعة هي : التعليم الإلكتروني والتعليم من بعد والذي يشمل عدة محاور فرعية وهي: إعداد وتدريب أعضاء هيئة التدريس للتعليم من بعد ، توفير البنية التحتية التكنولوجية اللازمة للتعليم من بعد ، توفير المادة العلمية للمقررات الدراسية للطلاب ، وطرق التقويم والامتحانات في ظل نظام التعليم الجديد.

ويمثل التمويل القضية الثانية والتي تعد أحد أبرز القضايا المحورية في السياسة التعليمية بما تشمله من استراتيجيات وآليات اتخذتها الجامعة نحو توفير المصادر المالية لتجاوز الأزمة، أما إعداد الطلاب وتأهيلهم لسوق العمل وقت الأزمة فيمثل القضية الثالثة ، وتتمثل القضية الرابعة في الاستيعاب والقبول للطلاب الجدد الراغبين في الالتحاق بالجامعات أثناء الجائحة.

١ –قضية التعليم الإلكتروني والتعليم من بعد:

أصبحت الجامعات تعتمد بشكل متزايد علي التقنيات الجديدة والتطبيقات الرقمية الحديثة حتى يستمر تعليم الطلاب دون انقطاع في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد SARS–CoV2 ، و استوعبت مؤسسات التعليم العالي على الفور تحديات التحول إلى التعلم الإلكتروني ، ففي منتصف الفصل الدراسي ٢٠١٩/٢٠٢٠ كرّس أعضاء هيئة

التدريس والإداريين على حد سواء أنفسهم لأداء هذه المهمة الشاقة حتي أصبحت العديد من مؤسسات التعليم العالي في طور التكوين مؤسسات تعليم إلكترونية ، ومن ثم تعد قضية التعليم الإلكتروني والتعليم من بعد من أبرز قضايا السياسة التعليمية التي تم طرحها أثناء جائحة كورونا، حيث أصبح لزامًا علي المؤسسات التعليمية تبني صيغًا متطورة من التعليم من بعد والتعليم الإلكتروني لسد الفجوة في تعليم الطلاب في هذه الظروف الحرجة.

والتعليم الإلكتروني يعرف بأنه ذلك النمط من التعليم الذي يعتمد علي الوسائل التكنولوجية في الاتصال واستقبال المعلومات والتفاعل بين الطلاب وأعضاء الهيئة التدريسية، ويعرفه هورتون وهورتون بأنه "عملية تلقي المعلومات باستعمال التقنيات الحديثة كالحاسوب وأجهزة المحمول والمساعد الرقمي الشخصي علي شبكة الإنترنت وذلك لغرض التعليم والتدريب وإدارة المعرفة"((Horton and Horton, 2003) ، كما أن التعليم من بعد يقصد به عملية نقل المعرفة إلي المتعلم في موقع إقامته بدلاً من انتقال المتعلم إلي المؤسسة التعليمية ، فهو مبني علي إيصال المعرفة والمهارات والمواد التعليمية إلي المتعلم عبر وسائط وأساليب تقنية مختلفة حيث يكون المتعلم بعيدًا أو منفصلًا عن القائم علي العملية التعليمية، وفي ظل هذا النوع من التعليم تستخدم التكنولوجيا من أجل ملئ الفجوة بين كل الطرفين بما يحاكي الاتصال الذي يحدث وجها لوجه، لذا فالتعليم من بعد ما هو إلا تفاعلات تعليمية يكون فيها المعلم والمتعلم منفصلين عن بعضهما زمانيًا أو مكانيًا أو كلاهما معًا ، وعادة ما يتم الإشارة من قبل الباحثين الي التعليم الاليكتروني والتعليم من بعد باعتبارهما مترادفين لنمط تعليمي واحد، وتشمل هذه القضية أربعة محاور فرعية هي :

١ -١ إعداد وتدريب أعضاء هيئة التدريس لنظام التعليم الإلكتروني والتعليم من بعد:

يمثل العام الاكاديمي ٢٠١٩/٢٠٢٠ عامًا مليئًا بالتحديات لأعضاء هيئة التدريس والطلاب بالجامعة علي حد سواء بسبب الاضطرابات التي نتجت عن فيروس كورونا المستجد ومن ضمنها الإنتقال المفاجئ لنظام التعليم الإلكتروني والتعليم من بعد. لذلك كانت أبرز التحديات التي واجهت الجامعات ، التي سارعت نحو تطبيق نظام التعليم من بعد ، هو إعداد أعضاء الهيئة التدريسية وتأهيلهم للإطلاع بالمهام التدريسية عبر أثير الفضاء الإلكتروني الشبكي، فهناك مجموعة من المهارات والكفايات اللازمة لتطبيق نظام التدريس والتعليم من بعد، كما أن تطبيق نظام التعليم هذا تسبقها جهود مكثفة وسريعة في تدريب منسوبي

الجامعات بوقت قياسي علي تقنيات تلك المنصات التعليمية من بعد والبدائل المتاحة ومعالجة المشكلات الفنية في حال حدوثها.

ومن خلال المقابلات مع أفراد العينة ، والاطلاع علي محاضر مجلس الجامعة ومجالس الكليات (انظر ملحق رقم ٤ خطابات التطبيق) اتضح أن جامعة الفيوم تأخرت في الاستجابة لحاجة أعضاء هيئة التدريس للتدريب علي نظام التعليم الجديد. فمنذ انتشار الجائحة وانقطاع الدراسة سارعت الكليات نحو دفع أعضاء هيئة التدريس لتقديم المحاضرات لمختلف المقررات الدراسية دون أي إعداد وتدريب سابق أو متزامن علي نظام التعليم من بعد. فعلي الرغم من وجود خبرة لدي جامعة الفيوم في تطبيق نظام التعليم المفتوح والذي من المفترض انه يعتمد في بعض أجزائه علي نظام التعليم من بعد ، وقيام مركز إنتاج المقررات الإليكترونية بالجامعة بالعديد من ورش العمل عن التعليم الإلكتروني وإنتاج المقررات الإلكترونية منذ عام ٢٠١٦ ، إلا أن الاستجابة كانت ضعيفة ، ولم يكن لدي الجامعة خطة واضحة للتعامل مع الأزمة. فقد ذكر العديد من أفراد العينة ذلك أثناء أجراء المقابلات معهم:

- **احنا ماعملناش أى تدريبات خاصة بينا ككلية صيدلة ، أى ورش عمل أو برامج (ك ١١) *.**
- **والله فى الحقيقة ماحدش ماقدرشى لكن فيه فروق ، كل الناس استخدمت التعليم عن بعد حسب المتاح ، فيه ناس بتخش عالموقع ، فيه اللى استخدم جروبات الواتس لكن الكل استخدم (ك ٣).**
- **لا بنعمل ايه كل ده عالواتس على حساباتنا الشخصية كل واحد الباقة بتاعته شغالة .... لا عندنا احنا بس واشتغلنا ماقولناش لا، ومع ذلك هايقال أن دار علوم كذا الكل اشتغل ماحدش أثر والسنادى بردوا بنعمل بنفس الكلام ، اسجل المحاضرات عندى وببعتها لاميلات الطلاب وفيه منسق عام بيبعت المحاضرات اللى الاساتذة بيعملوها سواء عالفيس أو موقع الكلية، كمان فيه بعض الأساتذة شغالة على منصات بس ده جهد شخصى من بعض الاشخاص مش كلهم لكن الأغلب تسجيلات وببعت عالواتس أو الاميل (ك ٥).**

*نظرا للحفاظ علي خصوصية المفحوصين (احد السلوكيات الاخلاقية في تطبيق البحث الكيفي) فلن يتم ذكر اسمائهم وتم الاستعاضة عن ذلك بالحروف حيث يشير حرف (ن) إلي نائب رئيس جامعة ، وحرف (ع) تشير إلي عميد كلية ، وحرف (ك) تشير إلي و كيل كلية.

- **أحنا اشتغلنا تعليم عن بعد أول ما أعلنت الدولة وقف الدراسة فى ١٥ مارس ، أحنا كنا فى ٣٠ مارس بدايين أون لاين ، قبل الوزير مايقول اشتغلوا أون لاين فى ٤/٣٠ كنا أحنا شغالين، وكنا واخدين قرارات حتى الرحلة اللى قامت فى ١٠ مارس بمجرد ظهور أول حالة فى الاقصر سحبت الزيارات ووقفت الزيارات الميدانية كمان اللى بتطلع الأماكن الاثرية حفاظًا على الطلاب ، المجالس بدأت تنعقد أون لاين ، عملنا امتحانات تجريبية الكترونية تحسبًا أن الدولة تقول اعملوا امتحانات الكترونية (ع ٩).**

لقد كان الاجتهاد الفردي من قبل أعضاء الهيئة التدريسية السمة البارزة في هذه المرحلة، فقد كانت قطاعات الجامعة تعمل في شكل جزر منعزلة ، حيث اضطرتها الأزمة إلي تدعيم المبادرات الشخصية والجهود التطوعية لأعضاء هيئة التدريس ، حيث كان الهدف الاساسي هو اكمال العام الدراسي بأي طريقة ، لذا جاء تدارك الأزمة عبر سياسات وقتية متغيرة وأحيانًا متضاربة هو الخاصية المميزة لهذه المرحلة، ودعا هذا التضارب في القرارات التعليمية البعض إلي نقد السياسة التعليمية للجامعة بقوله:"يعنى انت سيادتك السياسة التعليمية بتاعة الجامعة أو الوزارة ما حققتشى المرغوب لأن الظروف كانت أقوى منها ظروف من هنا وهنا ده احنا لمسناه واحنا بندرس حصل نفس الاشكاليات" (ع ٧)، وبالفعل كانت الجامعة غير مستعدة علي الاطلاق لإدارة الأزمة أو تطبيق التعليم من بعد ، وهذا حذا بأحد القيادات أن ذكر ذلك "إن احنا غصب عننا لازم نطبق ، بس هل الجامعة كانت مستعدة ولا مش مستعدة لا ماكانتشى مستعدة" (ك ١٦).

لقد استوعبت الجامعة بمختلف كلياتها ضرورة تدريب وإعداد أعضاء هيئة التدريس للتعليم الإلكتروني والتعليم من بعد بشكل متأخر. ففي بداية الأزمة تركت الجامعة والكليات المواجهة لأعضاء هيئة التدريس من خلال تقديم المواد للطلاب وتدريسها بشكل أقرب إلي العشوائية وعدم التنظيم ، وأبعد ما يكون عن التعليم من بعد في تنظيمه وفلسفته، لذلك كانت المبادرات شخصية من قبل أعضاء هيئة التدريس نحو ابتكار حلول سريعة لتعليم الطلاب وفق المتاح من الأدوات ووفق درايتهم بنظام التعليم من بعد، فاستخدم أعضاء هيئة التدريس بمختلف الكليات النظرية والعملية بالجامعة مواقع التواصل الاجتماعي Social Networking كالفيس بوك Facebook والواتس آب Whats App أو بعض المنصات التعليمية التجارية الشبه مجانية والتي كانت محدودة بالنسبة لزمن استخدامها أو أعداد

الطلاب الذين يستطيعون الولوج إليها مثل تطبيق زووم Zoom، فجاءت المبادرات الشخصية لأعضاء هيئة التدريس السمة الغالبة علي المشهد التعليمي بجامعة الفيوم، فلم تكن هناك ملامح لسياسة تعليمية مخططة وقت الأزمة لتوفير الأحتياجات التدريبية أو توفير المنصات التعليمية لدعم عملية التعليم والتعلم وقت الأزمة ، وهذا مايؤكده أفراد العينة:

- **شفنا سرعة استجابة أعضاء هيئة التدريس واستخدامهم لبعض المنصات التعليمية ، وقدموا الدورس سواء من خلال تسجيلات صوتية أو مرئية، وفيه اللى اشتغل واتس وجروبات عالفيس (ع ١٣).**
- **لاشك أن التعليم عن بعد ساهم كثيرًا جدًا بأن عالاقل أن العام الجامعى انتهى بشكل كويس ، واعتقد إن انتم لامسين هذا الكلام ممكن التعلم عن بعد مايبقاش بالشكل اللى احنا بنقول عليه بشكل فعلى لكن كون إن احنا بنستخدم تكنولوجى ايا كان مواقع اجتماعية أو فيس أو واتس اب أو بنستخدم المنصات بشكل فعلى ده فى حد ذاته اعتقد انه نقلة بشكل كبير جدا ، بالرغم من ان الازمة كانت صعبة افرزت وخلت الناس اللى ماعندهاش تفكير فى انه يستخدم it بدا يشتغل it ، عندى امثلة ناس كبيرة ماكانشى ليها فى ال it بدا يشتغل وعمل جروبات (ع ٤).**
- **الحاجة كانت هى الدافع الاكبر الذى حث أعضاء هيئة التدريس للتعلم ومحاولة لمساعدة الطلاب من خلال هذا النوع من التعليم الالكترونى استجابة لتداعيات طبعا ازمة كورونا(ع ٢)**
- **صدمة تاجيل الدراسة وطرق التعليم أون لاين كانت صدمة كبيرة بالنسبة لينا لا السنادى لا فيه استجابة فيه دورات بتتعمل عدد المتقدمين كبير جدا لا انت خلاص بقيت تحت الامر الواقع (ع ١٥).**

ظل هذا الوضع طيلة المدة المتبقية من الفصل الدراسي الثاني ٢٠١٩/٢٠٢٠ حيث لم تشمل السياسة التعليمية أي قرارات خاصة تشير إلي تدريب أعضاء هيئة التدريس أو حتي توفير المنصات التعليمية، كان الشغل الشاغل لمتخذي القرار بالجامعة وفي مختلف الكليات هو تنفيذ قرارات المجلس الأعلي للجامعات وقرارات وزير التعليم العالي فيما يخص تحديد موعد الامتحانات وآلية تقويم الطلاب ومصير طلاب الفرق النهائية غير عابئين بوضع

أي تصورات لإعداد وتدريب أعضاء هيئة التدريس علي أنظمة التعليم الإلكتروني والتعليم من بعد.

بالإضافة إلى ذلك لم يكن جميع أعضاء هيئة التدريس علي درجة واحدة من الوعي بضرورة تعلم المهارات اللازمة لتطبيق التعليم من بعد والتواصل الجيد مع الطلاب عبر الوسائط التكنولوجية والمنصات التعليمية الرقمية، وللمرة الثانية لم تراعي السياسة التعليمية للجامعة مشكلة تدني وعي أعضاء هيئة التدريس بضرورة التطوير الذاتي وتعلم المهارات اللازمة للتعليم من بعد، فقد كان هناك عددا ليس بالقليل من أعضاء هيئة التدريس ليس لديهم أي مهارات في التعامل مع الوسائط التكنولوجية (الإنترنت – الكمبيوتر – وسائل التواصل الاجتماعي – المنصات التعليمية)، وهذا ما أكده أفراد العينة:

- **كان فيه دكاترة كتير ماكانوش بيعرفوا يتعاملوا مع الكمبيوتر (ك ١٠).**
- **... وعدم استعداد أعضاء هيئة التدريس لفكرة التعليم عن بعد (ك ١٧).**
- **... هو كان فيه نسبة من أعضاء هيئة التدريس عندى غير مهيئة أوغير مدربة على التعامل المفاجئ مع التعليم عن بعد(ك ١٨).**

لذا فقد سارعت بعض الكليات وبشكل فردي وغير مخطط لتوفير مساعدة لأعضاء هيئة التدريس وخاصة الذين لديهم صعوبات في تقديم المحاضرات عبر الوسائط التكنولوجية ، وذلك من خلال إشراك أعضاء هيئة التدريس الشباب الذين لديهم دراية كافية بالتعامل مع أنظمة الكمبيوتر والوسائط التكنولوجية في المقررات الدراسية مع الأساتذة الأكبر سنا والذين ليس لديهم المهارات الكافية للتعامل مع الكمبيوتر والإنترنت أو ليس لديهم الرغبة في ذلك. وجاءت تلك الإجراءات لتسيير الموقف التعليمي ، فهى ليست نابعة من خطة تعليمية مدرجة علي أجندة مجالس الكليات ، ولكنها كانت قرارات وقتية وتفكير لحظي في الموقف، وهذا يتضح مما ذكره أفراد العينة:

- **لا اللى ماكانشى بيعرف لو فيه اساتذتنا كبار السن اللى مالهومشى تعامل مع الكمبيوتر كان الهيئة المعاونة بتتعاون معاهم هو كان بيحط المحاضرات هم بقى يقوموا برفع المحاضرات للطلبة يقوموا بالجزء الفنى بالكمبيوتر هو كان عليه المحتوى العلمى والهيئة المعاونة بتقوم بالباقى(ع ١).**

- **لا خالص بالنسبة لكبار السن اللى ما يكونشى عندهم القدرة انهم يتعاملوا مع الكمبيوتر عندنا المقررات اكتر من واحد بيدرس .....، فيه ناس السنادى قالت انا هدى فيس تو فيس وناس قالت أون لاين (ع ١٥).**
- **طبعا لان الانسان عدو ما يجهل وما يكره، الحتة دى دخلنلها بنقطة ذكاء عالية الا وهى اى دكتور مايفهمشى فى موضوع الكمبيوتر وما الى ذلك واخد بالك خلينا شاب من الشباب الواعدة تواصلوا معاه يا دكتور الخطوات كذا وكذا افتح الشاشة اعمل كذا لوانت عأوز حاجة من عنيا الاتنين تليفونى اهو والواتس اهو وخلينا الشاب ده عمل سايت هو واستاذه يوميا يلتقوا عليه انا قلت اللى يقدر يشيل يا جماعة يشيل والشباب جم متطوعين قالوا يا دكتور احنا حبا فيك عشان حضرتك بتحبنا وبتحترمنا حبا فيا ، وماذا فعلت بعد ذلك جيت فى مجلس من مجالس الكلية وكرمت كل هؤلاء (ع ٧)**
- **طلبنا من متخصصين التواصل مع أعضاء هيئة التدريس وتوضيح الكيفية التى يمكن بها اجراء مثل هذه العروض المرئية أو السمعية للمتبقى من المقررات، ولكن من لم يتعلم من خلال هذه الشروحات والتوضيحات اضطر للاعتماد على ذاته فى استيضاح الكيفية التى يمكن له بها التغلب على الصعوبات أو العثرات امام انجاز هذا الجهد ، وبالتالى فكان هناك جزء ارشادى توجيهى توعوى قبل ادارة الكلية (ع ٢).**

وفي بداية العام الجامعي ٢٠٢٠/٢٠٢١ بدأت الجامعة تلتفت إلي ضرورة تدريب أعضاء هيئة التدريس علي استخدام المنصات التعليمية والتدريب علي مهارات التواصل مع الطلاب أون لاين ، فبدأت في تنظيم دورات تدريبية لأعضاء هيئة التدريس لكنها في جانب كبير منها تميزت بالمركزية الشديدة في الإعداد والتنظيم ، وعدم إلزام جميع أعضاء هيئة التدريس بمختلف الكليات بالحضور. ومن خلال مراجعة محتوي تلك الدورات التدريبية تبين أنها ذات نمط واحد موجه لمختلف الكليات وكافة التخصصات مما يمثل ضعفًا شديدًا في هذا النهج، حيث أن تدريب أعضاء هيئة التدريس بالكليات العملية يلزمه قدرًا أكبر من استخدام الجرافيكس في شرح المحاضرات وإجراء التجارب العملية عبر المعامل الخائلية عنه في الكليات النظرية ، وهذا ما أدلى به بعض أفراد عينة المقابلة:

- **هو المفروض كان عميد كل كلية يرشح أعضاء لكن مايسيبهاش مفتوحة فمكانشى بيجى حد، فيه أعضاء هيئة تدريس استخدموا واتس فبقول الى حد ما كويس ، هو طبعا مش هايؤدى الغرض لكن احنا بنلعب على ٢٥%. (ع ٤)**

- **هى الجامعة كانت عملت بعض الحاجات وبعتت بعض الحاجات دى طبعا لو كان حد محتاجها كنا بنقول لكن الاغلبية ما احتاجشى الكلام ده (ع ١).**
- **الجامعة الصراحة عملت دورات تدريبية على الميكروسوفت (ك ٨).**
- **ما انا هاقولك لابد من تكثيف الدورات واعداد نشىء جيد قبل تطبيق التعليم عن بعد انا ما اخليهومشى من الدار للنار واديله اللاب واقوله اقعد امتحن لا يا باشا ما انت انا ما اعددتوش الاعداد الجيد لا عملتى منصة لا عملتى تدريب جيد اذا كان استاذ الجامعة نفسه مش مهيا ، لا انا لازم اعمل تدريب للأعضاء والموظفين والطلبة وبعد ذلك ابدا اطبق التعليم الالكترونى، للاسف احنا عندنا فى مصر التفعيل فجائى اى دولة بتنجح بتنجح بالتخطيط بالادارة فيه كلمة ليا قولتهالا ادارة رشيدة بلا ارادة قوية اختلاف احرف، ولا نماء بدون انتماء اذا ماكنتش انت عندك عشق للمكان يبقى مش هاتعمل حاجة خالص(ع ٧).**

لقد أضعف تنظيم الدورات التدريبية علي نمط واحد من أهميتها وفائدتها للمجتمع الجامعي من أعضاء هيئة تدريس وطلاب ، كذلك فإن أعداد تلك الدورات لم تكن بالقدر الكافي لعدد أعضاء هيئة التدريس بكليات الجامعة المختلفة. وقد حاول الباحثان الوصول إلي العدد الفعلي لأعضاء هيئة التدريس الذين حضروا الدورات التدريبية ولكنهما لم يستطعا الوصول إلي الأرقام الحقيقية للمتدربين. وهذا يوضح مدي القصور في عملية الإعداد والتنظيم وقلة عدد الدورات مقارنة بأعداد أعضاء هيئة التدريس في كليات الجامعة المختلفة. وهذا واضح علي لسان أحد أبرز القيادات في الجامعة من أننا نلعب علي نسبة ٢٥% أي تدريب ربع أعداد هيئة التدريس مما يدلل بشكل قاطع قصور توفير الدورات التدريبية لتهيئة أعضاء هيئة التدريس لنظام التعليم الجديد. وتتوافق هذه النتائج مع دراسة سيماكوفا وستوكالو Simakhova and Stukalo والتي شددت علي ضرورة توفير تدريب المحاضرين وأعضاء هيئة التدريس كافة وخصوصًا من ليس لديهم أي خلفية تربوية وبيداغوجية.

لكن وعلي الرغم من سعي الجامعة مع مطلع العام الأكاديمي الحالي لتطوير استخدام أعضاء هيئة التدريس والطلاب للتعليم من بعد والتعليم الهجين إلا أن هناك مقاومة من قبل

العديد من أعضاء هيئة التدريس لنظام التدريس من بعد في بعض الكليات وخاصة العملية ، فقد ذكر أفراد العينة بهذا الشأن مايلى:

- التعليم عن بعد طبعا حل ازمة كبيرة جدا بعد ما الجامعة اتقفلت فكان البديل المحاضرات الالكترونية ، لكن احنا كدار علوم مش قادرين نفعل النظام الالكترونى كما يجب لان النظام الالكترونى عشان افعله لازم أولا يكون عندى برنامج قابل لمشاركة كل الطلاب فيه ، وانا عندى مثلا فى الدفعة ٤٠٠ أو ٥٠٠ طالب صعب تجميعهم على منصة واحدة أو مكان واحد وده مش متوفر ، زائد ان على مستوى الكلية مفيهاش نت (ك ٥).
- مفيش استجابة ان حتى لو فعلنا البرامج (ع ٦).
- كان فيه بعض أعضاء هيئة التدريس ماكانشى عندهم القدرة الكافية على التأقلم مع فكرة التعليم عن بعد، وخصوصا الذين تجأوزوا سن ال ٥٠ السنين فمبيتعاملوش مع النت، كمان مينفعش طالب جامعى عنده مثلا ١٩ سنة بيتعلم على ورق وبيمتحن فى ورق ومرة واحدة أقوله أنا هسمعك الشرح أون لاين وامتحنك أون لاين (ك ٨).
- اما وان الكلية عملية فهناك تجارب لاغنى عنها ان تكون فيس تو فيس داخل المعمل ، فالتعلم عن بعد قد يفيد فى المواد النظرية وبعض المواد النظرية ايضا يكون احيانا يكون التعلم عن بعد قاصر ان يشبع كل الاتجاهات والرغبات والميول لدى الطلاب ويحقق الاهداف المرجوة من الكورس ، فعلى سبيل المثالل لو قلنا كيمياء عضوية وكيمياء الحلقات وما الى ذلك الى حد ما فيه حاجات ينفع ادرسها عن بعد وفيه مواد فى الكيمياء ماينفعشى تدريسها عن بعد حتى حتى الجزء النظرى اما الجزء العملى فلا محالة يجب تدريسها جوة المعمل هو اسمه جزء عملى، اما التجارب التى تحاكى داخل المعمل لاتعدو عن كونها محاكاة كالذى يتشبه بالاصل فهناك شبه لكن لاتماثل ، التماثل غير موجود(ع ٧).

يتضح مما سبق أن فلسفة تطبيق التعليم من بعد لم تكن مقنعة بنسبة كبيرة للعديد من أعضاء هيئة التدريس خصوصًا مع التدريس لأعداد كبيرة من الطلاب ، وعدم توافر المنصات التعليمية التي تستوعب تلك الأعداد ، إضافة إلي طبيعة المواد العلمية والتي تتطلب المشاركة الفاعلة من قبل الطلاب في تنفيذ التجارب العملية، كل تلك العوامل ساهمت في

تبني العديد من أعضاء هيئة التدريس لموقف سلبي تجاه عملية التعليم من بعد واصبحوا يمثلون حجر عثرة أمام تطبيق هذا النمط من التعليم ، بل زاد الأمر إلي أن تركوا الهيئة المعاونة تقوم بالتدريس بدلا منهم. أما عن موقف الجامعة فلم تراعي هذا حتي الآن ، ولم تعي هذا الرفض الضمني من أعضاء الهيئة التدريسية والذي ينم عن عدم قناعة بهذا النمط التعليمي، وهذه النتائج تتوافق مع دراسة العليلي وآخرون Al lily et al (2020) والتي أكدت أن هناك العديد من أعضاء هيئة التدريس عارضوا فكرة التعليم من بعد لاعتبارات قد تكون في المقام الأول فلسفية وإيديولوجية.

وبهذا فقد كشفت الجائحة عن عجز وخلل في البنية المهنية لدي أعضاء هيئة التدريس بالجامعة خاصة أولئك المقاومين للتغيير لعدم إيمانهم بوسائل جديدة للتعليم والتعلم، وعدم جاهزيتهم لنظام التعليم الجديد والتفاعل مع المنهجيات المفروضة من قبل إدارة الجامعة، لكن مع ضغط الأزمة وطول امتدادها الزمني اضطرت تلك الفئات إلي التعامل بحذر مع المتغيرات الجديدة .

١ -٢ توفير البنية التكنولوجية الداعمة لنظام التعليم الجديد

إن التسليم بأهمية التعليم من بعد والتعليم الإلكتروني أثناء جائحة فيروس كورونا المستجد SARS–CoV2 لم ينبع من إيمان راسخ لدي الإدارات الجامعية بضرورة وفاعلية هذه النمط من التعليم ، ولكن نظرًا لأنه أصبح الخيار الوحيد للتعلم في هذه الظروف غير العادية. فقد تسببت الجائحة في كشف الستار عن ضعف البنية التحتية التكنولوجية بكليات جامعة الفيوم ، مما جعل من إعادة النظر في متطلبات التعليم الإلكتروني والتعليم من بعد داخل الفصول الافتراضية أمرًا جوهريًا وهامًا ويأتي علي رأس أولويات السياسة التعليمية، لذا سعت الجامعة بشكل حثيث لتدعيم البنية التكنولوجية المتواجدة بالكليات المختلفة من أجل تسهيل عملية التعليم والتعلم.

ومن خلال معايشة الباحثان لأزمة كورونا داخل جامعة الفيوم اتضح أن الجامعة لم تدعم البنية التكنولوجية اللازمة لتطبيق نظام التعليم عن بعد بالشكل المرضي للطلاب وأعضاء هيئة التدريس علي حد سواء، حيث أدُخلت تحسينات قليلة علي خدمات الإنترنت وتوفير منصة تعليمية جديدة، ففي وقت الأزمة في منتصف الفصل الدراسي ٢٠١٩/٢٠٢٠ كان هناك قصورًا كبيرًا في توفير خدمة الإنترنت لكافة كليات الجامعة ، إضافة إلي عدم تفعيل

أنظمة إليكترونية للتعليم والتعلم. وقد عبر أفراد العينة عن صعوبة تطبيق نظام التعليم الجديد نظرًا لضعف البنية التكنولوجية في الجامعة.

١ -٢ -١ تهالك البنية التحتية التكنولوجية

يشير مصطلح البنية التحتية التكنولوجية إلي المكونات المركبة اللازمة لتشغيل وإدارة خدمات تكنولوجيا المعلومات، حيث ينظر إلي البنية التحتية التكنولوجية علي أنها كل شي يدعم تدفق المعلومات والبيانات ومعالجتها ، فهي بذلك الإطار المتكامل الذي تعمل عليه الشبكات الرقمية. وتتمثل البنية التحتية التكنولوجية في الجامعة في شبكات المعلومات والاتصالات الممتدة عبر كليات الجامعة ، إضافة إلي خادم تخزين البيانات وخدمات البريد الإلكتروني وخدمات الاتصال الإلكتروني، تعمل كافة هذه الوحدات معا لضمان توفير كل الخدمات المتعلقة بالشبكة للطلاب والأساتذة بما فيها خدمة البريد الإلكتروني وخدمة الإنترنت، وكلما اتسمت هذه البنية بالموثوقية والمرونة والأمان كلما كانت قادرة علي تحقيق أهداف المؤسسة.

ومن خلال المقابلات التى أجراها الباحثان اتضح أن السياسة التعليمية لجامعة الفيوم لم تراعى البنية التحتية المتهالكة وتجديدها من أجل تطبيق النظام الجديد للتعليم والتعلم وقت الأزمة، ولم تشر مجالس الكليات أو مجلس الجامعة إلي الصعوبات التي من المحتمل أن تواجه أعضاء هيئة التدريس عند تطبيق نظام التعليم الإلكتروني والتعليم من بعد، وجاءت استجابات أفراد العينة معبرة عن ذلك:

- المشاكل اللى موجودة فى التعليم عن بعد اللى هو النت والمنصات فلازم المقترح أن الجامعة تعمل منصة ، ده مقترحات زى الجامعات التانية والجامعات اللى برة ، فلازم يبقى عندنا منصات المنصات دى كلنا بنحمل عليها فدى المشكلة عندنا فى الجامعة على فكرة (ك ١٠).
- ضعف البنية التحتية للانترنت وبالذات فى المناطق الريفية ، فيه طلبة من مناطق ريفية مافيهاش نت خالص حتى لو فيه نت بيبقى ضعيف وعدد كبير منهم مامعاهومش امكانيات عشان يشتروا باقات ، كمان عدم قابلية كل المقررات التعليمية ، وخاصة العملية لتقديمها الكترونيا عن بعد (ك ١٨).

- **أحد المعوقات أن النت هنا فى المحافظة فيه ناس وطلبة جايين من ارياف واماكن مفيهاش نت ، مافيهاش كهربا دى الحقيقة من أبرز المعوقات اللى واجهتنا (ع ١٥).**
- **احنا السنادى عملنا بيئة تكنولوجية ب٢٥ مليون جنيه بانك حولت كل البنية الاساسية للiT واضفنا سرعات اضافية للنت ، وفيه قرارات من المجلس الاعلى للجامعات ان سرعة النت هاتزيد من ٨ ميجا هاتبقى ٣٤ ميجا (ع ٤).**
- **احنا عندنا على مستوى الجامعة ٤ استديوهات منهم واحد بتاع المشروعات وواحد التعليم المفتوح ومنهم واحد فى كلية العلوم(ع ٤).**

وبالرغم من ذلك لم تسع الجامعة بجدية لحل هذه المشكلات والتي زادت من معاناة أعضاء هيئة التدريس والطلاب في تطبيق والاستفادة من نظام التعليم من بعد، فهناك العديد من الكليات ليس بها أي بنية تحتية تكنولوجية ككلية دار العلوم وكلية الحقوق، كذلك فإن توافر عدد أربعة استديوهات لتسجيل المحاضرات فقط لأكثر من ٢٠٠٠ عضو هيئة تدريس وأكثر من ٢١٠٠٠ طالب غير كاف لتعليم الطلاب وسد الفجوة الحادثة في تعليمهم، فهناك ضعف واضح في توفير الاستديوهات المجهزة لتسجيل المحاضرات ، ولم نلاحظ وجود أي محاولات لتوفير مزيدًا منها عبر كليات الجامعة، وهذا يتفق مع نتائج دراسة عباس والبداني Al–Baadani and Abbas والتي أوضحت أن ضعف البنية التكنولوجية في الجامعات أثر بشكل كبير علي تطبيق نظام التعليم الإلكتروني والتعليم من بعد .

وقد لاحظ الباحثان أن الكليات التي تم اعتمادها من قبل الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد كانت أكثر استعدادًا لمواجهة الأزمة ، وذلك من خلال توافر الحد الأدني من معامل الكمبيوتر المجهزة وخدمات الكمبيوتر وأعداد هيئة التدريس ونظام المقررات المحدث (تفعيل نظام المقررات الإلكتروني) كما في كلية رياض الأطفال وكلية التربية ، إضافة إلي إمداد القاعات الدراسية بالمستلزمات التكنولوجية من إنترنت وشاشات عرض وأجهزة كمبيوتر، مما كان له أثر إيجابي في مواجهة الأزمة بشكل أكثر فاعلية من الكليات التي لم يتم اعتمادها.

وفي نهاية عام ٢٠٢٠ انتبهت وزارة التعليم العالي إلي أهمية تطوير البنية التكنولوجية بالجامعات الحكومية ، وذلك من أجل تطبيق أسلوب التعليم الهجين Blended Learning في العام الدراسي الجديد ٢٠٢٠/٢٠٢١، لذا خصصت الوزارة مبلغ ٤.٨ مليار

جنيه لتطوير البنية التحتية التكنولوجية بالجامعات من أجل تطبيق النظام الجديد في الامتحانات الإلكترونية والتدريس من بعد. كما شكل المجلس الأعلي للجامعات لجنة لمتابعة تحديث البنية التحتية التكنولوجية بكافة الجامعات ، وهذا ما انعكس في توفير وإصلاح العديد من الأعطال بالبنية التحتية بجامعة الفيوم ، ولكن ليس بالشكل ولا المستوي الذي يحقق أهداف التعليم بدرجة كبيرة.

١ -٢ -٢ ضعف خدمات الإنترنت

يعتمد نظام التعليم الإلكتروني والتعليم من بعد علي توافر خدمة الإنترنت بسرعة وجودة عالية من أجل تحقيق أهداف التعليم وضمان التواصل الجيد بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس أثناء إلقاء المحاضرات من خلال التطبيقات التكنولوجية، وتعد مشكلة ضعف سرعة الإنترنت وعدم توافره في أماكن كثيرة من الجامعة أحد أبرز التحديات التي تواجه تطبيق نظام التعليم الجديد، لقد أثر عدم توافر خدمة الإنترنت لقطاع كبير من الطلاب بشكل كبير علي نظام التعليم من بعد والذي يعتمد بصورة أساسية علي الإنترنت، فقد عبر العديد من أفراد العينة عن ذلك:

- تيجى عندنا للاسف احنا عندنا النت ضعيف جدا وممكن مايكونشى فيه نت اصلا (ك ٨).
- مفيش نت خالص ، من حوالى اسبوع يدوبك اتوصل نت لمكتب العميد ومكتب mis يعنى انا ماعنديش نت ، الكنترولات مافيش نت مكاتب الجودة مفيهاش نت . احنا كنا زمان عندنا نت زمان اللى حصل لما اتبنى معهد حوض النيل قطعوا كابلات النت، عنا وعن الجامعة بس الجامعة بتشتغل بنظام الباقات طبعا الجامعة تشتغل زى ما هى عايزة ، لكن عندنا هنا اتوقفت الامور تماما فمفيش نت خالص (ك ٥).
- احنا عندنا مشكلة فى النت ، فيه ناس كتير ماعندهاش موبايلات اصلا، انا مش باؤيده لان الطلبة لم يتعودوا عليه ، كما ان امكانات النت فى الجامعة كلها غير متاحة ودى مشكلة ، وبعدين دى حاجة جديدة بالنسبة لينا محتاجة وقت (ع ٦).

نتيجة لما سبق اعتمد أعضاء هيئة التدريس علي توفير الإنترنت عبر حسابهم الخاص (شراء باقات إنترنت مدفوعة مسبقًا مقدمة من شركات الاتصالات) وهذا أرهق ميزانياتهم وكان سببًا في اعتماد العديد من أعضاء هيئة التدريس علي مجرد رفع المحاضرات في شكل PDF حتي لا يتم استهلاك باقة الإنترنت، كما أن هناك مباني كثيرة في الجامعة

والكليات غير مغطاة بخدمة الإنترنت ، ولم تقم السياسة التعليمية بتوفير البدائل لمواجهة هذا القصور.

أما بالنسبة للطلاب فالمشكلة قد تبدوا أكبر ، حيث تقف عدم قدرة شرائح غير قليلة من الطلاب المتواجدين في القري والنجوع علي النفاذ إلي المنصات التعليمية الإلكترونية حجرة عثرة أمام التوسع في هذه الصيغ التعليمية الجديدة، وهذا يقودنا إلي مشكلة الإنصاف في التعليم والذي يعني عدم قدرة مجموعات طلابية ذات مستوي اقتصادي واجتماعي هش من التمتع بالفرص التعليمية المقدمة عبر أنظمة التعليم من بعد، فلتدعيم مفهوم العدالة الرقمية كان يتوجب علي الجامعة أن تزود أعضاء هيئة التدريس والطلاب بالأدوات اللازمة للوصول الرقمي بما يتلاءم مع متطلبات التعليم الإلكتروني ورقمنة التعليم في الكليات.

١ -٢ -٣ محدودية بعض التطبيقات التكنولوجية

تأخرت جامعة الفيوم في وضع استراتيجيات عبر سياساتها التعليمية لتدارك الآثار الكارثية لجائحة فيروس كورونا المستجد علي العملية التعليمية بالكليات، فقد تركت أعضاء هيئة التدريس لإدارة الأزمة عبر استخدام تطبيقات تكنولوجية كانت بالفعل محدودة الأثر في تعليم الطلاب، فعلي سبيل المثال تم استخدام مواقع التواصل الاجتماعي كالفيس بوك والواتس آب وبعض المنصات التعليمية المجانية والتي لم تتح لأعضاء هيئة التدريس والطلاب المناخ الأمثل للتعلم أو حتي البيئة المناسبة للتفاعل مع بعضهم البعض. ولقد جاءت تعبيرات أفراد العينة موضحة لذلك :

- قمنا بتفعيل قناة علي اليوتيوب لما بدات الأزمة كمان اتحنا إمكانية التواصل مع الدكاترة عن طريق برنامج جوجل كلاس رووم لمناقشة ما استعصي عليهم فهمه..... وعملنا جروبات عالواتس وعالفيس ، بصراحة عملنا كل حاجة عشان نساعد الطلبة (ك ١٤).
- احنا كدار علوم مش قادرين نفعل النظام الإلكترونى كما يجب (ك ٥).
- لما وقفت الدراسة بالجامعة بدانا نشتغل على التعليم الإلكترونى، ولكن التحدى اللى بيواجهنا دلوقتى هو خاص بالجزء العملى والإكلينيكى وبنطور أدواته دلوقتى عن طريق دمج بعض البرامج الحديثة لتقييم الطلاب واختبار مهاراتهم عن بعد (ك ١٨).
- المشكلة اللى قابلتنا إن كل الطلبة مش قادرين يتواصلوا عن طريق النت هم سهل انهم يتقابلوا مع الواتس والفيس تيجى عند الزووم المقابلة بتبقى ساعة الا ربع كان بيدخل

عدد قليل وكانوا يقفوا فى النص بسبب مشكلة النت فرجعنا لمجموعات الواتس والفيس ، وقولت للناس اعملوا قنوات فى اليوتيوب طبعا لما يكون عندك اميل الجامعة سهل جدا انك تعمل قناة عإليوتيوب فيه ناس كتيرة عملتها ده سهل انهم يشيروا الفيديوهات ، أو يحولوا لبور بوينت لفيديو وينشروه (ك ١٢).

لقد عانت الكليات بشكل كبير من حدودية التطبيقات التكنولوجية ، فعلي سبيل المثال من قام باستخدام برنامج Zoom وجد أن العدد والوقت محدود من قبل الشركة ، وأما من استخدم مواقع التواصل الاجتماعي سواء الفيس بوك أو الواتس آب أو اليوتيوب وجد فائدتها محدودة للغاية ، ولم تقدم المأمول في تدريس الطلاب، هي بالكاد ساهمت في تجاوز الأزمة، لكن لم تحقق أي أهداف تعليمية تساهم في إعداد الطلاب وتأهيلهم.

وفي بداية العام الجامعي ٢٠٢٠/٢٠٢١ قامت الجامعة بتوجيه أعضاء الهيئة التدريسية نحو استخدام منصات تعليمية GOOGLE CLASS باعتبارها المنصة التعليمية المعتمدة من قبل المجلس الأعلي للجامعات، وبالتالي تم تدريب بعض أعضاء هيئة التدريس عليها وذلك قرب نهاية الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي الحالي، وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة تيراس وآخرونTeräs et al والذي اوضح أن التوسع في التعليم الإلكتروني بشكل غير مخطط ومدروس أدي إلي الإعتماد علي برامج ومنصات تعليمية تجارية لم تصمم علي أسس تربوية مما شكل عقبات ومشكلات في تعليم الطلاب.

١ -٣ توفير المحتوي الرقمي للمقررات

من الأمور المسلم بها أن المادة العلمية (المحتوي) لمعظم مقررات الكليات النظرية والعملية تكون معدة في شكل كتيبات صغيرة يتم توفيرها للطلاب، ولكن منذ انتشار الجائحة وتحول نمط التعليم من الشكل التقليدي إلي الشكل الإلكتروني بكافة صوره أصبح لزامًا علي أعضاء هيئة التدريس توفير المحتوي العلمي الموجود والمقررات الدراسية في شكل رقمي حتي يكون من السهل علي الطلاب الإطلاع عليه ، وبالرغم من ذلك لم ترد في سياسة الجامعة أي قرارات بشان تسهيل تحويل المقررات إلي الشكل الرقمي ، وربما يكون ذلك راجعًا لكون الكتاب الجامعى يعد أحد مصادر الدخل لعضو هيئة التدريس ، وبالرغم من ذلك تم توفير المحتوي الرقمي لبعض المحاضرات في بعض المقررات.

- .... ونزلنا المحاضرات بى دى اف ..... (ك ١٤).

- **لا عندنا احنا بس واشتغلنا ماقولناش لا، ومع ذلك هايقال ان دار علوم كذا الكل اشتغل ماحدش اثر والسنادى بردوا بنعمل بنفس الكلام، اسجل المحاضرات عندى وببعتها لاميلات الطلاب وفيه منسق عام بيبعت المحاضرات اللى الاساتذة بيعملوها سواء عالفيس أو موقع الكلية، كمان فيعه بعض الاساتذة شغالة على منصات بس ده جهد شخصى من بعض الاشخاص مش كلهم لكن الاغلب تسجيلات وببعت عالواتس أو الاميل (ك ٥).**
- **..... فقام أعضاء هيئة التدريس ببث المحاضرات للطلاب أونلاين، فيه ناس ادت المحاضرات عن طريق برنامج زووم .... وناس عملت محاضراته بى دى اف، والزملاء كلهم اشتغلوا كويس ، احنا السنادى شغالين أون لاين بالرغم من حضور الطلاب ، فبدانا نستخدم التعليم المدمج فى كل حاجة (ك ١٧).**
- **وتم مطالبة أعضاء هيئة التدريس بتوفير المادة العلمية من خلال عروض مرئية أو مرئية سمعية احيانا وتواصل الطلاب على موقع الكلية وعلى مواقع التواصل الاجتماعى مع أعضاء هيئة التدريس، وتم تغطية المتبقى من المقررات بهذا الشكل (ع ٢).**
- **انا مثلا برفع المحاضرات بتاعتى للطلبة بتوعى استخدمت برامج اخرى ميكروسوفت تيمز زووم حاجات زى كدة فقدرنا ان احنا نتعامل ، ما اقدرشى اقول ان احنا نجحنا بنسبة ١٠٠% لكن مالايدرك كله لايترك كله (ع ١).**

ومن خلال الاطلاع علي العديد من المقررات والمواد العلمية اتضح أن أغلبها لم يعد بصورة جيدة ، ولكنها كانت عبارة عن تجميع لعناصر المقرر بشكل سريع وذلك لمقابلة الطلب الملح لرفع المواد العلمية علي المنصات التعليمية (المواقع الإلكترونية للكليات) أو علي مواقع التواصل الاجتماعي سواء الفيس بوك أو واتس آب. وعلي الرغم من قيام إدارة الجامعة برفع المقررات الدراسية إليكترونيا إلا أنها لم تضع بدائل آخري لنشر هذه المقررات مثل نسخها علي اسطوانات مدمجة أو إرسالها عبر البريد الإلكتروني للطلاب مع المساهمة في دفع هذه التكاليف خصوصًا للطلاب غير القادرين ماديًا. وهذا يتعارض مع نتائج دراسة ميرفي Murphy والتي أكدت أن الجامعات أدخلت تحسينات عميقة وواسعة علي مناهج التعليم بها لتتناسب مع مسارات التعليم الإلكتروني المطبق وقت الجائحة.

كما لم يتم تدريب أعضاء هيئة التدريس علي إنشاء المحتوي الرقمي علي أسس حديثة تتوافق مع معايير ISTE الجمعية الدولية لتكنولوجيا التعليم أو NETS وهي معايير

دمج التكنولوجيا في التعليم، كذلك لم يصمم المحتوي الرقمي للمقررات الدراسية ببرامج تراعي الاحتياجات التعليمية للطلاب وتحديد الأهداف والوسائل المناسبة لتلبيتها، بالإضافة لعدم وجود تنوع في إنتاج المحتوي الرقمي عبر استخدام أدوات تكنولوجية متنوعة مثل الهواتف الذكية وتطبيقاتها في عملية التعليم ، منصات التعليم المختلفة ، وبرامج الحاسوب المتنوعة ، كذلك لم تتضمن السياسة التعليمية لجامعة الفيوم أية تعليمات حول منع نشر واستخدام المحتوي الرقمي غير الخاضع للقوانين المعمول بها بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس والطلاب علي حدًا سواء، وعلي الرغم من مسارعة الجامعة نحو تفعيل المحتوي الرقمي إلا أنه غاب عن السياسة التعليمية وضع بنود خاصة به منها:

- **أن تنمي المؤسسات التعليمية مهارات المتعلمين لاستعمال المحتوي الرقمي.**
- **توفير الدعم التكنولوجي للمحتوي التعليمي الرقمي.**
- **أن تستمر عملية المساعدة والإرشاد في جميع أجزاء المحتوي الرقمي.**
- **أن توفر الاستجابة السريعة لتساؤلات المتعلمين حول أي جزء من أجزاء المحتوي الرقمي.**
- **أن يوضح للمتعلم الخطأ الذي يقع فيه وكيفية التغلب عليه.**

١ -٤ طرق التقويم والامتحانات

لقد شكلت عملية التقويم والامتحانات أحد أبرز العقبات التي واجهت مختلف المؤسسات التعليمية وقت الجائحة، فنظرًا لاختلاف الطلاب تبعًا للمستوي الدراسي(طلاب الفرقة الاولي ، طلاب الفرقة الثانية ...)، إضافة إلي تنوع التخصصات بين طلاب الجامعة ، كذلك فإن اختلاف طبيعة الكليات النظرية عن الكليات العملية التطبيقية كل تلك العوامل كانت لابد أن توضع في عقل متخذ القرار حين نظر إلي الطريقة المناسبة لإدارة عملية التقويم والامتحانات، وبالرغم من ضرورة تطبيق التعليم الإلكتروني والتعليم من بعد إلا أن نظام التقويم المتبع شابهه العديد من القصور ، ولم يكن موضوعي في أغلب الأحيان، فقد ذكر بعض أفراد عينة المقابلة ما يلى:

- **لا طبعا هو كان حل للخروج من الأزمة ، هو اللى انا شايفه انه كان يتعمل امتحانات الكترونية حتى لو كانت نسبة النجاح ٩٠% كان هايبقلى ممتاز كان ممكن احط على**

السيرفر بتاع الجامعة زى الخطة اللى كانت حطاها بتاعة وزارة التربية والتعليم وقت ما يدخل يمتحن (ع ٩).

- **انا عن راى الشخصى ماكانشى معيار كويس للتقييم (ع ١٣).**

لقد كان هناك عدم رضا من قبل أعضاء هيئة التدريس بطريقة التقويم التي تم اتخاذها من قبل الجامعة، فالعديد من أفراد العينة يرون أن واضعي السياسة التعليمية ومتخذي القرار لم يكن في أذهانهم إلا الخروج من الأزمة بأقل خسائر. لذا وقع الاختيار علي هذا الآلية غير الموضوعية لتقويم الطلاب. ونادى البعض من أعضاء هيئة التدريس بضرورة تطبيق الاختبارات الإلكترونية كما فعلت وزارة التربية والتعليم ، لكن جاءت البنية التحتية حجرة عثرة أمام تطبيق مثل هذه الأفكار.وللحقيقة فالجامعة قامت بتنفيذ قرارات المجلس الأعلي للجامعات بجلسته رقم (٦٩٩) بتاريخ ٢٠٢٠/٥/٧ والذي اتخذ فيها الأبحاث كآلية لتقويم طلاب الفرق الأولي والثانية والثالثة بكافة الجامعات.

١ -٤ -١ عدم موضوعية نظام التقويم عبر نظام الأبحاث

لم يتسم نظام الأبحاث الذي تم تطبيقه علي طلاب فرق النقل (الفرقة الأولي ، الفرقة الثانية، الفرقة الثالثة) في كافة الكليات بجامعة الفيوم بالموضوعية، حيث لم تكن هناك معايير محددة للتقويم ، بل ترك المشرع الأمور بشكل عام ، ووضعت كل كلية بعض المعايير الذاتية الخاصة بالمحتوي العلمي للأبحاث من (عناوين الموضوعات– عدد الصفحات – عدد المراجع– عناصر وأجزاء الموضوع) في كل بحث ، ولكن الأمور صارت إلي الشكلية أكثر منها إلي التقويم الموضوعي المبني علي أسس تربوية وتعليمية واضحة ، وهذا يتضح من خلال ما ذكره أفراد العينة:

- **ماكانشى عاجبنى لان فيه حاجات ماعرفناش نقييمها ، كمان انا اعرف منين اذا كان الطالب هو اللى عمل البحث ولا ناقله ، والظروف اضطرتينا عالموضوع ده ، كمان اغلبنا عدى كل الابحاث دى ما انت مش عارف تقييم، ومعظم الابحاث عدت والطلبة نجحوا (ك ٨).**
- **دى سياسة دولة يعجبنى على دماغى ماتعجبنيش على دماغى لكن ماكانشى عاجبنى لسبب دى حاجات لايمكن قياسها انا قست ازاى جوانب الفهم والتحليل والعمليات العقلية العليا، وانا ضمنت ازاى الطالب ده مادفعشى ١٠ جنيه فى السايبروعمل البحث لكن احنا**

كنا فى توجه الدول كلها لغت الترم التانى يا جماعة الطالب جى وعمته وخالته محجوزين فى المستشفى مش ناقص هم على هم يا جماعة دافعوا معاه، هى عملية مرضية وعملية غير مرضية لها شقين عملية مرضية ان احنا قدرنا نتعامل مع الموقف على قدره بظروفه، هى الظروف حكمت كدة (ع ٧).

- لا طبعا قولا واحدا لا... نهائى .... خالص ده يافندم موضوع الابحاث ده يبقى جزء من التقدير ، ماهو انا فى الطبيعى الطالب بدرسله مقرر فيه درجات اعمال فصل فيه درجات شفوى وفيه درجات عملى وفيه درجات نظرى من ضمن درجات اعمال الفصل، بطلب من الطالب انه يعملى نشاط أو بحث مرتبط بالمادة اللى هو بيدرسها (ك ١١).
- عندك كام طالب ٣٠٠٠ طالب اتقدملك ٣٠٠٠٠ بحث هاندى متوسط ١٠ ورقات عندك اجمالى ٣٠٠٠٠ ورقة ، هاتقراهم عشان تاخد ٨٩ جنيه، ما احنا بنتكلم بلدى اهو هاتقراهم عشان تدى حاجة من الاتنين مقبول أو رفض ، هايجى لك واحد حبيبك يقولك يا عم هاتفرق معاك ايه المرفوض بقى مقبول ، ده كان فيه ابحاث بتتصحح من كشف المكتبة ، الطبيعى لما تخلى الامتحانات تصحيح الكترونى يبقى كنت تخلى الابحاث تصحيح الكترونى منعا للاهواء الشخصية (ك ١٦).
- الابحاث ليست معيار كانت عايزة تقنن بدرجات (ك ٣).

لقد شعر العديد من أعضاء هيئة التدريس أن الدولة تريد أن يمر هذا الفصل الدراسي دون مشكلات نتيجة للوضع الصحي المتأزم في البلاد. وكعادة المصريين باعتبارهم من أكثر الشعوب تعاطفا ، فقد رأف أعضاء هيئة التدريس بموقف الطلاب لذلك صارت عملية التقويم بشكل شكلي. حيث أبرز العديد من أعضاء هيئة التدريس درجة كبيرة من المرونة في إنجاح الطلاب. أضاف آخرون أنهم بالكاد يعرفون من قام بإعداد البحث ، حيث شك العديد من الهيئة التدريسية في قيام الطلاب بإعداد الأبحاث بأنفسهم، وذلك لأن عددًا كبيرًا من الطلاب قاموا بإسناد مهمة عمل البحث للمكتبات التجارية التي تعمل في صناعة البحث العلمي.

لذا فهناك شعور بالريبة لدي أعضاء هيئة التدريس من عدم قيام الطلاب بعمل الأبحاث بأنفسهم. هذا إضافة إلي العدد الكبير للأبحاث التي يتوجب علي عضو هيئة التدريس القيام بقراءتها وتقييمها. فلو أن هناك فرقة دراسية بها عدد ٣٠٠٠ طالب فإن العدد

المتوقع من الأوراق التي يجب علي عضو هيئة التدريس قراءتها وتقييمها هو ٣٠٠٠٠ ورقة وهو رقم كبير جدًا. هذا إضافة إلي أن الطلاب لم يحصلوا علي تقديرات خلال هذا الفصل الدراسي ، فقط ناجح أو راسب وبذلك فقد أفقدت هذه الآلية غير الموضوعية ميزة التفوق والتنافس العلمي بين الطلاب وتساوي بذلك الطالب المتفوق مع غيرة من الطلاب غير المتفوقين.

لقد عكست السياسة التعليمية المطبقة في تلك الفترة هشاشة المنظومة القيمية–الأخلاقية للمجتمع، حيث أن أساليب التقويم المتبعة وظروف الوباء جعلت أعضاء هيئة التدريس رغم استيائهم يتساهلون فى عملية التقويم، فانتهج العديد منهم سياسة المرونة فى إنجاح الطلاب. ومما يبرز أيضا ضعف المنظومة الأخلاقية أن الغالبية من الطلاب لم يقوموا بعمل الأبحاث بأنفسهم حيث قاموا بإسناد مهمة عمل البحث للمكتبات التجارية التي تعمل في صناعة البحث العلمي. بأشكال أخرى٢ – قضية التمويل

لقد دفعت جائحة الفيروس التاجي بالعالم إلى أزمة ركود اقتصادي سيكون لها آثارها الدائمة والخطيرة علي الاقتصادات الكبري والصغري، فمن المتوقع أن تكون العواقب شديدة وبشكل خاص على البلدان ذات الدخل المنخفض (الدول النامية) ، لذا يتعين على الحكومات وصناع القرار أن تعمل على التخفيف من الآثار طويلة الأجل لهذه الجائحة علي المؤسسات ، وفي القلب منها الجامعات، فقد أرغمت هذه الجائحة مؤسسات التعليم العالي علي مواجهة تحديات ومناقشة قضايا ملحة ظلت قائمة منذ وقت بعيد في قطاع التعليم والبحث العلمي، فالارتفاع المتزايد في تكلفة التعليم العالي ، وإعادة الصياغة لأنماط التعليم المستخدمة (التوسع في التعليم عبر الإنترنت والتعليم الشبكي)، إضافة إلي ربط مخرجات التعليم العالي بخطط التنمية كلها تحديات حان الوقت لمواجهتها والسعي نحو التغلب عليها.

ففي الوقت الذي تحاول فيه الجامعات قدر المستطاع مواجهة هذه التحديات الضخمة فإن التنبؤ بمستقبلها المالي ينذر بوضع جد خطير، فالإيرادات في انخفاض مستمر نتيجة تأثر الاقتصادات الوطنية بالأزمة الصحية العالمية (انتشار الفيروس التاجي) وتوقف حركة الصناعة والتجارة بين الدول أو تأثرها بشكل كبير ، مما قلل من المخصصات المالية للجامعات، هذا إضافة إلي قلة أعداد الطلاب الذين يلتحقون ببرامج الدراسات العليا ، وتراجع

أعداد الطلاب الدوليين والذين يمثلون مصدرًا للدخل تعتمد عليه الجامعات بشكل أو بآخر في تدعيم سياساتها التعليمية.

وتواجه الجامعات علي الصعيد العالمي مشكلات مالية عميقة ، فمن المتوقع أن تخسر جامعة جون هوبكنز الأمريكية مئات الملايين من الدولارات سنويا بسبب الجائحة ، كما تواجه جامعات المملكة المتحدة عجزًا بميزانيتها يقدر ٢.٥ مليار جنيه استرليني عام ٢٠٢١ ، وذلك يرجع في المقام الأول إلي الانخفاض الواضح في تسجيل الطلاب في برامجها التعليمية، أما الجامعات الاسترالية فتتوقع تسريح ٢١ ألفا من العاملين بدوام كامل هذا العام منهم ٧ آلاف في مجال البحث العلمي (Witze,2020).

أما بالنسبة لجامعات العالم الثالث ومنها الجامعات المصرية فتأثير الجائحة علي عملية التمويل أضحي أكثر حدة، وهذا يرجع في المقام الأول إلي أن معظم الجامعات المصرية تعتمد كليًة في أنظمة تمويلها علي ميزانية الدولة، فنجد تقريبا أن أكثر من ٩٥% من نفقات الجامعات تعتمد بصورة رئيسية علي التمويل الحكومي، ومع تباطؤ الاقتصاد العالمي وتأثر الاقتصادات الوطنية أصبح التمويل يمثل مشكلة شائكة لمؤسسات التعليم العالي، وبهذا فان المهمة الأكثر إلحاحا للجامعات هي تصميم وتنفيذ استراتيجية تمويل مستدامة لدعم أنظمتها التعليمية، وفيما يلى عرض السياسة التعليمية التى اتبعتها جامعة الفيوم فى التعامل مع تلك القضية:

٢ -١ توفير الاعتمادات المالية لدعم البيئة التكنولوجية "الرقمية"

يعد الإنفاق على التعليم من أعقد المشكلات التى تواجهها مؤسسات التعليم العالى وأكثرها إثارة للجدل خاصة فى ظل الظروف الاقتصادية الراهنة، ويقصد بتمويل التعليم الجامعى هو مجموع الموارد المالية المخصصة للتعليم الجامعي من الموازنة العامة للدولة ، أوبعض المصادر الأخري مثل الهبات أو التبرعات أوالرسوم الطلابية أو المعونات المحلية والخارجية وإدارتها بفاعلية بهدف تحقيق أهداف التعليم الجامعي خلال فترة زمنية محددة(البحيري، ٢٠٠٤، ٩).

وفي أعقاب إعلان التعليم من بعد الآلية الأساسية في تقديم الخدمات التعليمية لطلاب الجامعات ، وأثناء تطبيق نظام التعليم الجديد ظهرت العديد من المشكلات التي ترتبط بالبنية التحتية من توافر شبكة الإنترنت والمعامل المجهزة وأجهزة الخادم وغيرها من الأدوات

التي تتيح وتسهل العملية التعليمية ، لم يكن واضحًا في السياسة التعليمية لجامعة الفيوم الكيفية التي سوف يتم من خلالها التمويل لتدعيم البيئة التكنولوجية في الجامعات أو الكليات ، وهذا ظهر في حديث المفحوصين أثناء المقابلات:

- **هى من أكبر المشكلات اللى كانت بتقابلنا هى مشكلة النت ودى على كل كليات الجامعة والجامعة فى طريقها دلوقتى عشان تحسن السرعة وتزويدنا بشبكات الواى فاى (ك ١٤).**
- **الجامعة ماعملتشى آى حاجة مع المشكلة دى ، ده حتى النت فى الجامعة غير متوفر ، انا اشايفة أن ممكن نوفر لكل طالب شريحة يحمل عليها المقرر(ك ١٧).**
- **مفيش والباقة ضعيفة فدى مشكلة المشاكل عند الطلاب نحلها ازاى الى جانب ماعندكشى لابات ... ده مش من نظام الكليات الجديدة انتم عندكم دخل وعندكم صناديق وعندك جودة فلازم يكون عندكم لاب احنا الكلية عندنا جديدة مافيهاش صناديق ولا دخل ولا جودة علشان كدة ماعندناش لاب ولا معامل (ك ١٠).**
- **احنا طالبين من الجامعة بتقوية النت وهم شغالين، دكتورة رانيا شغالة (ع ١٥).**
- **لا الحتة دى يسأل فيها الشئون المالية (ك ٣).**

وقد جاء توفير الإعتمادات المالية لتدعيم البنية التكنولوجية بشكل متأخر نتيجة للمشكلات التي واجهت الجامعات في تقديم الخدمات التعليمية للطلاب، بالرغم من قرارات وزارة التعليم العالي في مطلع عام ٢٠٢١ بضرورة دعم البيئة التكنولوجية في الكليات والجامعات المختلفة من أجل تسريع وتيرة التحول الديمقراطي في المؤسسات التعليمية، إلا أن جامعة الفيوم لم تعط حرية للكليات من أجل دعم البنية التكنولوجية وتوفير متطلبات التعليم من بعد إلا في نطاق محدود جدًا وهذا ما أكده أحد أفراد العينة بقوله " *لا الحتة دى يسأل فيها الشئون المالية*". وربما يرجع بطء توفير الاعتمادات المالية للكليات لتدعيم الجامعات للمستشفيات الجامعية وقت الجائحة، فقد قامت جامعة الفيوم بتدعيم المستشفي الجامعي من ميزانيتها الكلية ، وذلك للمساهمة في مواجهة تحدي انتشار فيروس كورونا في محافظة الفيوم. وهذا نتيجة لتوقف إيرادات المستشفي من الجمهور عبر إجراء العمليات وغيرها من أشكال الرعاية الصحية. مما كان له تأثيراته المختلفة علي أوجه الإنفاق الأخرى وخاصة التعليمية منها. وتتوافق هذه النتائج مع دراسة عباس والبداني Al–Baadani and

Abbas(٢٠٢٠) والتي أظهرت أن الاستقرار المالي للجامعة ، وتكاليف التحول السريع إلي رقمنة مناهج التعليم العالي تمثل عقبات رئيسية تواجه الجامعات اليمنية.وهذا يقودنا إلي طرح العديد من التساؤلات حول مدي قدرة ميزانية الجامعة علي توفير متطلبات البنية التكنولوجية ؟ وكيف دبرت الجامعات والكليات الاعتمادات المالية لهذه الجوانب؟

ومن أحد أسباب بطء الاستجابة أيضا لدعم البنية التحية بصورة سريعة هو التوسع الكبير الذي حدث في عملية إنشاء الكليات والجامعات الجديدة مما أرهق ميزانية وزارة التعليم العالي، ففي عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ تم رصد مقدار كبير من ميزانية التعليم العالي من أجل إنشاء العديد من الجامعات الأهلية والكليات الجديدة بالجامعات الحكومية في مختلف المناطق في مصر، فقد تم أنشاء (١٢) كلية ومعهدًا جديدًا بالجامعات الحكومية ، هذا إضافة إلي تعديل مسمى (١٠) كليات بالجامعات الحكومية لصالح العملية التعليمية والبحثية بها. كذلك البدء في إنشاء (٦) جامعات تكنولوجية جديدة هي جامعات: (شرق بورسعيد – ٦ أكتوبر – برج العرب – الأقصر الجديدة (طيبة)– أسيوط – سمنود بمحافظة الغربية، كما تم البدء أيضا في إنشاء الجامعة المصرية لتكنولوجيا المعلومات بالعاصمة الإدارية الجديدة بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى إنشاء جامعة خاصة هي جامعة المدينة بالقاهرة (وزارة التعليم العالي ، ٢٠٢٠). كل تلك الأموال المرصودة لإنشاء كليات جديدة أثر بالسلب علي توفير اعتمادات مالية سريعة لمواجهة متطلبات التعليم الإلكتروني ودعم البنية التحتية التكنولوجية بالجامعات في وقت سريع .

٢ -٢ مراعاة الوضع الاقتصادي والاجتماعي للطلاب

من الأمور المسلم بها تأثر الطلاب بجائحة كورونا وخصوصًا الطلاب المنحدرين من خلفيات اجتماعية واقتصادية متدنية ، فهؤلاء الطلاب واجهوا كثير من المصاعب في سبيل الحصول علي الخدمة التعليمية، فقد أفادت التقارير الدولية الصادرة عن الكثير من المؤسسات الدولية ومراكز البحوث الدولية كاليونسكو واليونسيف تأثر قطاع كبير من طلاب الجامعة بهذه الجائحة ، وبالتالي تضرر أنظمة تعليمهم، فالأزمة الصحية العالمية أدت إلي تفاقم الآثار المترتبة علي عدم المساواة في توفير فرص التعليم الجامعي.

ونظرًا لتطبيق الجامعات لنمط التعليم من بعد والذي يتطلب في أحيان كثيرة سهولة الوصول إلي الإنترنت والمنصات التعليمية ، إضافة إلي استخدام الحواسب الشخصية وغيرها

من الأدوات اللازمة لتعليم الطلاب. ونظرًا لأن قطاع كبير من طلاب جامعة الفيوم ينتمون لطبقات اجتماعية فقيرة ، فإن توفير متطلبات التعليم من بعد خصوصًا مع حالة الكساد والركود التي أصابت قطاع الأعمال ، أصبح يمثل عبئًا عليهم، ومن أبرز الأمثلة علي ذلك عدم توافر الإنترنت في القري والنجوع ، واضطرار الطلاب إلي استخدام باقات الإنترنت المدفوعة مقدمًا ، وهذا بالطبع قد تسبب في ضغوطات مالية علي أسر هؤلاء الطلاب ، وهذا يتضح من خلال أراء أفراد العينة:

- **... فيه ناس كتير ماعندهاش موبايلات اصلا (ع ٦).**
- **.... فجه الطلاب يعملوا ايه فكانت مشكلة ازاى اتابع فالدكاترة بداوا يعملوا فيديوهات صغيرة عشان ماتستهلكشى نت ويقدر الطالب يتابع بسهولة ويكتب الخطوات فكانوا بيعملوا فيديو من دقيقتان، فكان ده زى النحت فى الصخر (ك ١٢).**
- **... فيه طلبة ماعنهومشى كهربا او طلبة قاعدة فى الارياف حتة بعيدة النت ده حلم بالنسباله او مايقدرشى يتحمل تكلفة النت يشترى باقى ويشترى مش عارف ايه فكنا بنحط بدائل مختلفة المهم المعلومة توصل (ع ١).**
- **كمان المشكلة فى إن غالبية الطلاب يعتمدون بشكل أساسي على باقات الأنترنت اللى بيشتروها وليس الواي فاي لان لو بصيتى هاتلاقى اغلبهم من مناطق تعبانة مفيهاش نت وده بيمثلهم صعوبة في حضور المحاضرات أون لاين (ك ١٧).**
- **ضعف البنية التحتية للانترنت وبالذات فى المناطق الريفية ، فيه طلبة من مناطق ريفية مافيهاش نت خالص حتى لو فيه نت بيبقى ضعيف وعدد كبير منهم مامعاهومش امكانيات عشان يشتروا باقات (ك ١٨).**

ففى المناطق الريفية تكاد تنعدم خدمات الإنترنت بها ، وصعوبة الوصول إليه ، كما يحول ضعف الوضع الاقتصادى لكثير من الطلاب دون تواجدهم لفترات طويلة علي المنصات الإلكترونية والذى يدفعهم إلي استهلاك باقات الإنترنت مسبوقة الدفع ، وهذا بالفعل يمثل مشكلة كبيرة لهذا القطاع الكبير، وقد انتبه كثير من أعضاء هيئة التدريس لذلك فقاموا بتسجيل المحاضرات والفيديوهات لمدة زمنية قصيرة قد تصل إلي دقيقتان من أجل المساهمة في تقليل التكلفة علي الطلاب كألية لتوفير استهلاك باقات الإنترنت للطلاب من خلال الفديوهات القصيرة، وعلي الرغم من ذلك فلم تراع الجامعة خلال سياساتها التعليمية هذا

القصور من خلال توفير خدمات الإنترنت للطلاب ، أو توفير دعم مادي لهم من أجل مواصلة تعليمهم الجامعي، وتتوافق هذه النتائج مع دراسة Ali, 2020 ودراسة ادو هانكو Audo Henaku(2020).

كما لم تقم الجامعة بتوفير قروض للطلاب أو حتي التعاقد علي شرائح لباقات انترنت مدعومة وتقديمها للطلاب ، أو حتي المساهمة في توفير الحواسب الشخصية أو غيرها للطلاب غير القادرين علي الولوج إلي الإنترنت بسبب ضعف إمكاناتهم المادية والتى تحول دون لمواصلة تعليمهم، كما لم تقدم الجامعة أي مقترحات لحل المشاكل المالية الخاصة بالطلاب المعيلين لأسرهم نتيجة وفاة الوالد أو الوالدة ولم تتواصل حتي مع المؤسسات الخيرية من أجل مساعدة هؤلاء الطلاب، وبهذا نجد أن السياسة التعليمية لجامعة الفيوم عجزت عن التعامل بحسم مع قضية دعم الطلاب اقتصاديًا أثناء الجائحة.

٢ -٣ تعزيز تعبئة موارد الجامعة للمحافظة على تدعيم العملية التعليمية كأولوية قصوى

يبدأ تطوير منظومة التعليم العالي من خلال توفير التمويل الكافى لتحقيق الأهداف وتنفيذ الخطط الرامية إلى إدخال تحديثات وتحسينات جدية علي أنظمة التعليم بالجامعات من إتاحة التعليم للجميع وبالجودة المطلوبة ، شرط أن يتمتع هذا التمويل بالاستمرارية والتصاعدية حتى يفى بالاحتياجات المتزايدة للخدمات التعليمية فى ظل تزايد أعداد المستحقين للتعليم.

وتتحمل الجامعات نصيبًا من الدعم المالي المباشر لزيادة تحسين فعالية الخدمات التعليمية ، ومنح الأولوية للإصلاحات والابتكارات الجارية التي تعالج أوجه القصور، وينبغي أيضا علي الجامعات أن تعزز الحوار مع وزارات المالية والتخطيط بطريقة منهجية ومستمرة للحفاظ على حصة الجامعة في الميزانية الوطنية وزيادتها حيثما أمكن ذلك لاسيما عندما تكون إعادة التخصيص الداخلي ممكنة. لكن السياسات التعليمية بجامعة الفيوم وعلي الرغم من توافر العديد من الصناديق الخاصة إضافة إلي العديد من الموارد الذاتية للكليات (مراكز الاستشارات الهندسية– مزرعة كلية الزراعة– وحدات التطوير التكنولوجي) لم تسع بشكل كبير لتدعيم التمويل الذاتي وتعظيمه من أجل تحديث البنية التكنولوجية ، وتوفير سياسات للحماية الاجتماعية للطلاب الغير قادرين.

كذلك لم تتضمن السياسة التعليمية للجامعة أي مؤشرات إجرائية لمنح صلاحيات أكثر لمجالس الكليات في تنمية الموارد الذاتية للكلية تحت منظومة الجامعة وبإشراف فريق اقتصادي محترف من إدارة الجامعة، فالأمور المالية هي البعبع الذي يخيف قيادات الجامعة نظرًا للمراقبة الشديدة من الأجهزة الرقابية كالجهاز المركزى للمحاسبات والرقابة الإدارية. كذلك لم تسارع الجامعة في توفير الغطاء التشريعي والقانوني لإنشاء أنظمة محفزة للشركات والمؤسسات تشجعهم على الاستثمار في برامج الجامعة بما يعود على الجامعة بالنفع والفائدة. كما لم تسع الجامعة إلي إنشاء صندوق تطوعي يسهم فيه الأفراد والقطاع الخاص في تمويل الجامعة وذلك من أجل المساهمة في تغطية النفقات المتزايدة لتعليم الطلاب.

ولم تقم الجامعة أيضا بالتركيز على المشاريع البحثية ومشاريع تطوير البنية التحتية الأكثر صلة بالمصالح الوطنية خلال الأعوام السابقة قبل حدوث الأزمة ، وهذا يضعنا أمام تساؤل ملح حول مدي استقلالية الجامعات الحكومية في رسم السياسات المالية بها؟ كذلك لم تسهم الجامعات في الإستجابة من خلال المشاركة في أبحاث الأدوية والممارسات السريرية المتعلقة بالفيروس والذي كان من الممكن أن يُدر علي الجامعة العديد من الأموال للإنفاق علي تدعيم البنية التحتية اللازمة. وبهذا فقد سلط فيروس كورونا المستجد الضوء على ضرورة الحاجة إلى إحداث نقلة نوعية في كيفية جمع الأموال العامة وتوزيعها على احتياجات المؤسسات التعليمية الطارئة بشكل سريع وفعال، وبذلك نجد أن جامعة الفيوم عجزت عن بناء الاحتياطيات المالية لحمايتها في الأوقات الاقتصادية الصعبة، وفى هذا الشأن ذكر جميل سالمي، خبير التعليم العالي، منسق التعليم العالي السابق للبنك العالمي، أخبار العالم، "ما لم تكن الحكومات قادرة على توفير حزمة مالية لإنقاذ قطاع التعليم العالي، فمن المرجح أن تؤدي فقدان الرسوم إلى أن تغلق المؤسسات الخاصة والجامعات العامة ، والتي تعتمد أيضا بشدة على الرسوم" (Sawahel, 2020).

٣ – قضية توظيف الخريجين وإعدادهم لسوق العمل

من أبرز قضايا السياسة التعليمية الملحة بالجامعات المصرية خصوصًا بعد انتشار الجائحة هي إعداد طلاب الفرق النهائية لسوق العمل ، فقد ترتب على فترة التوقف الدراسى نقص المهارات والخبرات والمعارف ، وانكماش المقررات الدراسية ، وإلغاء التدريبات العملية للكليات وخاصة العملية ككلية الزراعة وكلية العلوم وكلية الطب وكلية الصيدلة والهندسة،

مما كان له أثارا شديدة الخطورة علي فرص التوظيف والاندماج في سوق العمل. لذا فالأمر يستدعى ضرورة الاهتمام بالإعداد الجيد للطالب لسوق العمل المصري ، وتعويض هذا النقص فى المهارات والمعارف.

ويري العديد من الخبراء في مجال التعليم العالي أن الخريجين الجدد من الجامعات في عام ٢٠٢٠ والذين يفتقرون إلي الخبرة والمهارات الأساسية نتيجة نقص إعدادهم استجابة للظروف الطارئة سوف يواجهون صعوبات في التوظيف والمنافسة في سوق العمل المحلي والإقليمي، فعبر التاريخ نجد أن الأجيال التي تشهد فترات الكساد والحروب وغيرها والذين يطلق عليهم "أجيال سيئة الحظ" تواجه تحديات مستمرة في حياتها المهنية علي مدي فترات طويلة، وقد أقر العديد من قادة الجامعات العالمية بحاجة المؤسسات الجامعية لدعم توظيف طلابها عن إعادة التفكير في مهاراتهم وقدراتهم علي الالتحاق ببيئة العمل شديدة التنافسية، وقد رأي العديد من أعضاء هيئة التدريس بجامعة الفيوم نقص في إعداد الطلاب وخصوصا طلاب الفرق النهائية على النحو التالى:

- **احنا ممكن نقول ان الجزء النظرى اتحقق بنسبة كبيرة لكن المهارات الحياتية والعملية والتفاعل بين الطلبة هو اللى كان التقصير فيه وده ماكانشى بايدينا (ك ١٤).**
- **بس طبعا لو كانوا خدوا الجزء العملى كان هايبقى افضل. وان كان هم اخدوا جزء كبير منه فى السنين اللى فاتت حتى فى الترم التانى قبل موضوع غلق الجامعة كانوا مخلصين جزء كبير ، انا شايفة انه هنا عندنا فى الكلية ما اثرشى بشكل كبير (ك ١٧).**
- **لا طبعا لان انا زى ما قولتلك هم ما اخذوش الجزء الكافى من العملى أو هم ممارسوهوش بشكل جيد كان عن طريق الاون لاين فمحققشى الغرض منه، فهو ممكن يشوف خطوات اجراء عملية لكن يجى ينفذها مايعرفشى لانه ماعملهاش بايديه. (ك ١٨).**
- **انا بردوا متفق معاكم ١٠٠% خلينا نقول ان الطالب ده اتخرج بنسبة ٩٥% ده ماينفعشى ليه بقى بعيدا عن المحاضرات احنا كلية عملية ، المهارات اللى الطالب بيكتسبها فى شغل المعمل احنا عندنا الطالب فيه تدريب ميدانى وبيبدا فيه الطالب من سنة تالتة فى مؤسسات صيدلية وكلمة موؤسسات صيدلية اقصد بيها صيدليات خاصة شركات ادوية مستشفيات مراكز ابحاث، ولازم يكتسب ويروح التدريبات وياخد بها الشهادات علشان يكمل متطلبات التخرج، مياخدشى شهادة التخرج الا لما يكون خد ٣٠٠ ساعة تدريب ، بتاع الكلينك لازم**

١٠٠ ساعة ، ايه اللى حصل فيه طلبة كان عندهم دروب او نقص فى الساعات وده مش صحيح تم استبدالها بساعات تدريب اونلاين وده كان الحل الوحيد (ك ١١).

- **، اما وان الكلية عملية فهناك تجارب لاغنى عنها ان تكون فيس تو فيس داخل المعمل ، فالتعلم عن بعد قد يفيد فى المواد النظرية وبعض المواد النظرية ايضا يكون احيانا يكون التعلم عن بعد قاصر ان يشبع كل الاتجاهات والرغبات والميول لدى الطلاب ويحقق الاهداف المرجوة من الكورس ، فعلى سبيل المثالل لو قلنا كيمياء عضوية وكيمياء الحلقات وما الى ذلك الى حد ما فيه حاجات ينفع ادرسها عن بعد وفيه مواد فى الكيمياء ماينفعشى تدريسها عن بعد حتى حتى الجزء النظرى اما الجزء العملى فلا محالة يجب تدريسها جوة المعمل هو اسمه جزء عملى، اما التجارب التى تحاكى داخل المعمل لاتعدو عن كونها محاكاة كالذى يتشبه بالاصل فهناك شبه لكن لاتماثل ، التماثل غير موجود (ع ٧).**
- **لازم هايكون اسف لمقاطعة كلام سيادتك بس هى الفكرة فى ايه ان فرضا ان طبيعة الدراسة هانقول مثلا اسبوع ١٣ وان المنهج هايتقسم على المحتوى لما جه وقلنا هانشيل ٣ ٤ اسابيع فقل من المحتوى اللى هايسمع فى المحتوى مش هايبقى زيه زى خريج السنة اللى فاتت، هوكان فيه اقتراح انا اقترحته فى لجنة شئون تعليم وطلاب وهو توفير سيديهات تعليمية تعويضا عن الاسابيع اللى فاتتهم ده بالنسبة لسنوات النقل اما بالنسبة لسنة رابعة اللى اتخرجوا نعملهم دورات تدريبية مجانية يعوضهم لما فات وعلى حسب بقى الطالب واحتياجاته زى سمر كورس وفيه ناس وافقوا وناس اعترضوا بس الاغلبية ماوافقتشى (ك ١٦).**
- **العملى احد السياسات اتاجلت العام وبقى فيه سكشينز تتاخد فى هذه الجزئية السنادى وعندنا امثلة فى الكليات العملية زى زراعة وطب ، طب فى الجداول بتاعتهم عاملين جدول موازى مع الجدول الموجودة حاليا مع للحاجات اللى كان المفروض ياخدها السنة اللى فاتت الاتنين ماشيين مع بعض (ع ٤).**
- **سنة رابعة كانوا الحقيقة مهتمين اكثر من الفرق التانية لانه طلع قرار من البداية بالامتحانات فابتدت المحاضرات بقت مستمرة لغاية الاخر ، اللى احنا عملناه بس عملناه معاهم فى العملى مش كل المهارات اخدوها فده مش ذنبهم فعملنالهم الامتحانات الشيتات**

وعرفوا الفكرة كانت فى ايه ان الطلبة يقعد ٤ او ٦ ساعات ده حصل مع التربية الفنية وكان الطلبة اتعلموا فى ال٧ اسابيع التقنيات العملية (١٢).

فالطلاب قد تخرجوا من الكليات المختلفة مع نقص شديد في إعدادهم. فنجد مقررات كثيرة في الطب والصيدلة والزراعة تم إلغاء الكثير من الأجزاء العملية بها، وبالتالي تأثر بشكل كبير طريقة إعداهم لسوق العمل، ونتيجة لذلك يشهد طلاب السنة النهائية بشكل كبير الكثير من الذعر وعدم اليقين عندما يتعلق الأمر بآفاق عملهم، حيث سيدخل خريجو العام الحالي سوق عمل قد يكون الأشد قسوة منذ عقود مضت، فمستويات البطالة آخذة في الارتفاع ، كماقررت الكثير من الشركات وقف التعيينات الجديدة ، وحذر البنك الدولي من أن الاقتصاد العالمي على شفا ركود اقتصادي هو الأسوأ منذ الحرب العالمية الثانية ، وتتوافق هذه النتائج مع دراسة Aristovnic et al (٢٠٢٠) والتي أظهرت شعور الطلاب بالخوف والقلق والإحباط حول الدراسة ومستقبلهم المهني.

وقد أجري موقع "ميلكراوند" بحثا حول فرص التوظيف في المملكة المتحدة وتوصل إلي نتائج هامة منها أن نسبة الخريجين الذين نجحوا في العثور على وظائف العام الحالي لا تتعدى ١٦% ، في حين أن النسبة المعتادة في هذا الوقت تبلغ ٦٠% من الخريجين، هذا إضافة إلي أن الوباء قد ضيع فرصًا عديدة العام الحالي لتدريب الطلاب ، فقد تم إلغاء عقود تدريب الطلاب المتخرجين لدى الشركات والمصانع والمتاحف والمدارس، فعلي سبيل المثال فان فرصة التدرب في المتحف للطلاب التي كان يحتاجها الطلاب بشدة لمشاريع تخرجهم أصبحت متاحة عبر الإنترنت، مما يعني أنهم لم يتمكنوا من اكتساب الخبرات الضرورية في خدمة العملاء والاحتكاك بالناس(Policy brif,2020).

ومن خلال المقابلات اتضح أن جامعة الفيوم لم تهتم من خلال سياساتها بالمهارات المطلوبة في سوق العمل سواء الحالي أو المستقبلي ، ولم تقوم بإعادة النظر في كيفية تحديد هذه المهارات الرئيسية التي تنقص إعداد الطلاب لسوق العمل نظرًا للظروف الطارئة . ومن الجوانب العديدة التي أبرزتها الأزمة ضرورة دعم وتحفيز التعليم والتدريب وتسريع إحداث التغيير داخل مجالي التعليم والتدريب للطلاب المقبلين علي سوق العمل. وعلي الرغم من أن هناك مركزًا بجامعة الفيوم للخريجين" مركز متابعة الخريجين" وهذا المركز يتبعه ١٧ وحدة بجميع الكليات ، فقد غاب الدور الواضح لهذه الوحدات في خدمة الخريجين بكل كلية ،

أو حتي تقديم تصور مقترح لإعدادهم لسوق العمل طبقًا لظروف إعدادهم. فقد اقتصر دور هذه الوحدات قبل بداية الأزمة علي عقد مؤتمرات توظيفية شكلية هدفها تجميع بيانات حول الخريجين دون اخذ خطوات فعلية نحو تأهيلهم لسوق العمل.

وبناءًا علي قرارات المجلس الأعلي للجامعات ، والذي وجه بضرورة عمل دورات تدريبية في فصل الصيف "عقب انتهاء امتحانات الفرق النهائية" من أجل تعويض الأجزاء العملية التي لم يتم تدريب الطلاب عليها فقد كانت السياسة التعويضية الغير إلزامية للطلاب هي ما قامت به الجامعة. وكانت الشكلية هي السمة البارزة في هذا القرار السياسي فلم يحضر غالبية الطلاب هذه الدورات ، ولم تقم الجامعة أو الكليات بالاهتمام بالمحتوي التدريبى للطلاب الذين غادروا أبواب الجامعة بلا رجعة إليها مرة آخري. لذا فقد عاني الطلاب من نقص مهاراتهم وبالتالي فسوف يواجهون صعوبات كبيرة في دخول سوق العمل المصري.

٤ – قضية الاستيعاب والقبول للطلاب الجدد

علي عكس المتوقع لم تتأثر سياسات الاستيعاب والقبول للطلاب الجدد في الجامعات المصرية بجائحة كورونا بالشكل الذي تأثرت بها غالبية الجامعات الأمريكية والأوروبية ، وذلك يرجع في المقام الأول إلي أن الطلاب القادمين من التعليم الثانوي يلتحقون مباشرة من خلال مكتب التنسيق إلي الجامعات والمعاهد الحكومية ، وبالتالي ليس الوضع كما يحدث في الأنظمة التعليمية الغربية من قدرة الطلاب علي الالتحاق بسوق العمل ثم بعد ذلك العودة مجددًا للجامعة لإكمال الدراسة، فعلي الرغم من عدم تأثر الطلاب الجدد في الكليات ، إلا أن أعداد الطلاب الملتحقين بالدراسات العليا سواء الماجستير والدكتوراه أو الدبلومات المهنية والتخصصية قد تأثر، ويشير العديد من أفراد العينة إلي :

- ماحصلشى اى تاثير يعنى جاى بشكل رسمى عن طريق مكتب التسيق يعن نفس العدد السنادى هو تقريبا نفس العدد السنة اللى فاتت (ع ١٥).
- بالعكس السنادى الضغط على طب زاد، ده كمان بالرغم من عدد الجامعات زادت واعداد الجامعات الاهلية والخاصة زادت الا انه مازال الضغط على طب.... ايوة لان احنا هاننشىء كلية طب جديدة فى الجامعة الاهلية ... ده لحاجتين طلب المجتمع عليه كبير جدا ، توجه الدولة فى انشاء الجامعات الاهلية ... والازمة بردوا اومال توجه الدولة ده جه منين (ع ٤).

- **لا ده محكوم بالتنسيق، الاعداد السنادى تتقارب مع اللى فاتت (ك ٣).**
- **اعداد المقبولين دى زى ما هو (ك ١١).**
- **هو بالعكس الالتحاق بالكلية كان بشكل بشع احنا كنا طالبين ١٠٠ جالنا ٦٥٠ طالب لانه بيتخرج يشتغل علطول (ك ١٠).**
- **لا ده مالوش علاقة (ك ٨).**
- **لا هى مافرقتشى نفس العدد تقريبا (ك ١٢).**
- **لا مافرقتشى كتير (ك ١٧).**
- **اعتقد ان الموضوع الاعداد ده مالناش علاقة بيه (ك ١٨).**
- **لا الاعداد زى ما هى بالعكس احنا بنطلب اعداد كتيرة وبيجلنا تقريبا نفس العدد بتاع كل سنة (ك ١٤).**

ومن المحتمل حدوث انخفاض في تسجيل الطلاب الجدد في برامج الجامعات المختلفة سواء علي مستوي الطلاب القادمين من المدارس الثانوية العامة عبر مكتب التنسيق (الآلية الرسمية المعتمدة في توزيع الطلاب الحاصلين علي الثانوية العامة علي الكليات والمعاهد الجامعية في مصر) ، أو طلاب الدراسات العليا الملتحقين بالدبلومات المهنية والتخصصية بالكليات أو الملتحقين ببرامج الماجستير والدكتوراه ، وإن كان هناك آراء آخري تري أن فترة الكساد الاقتصادي الناتجة عن أحداث كورونا قد تدفع الخريجين العاطلين عن العمل بالالتحاق ببرامج الدراسات العليا من أجل استثمار هذا الوقت المهدر في الحصول علي تأهيل مباشر للعمل، كما يوجد إجماع على أن تسجيل الطلاب الدوليين حتما سيتأثر بالأحداث الصحية العالمية ، وبالتالي سوف يتأثر ذلك القطاع الذي تعتمد عليه الجامعات المصرية، وبالفعل توقف قدوم الطلاب الدوليين خاصة من الدول الخليجية لجامعة الفيوم مع تقلص أعداد الطلاب في الدبلومات المهنية والتخصصية بكليات الجامعة . وخير مثال علي ذلك الدبلوم العامة في التربية بكلية التربية جامعة الفيوم انخفض تقريبا إلي النصف. فبلغ أعداد الطلاب ألف وخمسمائة طالب في حين بلغ العدد في العام الماضي ثلاثة الاف طالب مسجلون في الدبلوم العامة للتربية بكلية التربية بجامعة الفيوم.

ومن خلال المقابلات نجد أن الكليات النظرية لم تتأثر أعداد الطلاب الجدد القادمين إليها ، فقد أكد العديد من وكلاء الكليات لشئون التعليم والطلاب أن الأعداد في النطاق

الطبيعي مثل السنوات السابقة ، فلم يحدث أي تغير يذكر، في حين أشار العديد من وكلاء كليات القطاع الطبي أن هناك زيادة واضحة في أعداد الطلاب في كليات القطاع الطبي "هو بالعكس الالتحاق بالكلية كان بشكل بشع احنا كنا طالبين ١٠٠ جالنا ٦٥٠ طالب لانه بيتخرج يشتغل علطول" . فهناك ضغط علي كليات القطاع الطبي نظرًا لحاجة الدولة إلي الأطباء وكادر التمريض في المساهمة في مشروع تطوير المنظومة الصحية التي تنفذها الدولة، وأكد وكيل كلية التمريض أن الكلية تشهد زيادة في إقبال الطلبة عليها بمعدل خمسة أضعاف مقارنة بالعام الماضي، وهذا قد يرجع إلي أن الأطباء والممرضين شكلوا خط الدفاع الأول للوقاية من انتشار الفيروس التاجي وقد احتفي بهم القيادة السياسية والمجتمع بشكل كبير مما أوجد ميلاً نحو دراسة التمريض، لأنها رسالة سامية ويستطيع الأفراد تقديم خدمات جليلة للمجتمع.

وعلي الرغم مما طرأ على سوق العمل المصري من تغيرات بعد جائحة فيروس كورونا المستجد، وظهور الحاجة الملحة إلى تخصصات مثل الطب، والصيدلة، والتمريض، والإسعاف، وعلوم الكمبيوتر، والذكاء الاصطناعي إلا أن المساقات الدراسية الجامعية ظلت جامدة ومحددة بشكل صارم من خلال مجموع الدرجات المقترح من قبل مكتب التنسيق، وأن التغير في سياسات القبول للطلاب الجدد لم يشهد أي تغير يذكر كما في الجامعات الغربية وهذا يرجع إلي عوامل بنيوية خاصة بالعقيدة السياسية للنظام الحاكم وفلسفة التعليم الجامعي وتوجهاتها في المجتمع.

ملامح السياسة التعليمية لجامعة الفيوم وقت الأزمة

تطرح أزمة كورونا تحديات رهيبة ستختبر قدرتنا على الاستجابة للظروف المتغيرة بشكل جذري، ولكنها في نفس الوقت توفر أيضًا فرصة لإعادة التفكير في الممارسات والسياسات الحالية وإعادة تصورها في مواجهة الوباء الحالي، لذا فالكليات والجامعات بحاجة إلى وضع سياسات واستراتيجيات للتكيف مع بيئة غير مستقرة بشكل غير عادي ، ليس فقط لمعالجة الأزمة المباشرة ، ولكن للاستجابة لما قد يطرأ من تداعيات على المدى الطويل ، وقد جاءت ملامح السياسة التعليمية لجامعة الفيوم وقت الأزمة على النحو التالى:

– توقفت السياسة التعليمية لجامعة الفيوم فقط علي كيفية التصدي للازمة والحد من آثارها السلبية علي المنظومة التعليمية بالكليات المختلفة (سياسة تجاوز الأزمة) ، غير عابئة

بالنظر إلي المستقبل والاستفادة من هذه الأزمة في تطوير البرامج الدراسية بالكليات مع تحسين أساليب إعداد أعضاء هيئة التدريس ، ووضع بدائل فعالة لإدارة التعليم في أوقات الأزمات.

– لم تدرك السياسة التعليمية لجامعة الفيوم الاختلالات في عملية الوصول المتساوي والمنصف لجميع الطلاب لخدمات الإنترنت والمنصات التعليمية في مختلف مناطق محافظة الفيوم ، ولم تتخذ خطوات إجرائية سريعة لمعالجة هذه الاختلالات وتوسيع فرص الطلاب في الولوج إلي المنصات التعليمية الرقمية.

- **خلت السياسة التعليمية لجامعة الفيوم من خطة شاملة عبر آليات واستراتجيات فعالة ومحددة لمساعدة طلاب الفرق النهائية بكافة الكليات وخصوصا الكليات العملية والتطبيقية المقبلين علي التخرج في مواجهة النقص في فرص إعدادهم لسوق العمل.**
- **ضعف مشاركة المجتمع الجامعي بمختلف مكوناته وأطيافه (المستفيدون ، والمنفذون ، والممارسون) في رسم السياسة التعليمية للجامعة ، مع ضعف دور لجان شئون التعليم والطلاب في الكليات ومجالس الكليات في المساهمة الفعالة في معظم القرارات الخاصة بالجوانب التعليمية والتي باتت تصدر من مستوي الأعلي الي المستوي الأدني أي من اتجاه رئيس الجامعة في اتجاه عمداء الكليات، وهذا من المحتمل أن يزيد فشل السياسة واتساع الفجوة بينها وبين التنفيذ .**
- **عدم وضوح محاور كثيرة في السياسة التعليمية إضافة إلي فجائية غالبية القرارات الخاصة بالسياسة التعليمية ، فنظرًا لغياب التخطيط الجيد لمحاور السياسة التعليمية ، إضافة إلي انتهاج سياسة الأمر الواقع من قبل إدارة الجامعة ، حيث تميزت القرارات بالتغير بصورة يومية ، وتقلصت السياسة التعليمية في شكل تعليمات منفردة بلا رؤية واضحة ترسل لاعضاء هيئة التدريس بالبريد الإلكتروني الجامعي.**
- **خلت السياسة التعليمية لجامعة الفيوم من وجود مؤشرات موحدة لأداء المهام التعليمية والإشرافية بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس في نظام التعليم من بعد، فلم توجد بروتوكولات يلتزم بها الهيئة التدريسية أو حتي دوائر شئون الطلاب في توفير الخدمات للطلاب اليكترونيا.**

- **ضعف تقديم الدعم الفني والتكنولوجي من قبل المتخصصين في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوحدات الخدمات الإلكترونية بالجامعة لأعضاء هيئة التدريس والطلاب في أثناء تطبيق نظام التعليم من بعد ، إضافة إلي غياب الإرشادات حول كيفية استخدام المنصات التعليمية للطلاب علي موقع الجامعة الإلكتروني.**
- **كانت شبكة الدعم الجامعي من قبل الإدارة العليا للجامعة للعمداء والوكلاء سببًا رئيسا لتجاوز الأزمة، فالمبادرات الشخصية المدعومة شفهيا من القيادات الجامعية كانت العامل الحاسم في إدارة عملية التعليم وقت الأزمة.**
- **اشتملت السياسة التعليمية لجامعة الفيوم علي الجمع بين التعليم من بعد والتعليم في المنزل للطلاب ، فالكثير من أجزاء المنهج والمهام التعليمية قام الطلاب بمراجعتها وتطبيقها بأنفسهم في المنزل، لذا كانت السياسة التعليمية مرنة ومتجاوبة مع الاحتياجات التعليمية للمستفيدين.**
- **خلت السياسة التعليمية لجامعة الفيوم من الإشارة إلي ضرورة نشر فكر التغيير خاصة طرق التعليم الحديثة (التعليم من بعد) بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس وأولياء الأمور.**
- **ضعف اعتماد السياسة التعليمية علي أساس معلوماتي قوي عن كل عناصر المنظومة التعليمية لذا انفصلت السياسة عن الحاضر والمستقبل وبالتالي اقتصر تأثيرها على ردود الأفعال ، وعلى تسيير المشكلات والالتفاف حولها أكثر من اقتحامها والتخلص منها.**
- **تأثر السياسة التعليمية للجامعة بالأيديولوجيا السياسية والتوجه الحكومي والمتمثل في وزارة التعليم العالي والمجلس الأعلي، حيث التزمت الجامعة بالتوجهات الوزارية الخاصة بمواعيد الامتحانات وآليات التقويم والمنصات التعليمية وغيرها من الأمور التعليمية الخاصة بالطلاب وأعضاء هيئة التدريس.**
- **غياب الفهم الواضح للصعوبات الاقتصادية التي يواجهها الطلاب في تلبية متطلبات التعليم الإلكتروني والولوج إلي المنصات التعليمية ، ولم تتخذ الجامعة خطوات فعالة في تدعيم الطلاب خصوصًا المنتمين إلي خلفيات اقتصادية واجتماعية هشة.**
- **ضعف دعم السياسة التعليمية لجامعة الفيوم لنمط التدريس المدمج Hybrid Learning الذي يتبني تقنيات حديثة لتفاعل الطلاب مع المحتوي التعليمي الرقمي.**

– لم تتبني السياسات التعليمية لجامعة الفيوم نموذجًا يتسم بالحكمة والمبادرة في ادارة العملية التعليمية أثناء جائحة انتشار فيروس كورونا المستجد.

المحور الخامس: التصور المقترح

في ضوء الإطار النظرى للدراسة ، وما تم استخلاصه من ملامح للسياسة التعليمية لجامعة الفيوم وقت الأزمة ، قام الباحثان بعرض تلك الملامح على مجموعة من الخبراء (ملحق رقم ٣ استمارة استطلاع الراي للخبراء) ، ومن خلال أرائهم تم الإجابة على السؤال الخامس للدراسة ، والذى يتناول وضع تصور مقترح لزيادة كفاءة السياسة التعليمية المستخدمة وقت الأزمة بجامعة الفيوم ، وكيفية التغلب على معوقات تنفيذها ، ويقوم التصور على مجموعة من المنطلقات والأسس، ويسعى إلى تحقيق عدد من الأهداف من خلال مجموعة من الإجراءات والآليات المحددة ، وهي كالتالي:

أ -المنطلقات الأساسية للتصور المقترح:

يرتكز التصور المقترح على مجموعة من الأسس والمبادئ التى يجب أن تنطلق منها السياسة التعليمية لجامعة الفيوم وهى على النحو التالى:

– التركيز علي مفهومي الإدماج والإنصاف باعتبارهما مبدأين توجيهيين لجميع استجابات السياسة التعليمية تجاه جائحة كورونا ، والمقصود بالإنصاف هنا" العدل في الحصول على فرص تعليمية متساوية بالنسبة لجميع الطلاب دون التمييز بناءا علي العقيدة ، أو المستوي الاقتصادي والاجتماعي ، أو مكان إقامتهم.

– ضرورة الاعتماد علي المنظور الديمقراطي في عملية رسم وتنفيذ السياسة التعليمية كأسلوب ، ومنهج عملي للقيادات الجامعية ، مع ضرورة إشراك المعنيين ذوي الصلة في صنع السياسة التعليمية وعدم الاقتصار على جهة واحدة أو مؤسسة بعينها، وذلك يضفي شرعية على الجهود التي تبذل في صنع السياسة، وتتحقق المشاركة باستخدام أساليب متعددة كالحوار، ولضمان نجاح السياسة التعليمية يجب أن تصنع من أسفل إلى أعلى، أي يشارك في صنعها المستفيدون ، والمنفذون ، والممارسون ، والرأي العام ، أما إذا صنعت من أعلى لأسفل، فإنه يحتمل زيادة فشلها ، وتزداد الفجوة بينها وبين التنفيذ.

- **ضرورة أن تكون السياسات التعليمية بعيدة المدى ، الأمر الذي يفترض ضمان نوع من الدوام لما يجري من خيارات ، وما ينفذ من إصلاحات، لذا ينبغي أن تتجاوز السياسات التعليمية مرحلة السياسة القصيرة المدى ، أو الإصلاحات المتلاحقة المعرضة للتغيير مع تغير الحكومات أو زوال الأزمة.**
- **المحافظة علي الثوابت الراسخة التي لا تتغير بتغير الأشخاص ولا الأزمان ، وبذلك تحافظ السياسة التعليمية على الموروث الثقافي للمجتمع ، وفي الوقت ذاته تتطور وتتماشى مع المستجدات والتغيرات التي تحدث داخل المجتمع أو خارجه ، فعلى سبيل المثال ، يجب على السياسات التعليمية أن تتعامل مع المفاهيم الجديدة مثل التعليم الإلكترونى ، والجودة في التعليم، والتعلم من بعد ، تلك المفاهيم التي ظهرت نتيجة للأزمات وللتطور التكنولوجي السريع والانفجار المعرفي الذي حدث في المجتمع لتواكب بذلك مستجدات العصر، شريطة المحافظة على الثوابت التي لا تتغير، والتي يجب أن تلتزم بها أي سياسة مثل المجانية ، وتكافؤ الفرص وغيرها.**
- **ربط التعليم باحتياجات سوق العمل ، وذلك من منطلق أن التعليم استثمار له عائد اقتصادي واجتماعي ، فلا معنى لاختيار سياسات لا تراعى فيها الناحية الاقتصادية ، لذا كان لابد أن تلائم مخرجات السياسة التعليمية التطور الاقتصادي وآليات السوق ، فيستفاد من تلك المخرجات في تطوير المجتمع ونهضته، فلا تصير جهود السياسة نظريات فقط من دون أن يكون هناك تطبيقات ، أي لابد من الاستفادة من هذه الطاقة البشرية الهائلة والاهتمام بتوفير مهارات سوق العمل لديهم.**
- **من منطلق أن السياسة التعليمية كأي سياسة أخرى لا يمكن صنعها من دون الاعتماد على قواعد أساسية للمعلومات تتضمن معلومات عن كل عناصر المنظومة التعليمية بالتفصيل، لذا يعتمد صنع السياسة التعليمية اعتماداً أساسياً على نتائج البحوث التربوية التي تعد أداةً رئيسة لإنتاج المعلومات وفهم الظواهر والمشكلات، كما تعد مصدراً أساسياً من مصادر المعلومات التربوية، فهي تسهم في صنع السياسة من عدة نواح ، فقد تستحث صانع السياسة على سرعة اتخاذ قرار معين، وتقترح آليات جديدة لتطوير التعليم ، وتضيف الوعي في المناقشات والمفاوضات التي تحدث داخل عملية صنع السياسة ،**

وتطرح حلولاً إجرائية لمشكلات قائمة ، وتجري مجموعة من الإسقاطات التي يمكن من خلالها توقع باحتياجات التعليم مستقبلاً.

ب -أهداف التصور المقترح:

- تقديم بدائل استراتيجية عملية لتلافي القصور في عملية رسم وتنفيذ السياسة التعليمية بجامعة الفيوم وقت الأزمات.
- تقديم المقترحات اللازمة لضمان تقديم الخدمات التعليمية وعدم تعطلها عند حدوث الأزمات أو الكوارث مثل ازمة فيروس كورونا المستجد.
- تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية فى ظل التعليم الإلكترونى والتعليم من بعد بما يحقق اهداف التعلم ويلبى احتياجات الطلاب العلمية والعملية.
- مساعدة المسئولين والقائمين علي السياسة التعليمية في اتخاذ القرارات من أجل تحسين الخدمة التربوية المقدمة للطلاب.
- إعادة النظر فى إعداد اعضاء هيئة التدريس وتدريبهم علي التعليم من بعد مع السعي للارتقاء بعمل أعضاء هيئة التدريس من خلال إعدادهم وتدريبهم علي مستوى أفضل وربط ذلك بالنمو المهني لهم .
- توفير مصادر تمويل بديلة لشراء التجهيزات الخاصة بتدعيم البنية التحية بالجامعة.

ج - محاور التصور المقترح :

سوف يناقش التصور أربعة محاور أساسية تمثل ضرورة لتطوير وتحديث السياسة التعليمية لجامعة الفيوم وقت الأزمة وهي :

المحور الأول : التعليم الإلكتروني والتعليم من بعد:

علي الرغم من محاولة جامعة الفيوم تطبيق نظام التعليم الاليكتروني والتعليم من بعد أثناء الجائحة لتدعيم استمرار الخدمة التعليمية إلا أن عملية التطبيق شابهها العديد من المعوقات وأوجه القصور لذا يجب مراعاة الآتى:

- إكساب أعضاء هيئة التدريس المهارات التقنية لاستخدام التقنيات التعليمية الحديثة، ومساعدتهم في إعداد المواد التعليمية للطلاب ، وتعويض نقص الخبرة لدى بعضهم، وتطوير عضو هيئة التدريس في العملية التعليمية حتى يتواكب مع التطورات العلمية والتكنولوجيا المستمرة والمتلاحقة.

- **تأهيل وتدريب أعضاء هيئة التدريس والإداريين على استخدام التقنية الرقمية والتعرف على مستجدات العصر في مجال التعليم، وبناء أنظمة وتشريعات تسهم في دعم العملية التعليمية بشكلها المعاصر من ناحية، وتكون قادرة على إدارة عملية التعليم بشكلها الجديد.**
- **إكساب الطلاب المهارات أو الكفاءات اللازمة لاستخدام تقنيات الاتصالات والمعلومات، وتمكينهم من تلقي المادة العلمية بالأسلوب الذي يتناسب مع قدراتهم من خلال الطريقة المرئية أو المسموعة أو المقروءة، ودعم عملية التفاعل بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس من خلال تبادل الخبرات التربوية والمناقشات والحوارات الهادفة لتبادل الآراء بالاستعانة بقنوات الاتصال المختلفة، مثل البريد الإلكتروني، وغرف الصف الافتراضية.**
- **نشر ثقافة التعلم الإلكتروني والتعلم من بعد بالجامعة،والاستمرار في منظومة إنتاج المقررات الإلكترونية بمراكز الإنتاج بالجامعة، وإعداد مراكز لنشر المقررات الإلكترونية على مستوى الجامعة، ومتابعة وتفعيل تشغيل شبكة الفيديو (كونفرانس) والبحث المرئي المتوافرة بالجامعة لضمان استخدامها في العملية التعليمية عن طريق تسجيل المحاضرات وبثها على شبكة الأنترنت، وتوفير الوسائل السمعية والبصرية المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العملية التعليمية ومتابعة استخدامها.**
- **تغيير الثقافة التنظيمية السائدة من خلال نشر ثقافة استخدام التكنولوجيا والإنترنت وثقافة التعلم الإلكتروني، وذلك من خلال عقد الندوات وورش العمل والاجتماعات المتنوعة على كافة المستويات التنظيمية بالجامعة.**
- **حشد جهود منظمات المجتمع المدني من خلال إشراك المؤسسات المجتمعية كوزارة الاتصالات ومزودي خدمة الإنترنت بتقديم تسهيلات لدعم تعليم الفئات الأكثر ضعفًا لتسهيل وصول الإنترنت ومجانية ساعات الوصول إلي المنصات التعليمية. وعقد اتفاقات مع الجهاز القومي للاتصالات علي سبيل المثال لإتاحة باقات انترنت مدعومة للطلاب بموجب خطابات القيد الدراسي في المراحل التعليمية ، إضافة إلي التنسيق مع رجال الأعمال والمؤسسات المانحة لتوفير أجهزة كمبيوتر شخصية للطلاب لتدعيم تعليمهم في ظل النظام الجديد للتعليم وقت الأزمة.**

- **توجيه أنظار كل المعنيين بالعملية التعليمية الى ضرورة تفعيل استخدام التكنولوجيا في التعليم من خلال التعليم من بعد والتعليم المدمج وتحويل عدد من المنصات الالكترونية الى منصات تعليمية.**
- **وضع معايير لضمان جودة تنفيذ التقنيات التدريسية والمنصات التعليمية الجديدة في التعليم والتى ستكون شرطا لتنفيذ السياسات الجديدة في التعليم والتعلم وقت الأزمات.**
- **ضرورة إدخال مقررات هدفها الأساسي تنمية مهارات التعلم الشخصي، والتعلم الرقمي والتعليم المهني، وكذلك الحاجة الى تقديم خدمات استشارية واسعة للتعلم الرقمي والوظيفي لكل أطراف العملية التعليمية من طلاب ومعلمين وإداريين.**
- **ضرورة وضع أساليب ونظم امتحانات وتقويم جديدة تتناسب وطبيعة التعليم الإلكتروني من خلال ميكنة اساليب التقويم ، والاعتماد على أساليب الامتحانات وبنوك الأسئلة للمقررات الدراسية والتصحيح الآلي وغيرها.**
- **تفعيل مراكز التعليم الالكتروني المتواجدة حاليا في الجامعة ومن خلال إنتاج المقررات الالكترونية يتم تحقيق الأهداف الآتية: تصميم وإنتاج المقررات الالكترونية، تحفيز الطلاب وأعضاء هيئة التدريس للمشاركة في الأنشطة الالكترونية والمجتمع الالكتروني الذي أصبح حولنا في كل مكان، وابتكار أفكار جديدة تخدم المجتمع الالكتروني.**
- **تطوير البنية التحتية والتكنولوجية خاصة في المناطق الريفية والفقيرة حتى يمكنهم الحصول على الخدمات المقدمة عن طريق التعليم من بعد، والتوجه نحو زيادة الاستثمارات لتحديث البنية التحتية التكنولوجية وتوصيل الإنترنت، وتوفير التمويل اللازم لاستكمال تغطية تلك المناطق بكابلات الألياف الضوئية لزيادة سرعته، وذلك في ظل التوجه المحلى والدولي نحو التعلم من بعد لموجهة جائحة كورونا أو أي ظواهر مشابهة.**
- **سرعة عقد الدورات التدريبية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة لإدارة المناهج الدراسية وفقا للصيغة التي سوف تتبناها سواء كان تعليم من بعد أو تعليم مختلط أو هجين، وترقية مهاراتهم في إعداد الدروس والمحاضرات والعروض وكذلك إعداد الاختبارات، ومهارات التواصل والإرشاد من بعد، والتوجه نحو تدريب أعضاء هيئة التدريس على استخدام التكنولوجيا الحديثة في التعليم، وألا تكون شكلية وبصورة منتظمة وحسب طبيعة كل كلية.**

- تطوير المقررات التعليمية وإعادة النظر في محتواها بما يتناسب مع طبيعة التعلم من بعدوالتحول الرقمي وطرق التواصل من بعد لتواكب التغيرات الطارئة التي أحدثتها جائحة كورونا في العالم أجمع ، وتتماشى مع مفهوم التعليم من بعد ووسائله والاختلاف الكبير في طريقة العرض الرقمي.
- الإسهام في تعزيز ودعم وصول جميع المواطنين للأدوات التكنولوجية اللازمة لتسيير العملية التعليمية سواء للتعليم أو التعلم من بعد بجودة وتكلفة مقبولة تعزز مبادئ المساواة في الفرص والعدالة الاجتماعية والحق في التعليم للجميع باختلاف مستوياتهم الاجتماعية والاقتصادية وبناء خطة طويلة المدى لتحقيق هذه الأهداف ، ودعم فكرة التحول الرقمي في القطاعات المساندة والخدمات اللوجستية المساعدة في العملية التعليمية وليس فقط في القطاع التعليمي.

المحورالثاني : التمويل

نظرًا للازمة المالية التي صاحبت انتشار فيروس كورونا المستجد نتيجة توقف الأنشطة الاقتصادية وحركة التجارة العالمية مما أدي إلي تاثر الاقتصادات الوطنية وترتب عليه قطع في امدادات التمويل للمؤسسات وفي القلب منها الجامعات، وهذا بدوره اثر بالسلب علي العديد من الأنشطة التعليمية، وبهذا تصبح المهمة الأكثر إلحاحا للجامعات هي تصميم وتنفيذ استراتيجية تمويل مستدامة لدعم أنظمتها التعليمية،الأمر الذى يجعل هناك ضرورة ملحة لتكاتف الجهود الرسمية وغير الرسمية ، حكومية وأهلية لتدعيم العملية التعليمية، ولهذا يجب العمل علي :

- البحث عن مصادر آخري بعيدًا عن التمويل الحكومى ، وذلك من خلال جذب الطلاب الدوليين ، إشراك مؤسسات المجتمع المدني ، تسويق خدمات الجامعة من مخرجات البحث العلمي.
- سن تشريعات واتخاذ إجراءات وضوابط وتقديم تسهيلات من شأنها تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار المجدي وغير الربحي في مجال التعليم والتدريب، والمساهمة في تمويله مع الحرص على الاختصاصات التي يحتاجها سوق العمل وعلى الجودة، من خلال تعليم متميز وشديد المرونة يتأقلم سريعاً مع متطلبات سوق العمل المحلية ومع التطورات العالمية المتلاحقة في شتى أنماط ومجالات الحياة.

- ضرورة إدماج الجامعة في مسيرة التنمية عن طريق ربطها باحتياجات المجتمع فى شقها الثقافى والمعرفى من أجل جذب الدعم المالي لها عبر القطاع الحكومي والخاص.
- تحويل وحدات الجامعة الأكاديمية إلى وحدات بحوث إنتاجية فى مجالات العمل والخدمات المختلفة ، و تقديم المشورة الفنية والخبرة العلمية إلى كافة قطاعات المجتمع بما يوفر موارد إضافية تساهم فى عمليات التمويل.
- أن تتضمن السياسة التعليمية مؤشرات إجرائية لمنح صلاحيات أكثر لمجالس الكليات في تنمية الموارد الذاتية للكلية تحت منظومة الجامعة وبإشراف فريق اقتصادي محترف من إدارة الجامعة.
- توفير الغطاء التشريعي والقانوني لإنشاء أنظمة محفزة للشركات والمؤسسات تشجعهم على الاستثمار في برامج جامعة الفيوم بما يعود على الجامعة بالنفع والفائدة.
- المساهمة فى إنشاء صندوق تطوعي يسهم فيه الأفراد والقطاع الخاص في تمويل جامعة الفيوم وذلك من أجل المساهمة في تغطية النفقات المتزايدة لتعليم الطلاب.

المحور الثالث: توظيف الخريجين وإعدادهم لسوق العمل

لقد ترتب على فترة تعطيل الدراسة أثناء أزمة فيروس كورونا نقص في تدريب الطلاب علي المهارات والخبرات والمعارف نتيجة عدم استكمال المقررات الدراسية ، وإلغاء التدريبات العملية للكليات وخاصة العملية منها ، ولتعويض ذلك يجب علي السياسة التعليمية مراعاة ما يلي :

-توفير برامج اكتساب المهارات لزيادة قابلية التوظيف للطلاب المقدمين علي سوق العمل المصري ،وهذا يستلزم في المقام الأول إعادة النظر في كيفية تحديد هذه المهارات الرئيسية، سواء بالنسبة لأسواق العمل الحالية أو المستقبلية.

- ضرورة دراسة احتياجات سوق العمل بصورة مستمرة من قبل واضعي السياسة التعليمية بجامعة الفيوم حتى تتمكن الجامعة من التخطيط لتلبية هذه الاحتياجات عبر برامجها الدراسية ، إلى جانب التركيز على الجانب العملي، والتقني، والتطبيقي، واليدوي للطلاب.
- أن تتضمن السياسة التعليمية لجامعة الفيوم نوعية المهارات المطلوبة في سوق العمل سواء الحالي أو المستقبلي، ومحاولة تدريب الطلاب عليها من خلال عمل دورات تدريبية فى الأجازة الصيفية ، على أن تكون هذه الدورات إلزامية حتى نضمن حضور الطلاب، مع

ضرورة الاهتمام بالمحتوى التدريبى لهذه الدورات بما يناسب المهارات المطلوبة لسوق العمل.

- ضرورة قيام مركز متابعة الخريجين بكل كلية بتقديم الدعم والتحفيز للتعليم والتدريب وتسريع إحداث التغيير داخل مجالي التعليم والتدريب للطلاب المقبلين علي سوق العمل، وتقديم الاستشارات والخدمات التى يحتاجها الطلاب لتأهيلهم لسوق العمل.

المحور الرابع: آليات الاستيعاب والقبول للطلاب الجدد

علي الرغم مما طرأ على سوق العمل المصري من تغيرات بعد جائحة فيروس كورونا المستجد، وظهور الحاجة الملحة إلى تخصصات مثل الطب، والصيدلة، والتمريض، والإسعاف، وعلوم الكمبيوتر، والذكاء الاصطناعي، إلا أننا ندفع ثمن سوء خطط تعليمية وسياسية ومنها تقليص أعداد طلاب تلك التخصصات، كما أن المساقات الدراسية الجامعية ظلت جامدة ومحددة بشكل صارم من خلال مجموع الدرجات المقترح من قبل مكتب التنسيق،بالإضافة إلى أن السياسات المتبعة فى قبول الطلاب الجدد لم تشهد أي تغير ، مما تسبب فى وجود عجز فى بعض التخصصات الصحية وعلوم الكمبيوتر ، وهذا يتطلب:

- النظر فى معايير القبول بالجامعات المصرية وفقا لاحتياجات سوق العمل وليس على أساس المجموع الكلى للطالب فى الثانوية العامة.
- سن إطار تشريعي يسمح للطلاب بتحويل المسار العلمي بين الكليات وداخل الكلية الواحدة من اجل تلبية الاحتياجات العلمية والوظيفية بالمجتمع.
- التوسع في اختبارات القدرات بكافة البرامج التعليمية للكليات ، واعتبارها الشرط الأكثر أهمية في قبول الطلاب في التخصص الأكاديمي.
- مراعاة احتياجات المجتمع من القوى البشرية ، وهذا يفرض على الجامعة أن تتعرف على خطط التنمية فى مجتمعاتها والوفاء بالاحتياجات البشرية المطلوبة لسد العجز فى بعض التخصصات ودفع عجلة التنمية إلى الأمام.

صعوبات الدراسة

واجه الباحثان جملة من الصعوبات منذ بداية التطبيق الفعلي للدراسة: أولا لم توافق إدارة الجامعة علي اعطاء خطاب لتطبيق المقابلات ، واعتمد الباحثان علي شبكة العلاقات الشخصية مع افراد العينة من أجل تطبيق المقابلات معهم. ثانيا قابل الباحثان رفضًا من قبل بعض افراد العينة تسجيل المقابلات معهم باجهزة التسجيل المخصصة لذلك ، وترتب علي ذلك أن قام أحد الباحثان بتدوين المقابلة يدويًا بينما قام الأخر بادارة الحوار مع المفحوصين. ثالثا صعوبة الوصول إلى بعض القرارات الخاصة بالسياسة التعليمية الصادرة عن ادارة الجامعة والتي ترتبط بأمور التمويل والانفاق وخطط العمل اليومي داخل الكليات. رابعا صعوبة الحصول علي بعض الاحصاءات كأعداد الدورات التدريبية ، اعداد المتدربين ، بيان بالتدعيمات التكنولوجية في البنية التحتية للجامعة.

المراجع

أولا: المراجع العربية:

أبو حطب ، فؤاد & عثمان ، سيد & صادق ، أمال (١٩٩٧) ، **التقويم النفسي** ، ط٤ ، القاهرة ، الأنجلو المصرية.

أبو حطب، فؤاد & صادق،أمال (١٩٨٠) ، **علم النفس التربوي** ، ط٣ ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصري.

أحمد ، أحمد إبراهيم (٢٠٠٢) ، **إدارة الأزمة التعليمة " منظور عالمي"**، دار الوفاء للطباعة والنشر ،الأسكندرية .

أحمد ،ابراهيم أحمد (٢٠٠٢) ، **إدارة الأزمات التعليمية في المدارس: الأسباب والعلاج** ، دار الفكر العربي ، القاهرة.

أحمد ، عبير & معوض ، هدى (٢٠٢٠) ، معوقات إدارة أزمة COVID–19 بمرحلة التعليم الاساسى فى مصر وسبل التغلب عليها على ضوء خبرة جمهورية الصين الشعبية، **مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية**، مج(١٤) ، الإصدار السابع ، سبتمبر، ص ص ١–١٤١.

البحيري ، السيد (2004) ، **تمويل التعليم الجامعي في ضوء المتغيرات والاتجاهات العالمية المعاصرة** ، دراسة دكتوراة غير منشورة ، كلية التربية ،جامعة الأزهر.

إمام ، إبراهيم أبوبكر(٢٠٢٠) ، التنمية الاقتصادية في نيجيريا تحت الجائحة(كوفيد–١٩): **الواقع والبديل،من الجائحة إلى التنمية نماذج عربية وإفريقية فى صعوبات التجاوز وفرص الإقلاع** ، أشغال ندوة المركز المغربى للأبحاث وتحليل السياسات ، ٤٣–٥٦.

الغامدي، عائض بن سعيد (٢٠١٥) ، إدارة الأزمات لدى القيادات الجامعية بكليات التربية بالجامعات السعودية "دراسية ميدانية"، **مجلة كلية التربية** ، جامعة الأزهر، ع (١٦٥)، الجزء الخامس،٤٠٥–٤٥٩.

بدوى، أحمد زكي (٢٠٠٠): **معجم مصطلحات التربية والتعليم** ، دار الفكر العربي، القاهرة.

بكر، عبد الجواد (٢٠٠٣) ، **السياسات التعليمية وصنع القرار**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، الأسكندرية .

بكر، عبد الجواد (٢٠٠٦) ، **التربية المقارنة والسياسات التعليمية** ، مطبعة السلام ، القاهرة.

الجنابى ، صاحب عبد مرزوك (٢٠١٩) ، **الأزمة النفسية : تشخيصها واساليب التعامل معها**، دار اليازورى العلمية.

حواش ، جمال (٢٠٠٥) ، **التفاوض في الأزمات والمواقف الطارئة** ، إيتراك للنشر والتوزيع ، القاهرة.

الدهشان ، جمال (٢٠٢٠) ، مستقبل التعليم بعد جائحة كورونا: سيناريوهات استشرافية ، **المجلة الدولية للبحوث فى العلوم التربوية** ، مج (٣) ،ع (٤) ،١٠٥–١٦٩.

دياب ، إكرام عبد الستار محمد (٢٠١٨) ، تطوير السياسة التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين في مصر في ضوء أفضل الممارسات العالمية ، **مجلة الإدارة التربوية** ، جامعة الزقازيق ،ع (١٧) ، مارس ٢٠١٨،٣٤١–٤١٧.

الرويلى ، على هلهول (٢٠١١) ، الأزمات تعريفها – أبعادها – أسبابها، **الحلقة العلمية الخاصة بمنسوبي وزارة الخارجية"إدارة الازمات"**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

سافيدرا ، خايمى (٢٠٢٠) ، **التعليم فى زمن فيروس كورونا ،التحديات والفرص** ، قطاع الممارسات العالمية للتعليم، البنك الدولى،٢٠٢٠:
https://blogs.worldbank.org/ar/education/educational-challenges-and-opportunities-covid-19-pandemic

سالمة ، الإمامة (٢٠١٦) ، السياسة التعليمية والعلاقة بين الجامعة الجزائرية والسلطة: مقاربة في التحليل النظمي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)، **مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية** ، ع(٢٧)،٥٢٩–٥٤١.

سعد ، السيدة محمود إبراهيم (٢٠١١) ، **المخطط التعليمى : دوره فى ربط البحث بصنع السياسة التعليمية** ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

السهلي ، محمد بن علي بن محمد آل عون(٢٠١٩) ، **تطوير السياسات التربوية في الجامعات السعودية في ضوء متطلبات القدرة التنافسية "استراتيجية مقترحة** ، رسالة دكتوراة، كلية التربية، قسم السياسات التربوية، جامعة الملك سعود.

سيد ، أمل سعودي عبد الظاهر (٢٠٢٠) ، دراسة تحليلية للسياسة التعليمية لتطوير مرحلة التعليم الأساسي في مصر منذ عام ١٩٨٠ ، **مجلة البحث في التربية وعلم النفس**، مج (٣٥)، ع(٢)،٢١–٤٠.

شعلان ، عبد الحميد عبد الفتاح (٢٠١١) ، **السياسة التعليمية بين الواقع والمعلوم** ، القاهرة ، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع.

عباس ، صلاح (٢٠٠٤) ، **إدارة الأزمات في المنشآت التجارية** ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية .

عبد الرحمن ، أبوسريع أحمد (٢٠٠٨) ، **المنظومة المتكاملة لإدارة الأزمات والكوارث** ، مؤسسة الطوبجي ، القاهرة.

عبد الستار ، رضا & عدلى ، فاتن (٢٠١٠) ، دراسة تحليلية لسياسات التعليم قبل الجامعى منذ تسعينات القرن العشرين وحتى الأن فى ضوء متطلبات إقتصاد المعرفة ، القاهرة ، **المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية.**

عبد العال ، عنتر محمد احمد (٢٠٢٠) ، ادارة المؤسسات الجامعية في ظل ازمة كوفيد– ١٩ ، **المجلة التربوية** – كلية التربية – جامعة سوهاج ، ٧٨، ١–٩ .

عبد الكريم ، نهى حامد(٢٠٠٩) ، **صنع القرار في السياسة التعليمية: الأطراف الفاعلة والآليات** ، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.

العتيبي ،عبد الله (٢٠٢٠) ، الوباء والسياسة، **مجلة الشرق الاوسط** ، العدد ١٥٠٩٠

العجاتى ، محمد وأخرون (٢٠٢٠) ، أزمة فيروس كورونا: هل يحقق نمط السياسات السائد الحماية للجميع؟ مصر– لبنان– تونس دراسة مقارنة، **منتدى البدائل العربي :السياسات العامة وأزمة كورونا في المنطقة العربية** ، بيروت.

عزازى ، فاتن محمد عبد المنعم (٢٠١٢) ، **نظم التعليم بالمملكة العربية السعودية** ، دار الزهراء للنشروالتوزيع، الرياض.

علام ، صلاح (٢٠٠٣) ، **التقويم التربوى المؤسسى أسسه ومنهجياته وتطبيقاته في تقويم المدارس** ، دار الفكر العربي، القاهرة.

على، نبيل & حجازى ، نادية (٢٠٠٥) ، **الفجوة الرقمية ، رؤية عربية لمجتمع المعرفة** ، عالم المعرفة ، العدد(٣١٨)، أغسطس ، مطابع السياسة، الكويت.

عيد ، سعاد محمد (٢٠١٣) ، تخطيط السياسة التعليمية والتحديات الحضارية المعاصرة ، **سلسلة التربية والمستقبل العربى** ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة .

الغامدى ، حمدان بن أحمد (٢٠١٠) ، نور الدين محمد عبد الجواد، **تطور نظام التعليم فى المملكة العربية السعودية** ، ط (٣) ، مكتبة الرشد ناشرون ، الرياض.

غنام ، علاء (٢٠٢٠) ، **عناصر القوة والضعف في نظامنا الصحي لمواجهة أزمة كورونا المستجد، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية** ، أبريل،٢٠٢٠، متاح على: https://bit.ly/2XjHDtH

غنايم ، مهنى محمد إبراهيم (٢٠٢٠) ، التعليم العربي وأزمة كورونا: سيناريوهات للمستقبل،**المجلة الدولية للبحوث فى العلوم التربوية** ، مج (٣) ،ع (٤) ، ٧٥–١٠٤.

غنايم ، مهنى محمد إبراهيم (٢٠١٨) ، السياسة التعليمية والطبقية والمواطنة ، **المؤتمر العلمى العربى الثانى عشر الدولى التاسع: التعليم والمجتمع المدنى وثقافة المواطنة** ، جمعية الثقافة من أجل التنمية ، سوهاج.

فطايمية ، إيمان (٢٠١٧) ، **السياسة التعليمية في الجزائر(٢٠١٠–٢٠١٦) بين الإصلاحات والتحديات**، رسالة ماجستير، جامعة ٨ ماي – ١٩٤٥قالمة– كلية الحقوق والعلوم السياسية.

الفقي، آمال ابراهيم & أبو الفتوح ، محمد كمال (٢٠٢٠) ، المشكلات النفسية المترتبة علي جائحة كورونا المستجد Covid–19 بحث استكشافي لدي عينة من طلاب وطالبات الجامعة بمصر ، **المجلة التربوية** ، كلية التربية – جامعة سوهاج ، ٧٤، ١٠٤٧–١٠٨٥ .

القحطانى ، عبد المحسن عايض (٢٠١٢) ، السيدة محمود إبراهيم ، السياسات العامة والسياسات التعليمية مدخل تكاملى ، **مكتب التربية العربى لدول الخليج ، الرياض**.

قسم أصول التربية (٢٠١٥)، **إدارة الأزمات والكوارث في التعليم**، كلية التربية ، جامعة دمنهور.

كليوبى قازى–هق ، تغيران شميس ، **إدارة تأثير فيروس كورونا المستجد على الأنظمة التعليمية في أنحاء العالم**، متاح على الموقع التالي بتاريخ ٢٠٢٠/٦/٦.
https://blogs.worldbank.org/ar/education/managing–impact–covid–19–education–systems–around–world–how–countries–are–preparing

اللجنة الفنية المتخصصة للتعليم والعلم والتكنولوجيا (٢٠٢٠) ، **استجابة التعليم والعلم والتكنولوجيا لفيروس كورونا** . تقرير هيئة المكتب ، اللجنة الفنية المتخصصة للتعليم والعلم والتكنولوجيا الاجتماع الافتر اضي لهيئة المكتب ٩ أبريل 2020 ،(16:30 – 15:00 توقيت أديس أبابا).

لطفى ، سهير(٢٠٢٠) ، **الكورونا فوبيا. هل تحولت الاصابة بالفيروس لوصمة. وعلى من تقع المسؤولية؟**متاح على الموقع التالي بتاريخ ٢٠٢٠/٦/٨
https://arabic.sputniknews.com/news

مجمع اللغة العربية: **المعجم الوجيز**(١٩٩٩)، طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم، القاهرة، ص٣٢٨.

محروس، محمد الاصمعي (٢٠٢٠) ، تأصيل نظرية تربوية معاصرة لادارة جائحة فيروس كورونا Covid–19 ، **المجلة التربوية**– كلية التربية، جامعة سوهاج،ع٧٤، ٤٦٤–٥٠٠ .

محمود ، جابر محمود (٢٠٢٠) ، دور التعليم عن بعد في حل اشكاليات وباؤ كورونا المستجد، **المجلة التربوية** – كلية التربية – جامعة سوهاج ، ع ٧٥، ١٥٣٢–١٥٤٣.

مدكور، علي بن أحمد (١٤٣٥هـ) ، تطوير التعليم العالي في الوطن العربي : الطريق إلى المستقبل ، جامعة السلطان قابوس بسلطنة عمان، **مجلة كلية المعلمين فى أبها**،ع (٦).

مركز جونز هوبكنز أرامكو الطبي(٢٠٢٠) ، **الصحة النفسية في ظل انتشار مرض كوفيد** ،١٣ أبريل.

المصرى ، فداء إبراهيم (٢٠٢٠) ، التحديات المجتمعية اللبنانية في ظل انتشار الوباء كوفيد–19وآفاقها التنموية ، من الجائحة إلى التنمية نماذج عربية وإفريقية فى صعوبات التجاوز وفرص الاقلاع ، **أشغال ندوة المركز المغربى للأبحاث وتحليل السياسات** ، ٢٧ يوليو ، ٣–٤٢.

مصطفي ، فاطمة الزهراء سالم محمود (٢٠٢٠) ، التباعد الاجتماعي واثاره التربوية في زمن كوفيد ١٩ المستجد الكورونا، **المجلة التربوية** ، كلية التربية– جامعة سوهاج ، العدد ٧٥ ، ٢–٢٣.

مصطفي ، مصطفي التهامي (٢٠٠٦) ، إدارة الأزمات والكوارث – كيف ؟ ، **مجلة التنمية الإدارية ، الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة** ، العدد (١١١).

معزوز، هشام & صجلة، مريم & علاوي، خديجة & فاتح ، لسود (٢٠٢٠) ، واقع التعليم الجامعي عن بعد عبر الأنترنت في ظل جائحة كورونا دراسة علي عينة من الطلبة بالجامعات الجزائرية ، **مجلة مدارات سياسية** ، مج ٣ ، ع ٣، ٧٦–٩٥.

النجار،عبدالله عبد العزيز & عامر، غادة محمد (٢٠٢٠) ، **الفرد والدولة والمجتمع تأثيرات أزمة فيروس كورونا والنتائج المتوقعة**، المركز العربى للبحوث والدراسات، **يولية ٢٠٢٠، متاح على:** http://www.acrseg.org/41663

هلال ، على الدين (٢٠١٠) ، **النظام السياسي بين إرث الماضي وآفاق المستقبل(١٩٨١– ٢٠١٠)** ، الدار المصرية اللبنانية .

الهنداوى ، ياسر فتحى وأخرون (٢٠١٤) ، آليات مقترحة لتفعيل دور البحث التربوي في صنع السياسة التعليمية بسلطنة عمان من وجهة نظر الباحثين والممارسين ، **المجلة الدولية التربوية المتخصصة** ، مج (٣) ، ع (١١)،١٥٣–١٧٤.

مواقع الإنترنت:

فهمي ، مروة (٢٠٢٠) ، الحضور ٣ أيام"الأعلى للجامعات" يوافق على خطة العام الدراسى الجديد، أخبار اليوم ، ١٩ ديسمبر ٢٠٢٠،متاح على:
https://akhbarelyom.com/news/newdetails/3129447/1/

سعد، محمود (مايو، ٢٠٢٠). التعليم العالي" عبور آمن في أزمة كورونا.. و"التعلم عن بعد" وجه آخر للجامعات. بوابة الأهرام ، تم الدخول في ٢٠٢٠/١٢/١٢ الساعة ١١.٠٠ مساءا ، متاح على: http://gate.ahram.org.eg/News/2403717.aspx

موقع العربية نيوزbbc (٢٠٢٠) ، فيروس كورونا: لماذا صنفته منظمة الصحة العالمية وباءً عالمياً"، مقال صحفي وارد فى ١٢ مارس،٢٠٢٠، متاح على :

https://www.bbc.com/arabic/science-and-tech-51854975

موقع العربية نيوز(٢٠٢٠) بعد الطاعون والإيدز.. الكارثة أن يتحول كورونا إلى "جائحة"، ١٨ فبراير ٢٠٢٠،متاح على:

https://www.skynewsarabia.com/technology/1321757

ثانيا : المراجع الأجنبية:

Al lily, A., & Ismail, A., & Adunasser, F,. & Alqahtani , R., (2020). Distance education as a response to pandemics: Coronavirus and Arab culture.*Technology in Society* 63(July). DOI:10.1016/j.techsoc.2020.101317

Al-Baadani, A., & Abbas, M., (2020). The impact of CORONAVIRUS (COVID19) pandemic on on higher education institutions (HEIs) in Yemen: Challenges and recommendations for the future. *European Journal of Education Studies*, 7(7), 68-82. DOI: 10.46827/ejes.v7i7.3152

Aristovnik, A., & Keržič, D., & Ravšelj, D., & Tomaževič, N., & Umek, L., (2020), Impacts of the COVID-19 pandemic on life of higher education students: A global perspective. *Sustainability*, 12 (20), 8438 . Doi:10.3390/su12208438.

Alexander, N., (2012). ***Policy analysis for educational leaders: A step - bystep approach***. US: Prentice Hall.

Ali, Wahab (2020). Online and remote learning in higher education institutes: Anecessity in light of COVID-19 pandemic. *Higher Education Studies*, 10(3), 16-25.

Bai, Y., & Yao, L., & Wei, T., & Tian, F., & Jin, D. Y., & Chen, L., & Wang, M., (2020). Presumed asymptomatic carrier transmission of COVID-19. *Jama*, 323(14),1406-1407.

Bao, W., (2020). Covid-19 and online teaching in higher education. A case study of peking university.

Barry , E., (2002). ***Financial Crises*** , Oxford University Press , U K .

Cardozier, R.,(1993).*Colleges and universities on world war 11*. London, Greenwood publishing group.

Cerqua, A. & Di Pietro,G.(2015). Natural disasters and university enrolment:Evidence from l'Aquila earthquake. *Discussion Paper*, 9332. http://ftp.iza.org/dp9332.pdf

Chickan , J.(1994). ***Manging risks and decisions In major projects*** , Chapman,
London .

Coombe, C., (2000). Keeping the education system healthy: Managing the impact of HIV/AIDS on education in South Africa. *Comparative Education in South Africa*, 3,(1), 14-27.

Coronavirus disease (COVID-19) Situation Report (2021), July.
https://www.who.int/ docs/default- source/coronaviruse/situation-sitrep-177.pdf?sfvrsn=b1a193f3_2

Cuaton, G., (2020). Philippines higher education institutions in the time of COVID-19 pandemic. *Revista Românească pentru Educaţie Multidimensională*, 12(1)61-70.

Eckhardt, C.M., Cummings, M.J., Rajagopalan, KN,.& Borden,S.,& Bitan, Z:C & Allison Wolf, A.& Alex Kantor, A.,& Briese, T& Meyer,B.J& Jacobson, S.D., & Scotto, D.,& Nischay Mishra, N.,& Philip, N.M& Stotler, B.A,& Schwartz,J,.& Shaz,,B.& Spitalnik, S.L & Eisenberger, A,.& Hod, E.A,.& Justman, J.,& Cheung, K & Lipkin, W.I., & O'Donnell,MR,.(2020). Correction to: Evaluating the efficacy and safety of human anti-SARS-CoV-2 convalescent plasma in severely ill adults with COVID-19: A structured summary of a study protocol for a randomized controlled trial. Trials 21, 536 (2020). https://doi.org/10.1186/s13063-020-04504-x

Eugene Adu Henaku (2020). COVID-19: Online learning experience of college students: The case of Ghana. *International Journal of Multidisciplinary Sciences and Advanced Technology*, Special Issue, 1(2), 54–62.

Frankenberg, E., & Sikoki, B., & Sumantri,C., & Suriastini, W., & Thomas, D., (2013). Education, vulnerability, and resilience after a natural disaster. *Ecol So*; 18(2): 16. doi: 10.5751/ES-05377-180216

Lunenburg, F., (2010). The crisis management plan: Promoting school safety. *National Forum of Educational Administration and Supervision Journal*. Vol, 27, Nov 4

Gressman, Ph., & Peck, J., (2020). Simulating COVID-19 in a university environment. *Math Biosci, Issue* 328, 108436.

Horton, W., & Horton, K., (2003). E-learning tools and technologies. John Wiley & Sons.

Iyer P, Aziz K, Ojcius DM. (2020).Impact of COVID-19 on dental education in the United States. *J Dent Educ*, 84(6),718–722. https://doi.org/10.1002/jdd.12163

Jandrić, P.(2020a) The day after Covid-19. *Postdigit Sci Educ* 2, 531–537. https://doi.org/10.1007/s42438-020-00195-4

Jeyanathan, M., & Afkhami, S., & Smaill, S., & Miller, M., & Lichty, B., & Xing, Z., (2020). Immunological considerations for COVID-19 vaccine strategies. *Nature Reviews Immunology, Vol 20, 616-632*. https://doi.org/10.1038/s41577-020-00434-6.

Lai, B., & Thyne, C., (2007). The effect of civil war on education, 1980–97. *Journal of Peace Research*, 44 (3), 277–292

Mudenda, S., Zulu, A., Phiri, M. N., Ngazimbi, M., Mufwambi, W., Kasanga, M. and Banda, M. (2020). Impact of coronavirus disease 2019 (COVID-19) on college and university students: A global health and education problem. *Aquademia*, 4(2), ep20026. https://doi.org/10.29333/aquademia/8494

Onigbinde, L., (2018).The impacts of natural disasters on educational attainment: Cross-country evidence from macro data. The University of San Francisco USF Scholarship: a digital repository @ Gleeson Library Geschke Center Master's Theses

O'Steen, B., & Perry, L., (2012).Service-learning as a responsive and engaging curriculum: A higher education institution's response to natural disaster. *Curriculum Matters*, 8,171-183. Availability: <https://search.informit.com.au/documentSummary;dn=992120796382208;res=IELNZC> ISSN: 1177-1828. [cited 10 Sep 20].

Petersen, E.,& Koopmans, M., & Unyeong, G.,& Hamer,D.,& Petrosillo, N., & Castelli.,F.& Storgaard,M.,& Al Khalili,,S,.& Simonsen,L,.(2020). Comparing SARS-CoV-2 with SARS-CoV and influenza pandemics. Personal View,20 e238–44. https://doi.org/10.1016/ S1473-3099(20)30484-9

Rashid, S and Yadav, S.S,. (2020). Impact of covid-19 pandemic on higher education and research. *Indian Journal of Human Development***,** 14(2) 340–343.

Sahu, P., (2020). Closure of universities due to coronavirus disease 2019 (COVID-19): Impact on education and mental health students and academic staff. *Cureus* .;12(4):e7541.doi: 10.7759/cureus.7541.

Sawahel, W., (14 May 2020). Pandemic exposes need for new university funding strategy. Available at https://www.universityworldnews.com/post.php?story=20200513094132899

Shahzad, A., & Hassan, R., & Aremu, A. Y., & Hussain, A., Lodhi, R.N., (2020): Effects of COVID-19 in E-learning on higher education institution students: the group comparison between male and female. Quality & Quantity https://doi.org/10.1007/s11135-020-01028-z.

Sorokowski, P., & Groyecka, A., & Kowal, M., & Sorokowska, A., & Białek, M., & Lebuda, L., & Dobrowolska, M., & Zdybek, M., & Karwowski, M., (2020). Can information about pandemics increase negative attitudes toward foreign groups? A case of COVID-19 outbreak. *Sustainability*, 12, 4912; doi:10.3390/su12124912

Stukalo, N.& Simakhova, A. (2020). COVID-19 impact on Ukrainian higher education. *Universal Journal of Educational Research*, 8(8): 3673-3678.

Teräs, M., & Suoranta, J,. & Teräs, H & Curcher, M. (2020). Post-covid-19 education and education technology 'Solutionism': a Seller's Market. *Post digital Science of Education.2, 863-878* https://doi.org/10.1007/s42438-020-00164-x

UNESCO. (2020). COVID-19 educational disruption and response. UNESCO https://en.unesco.org/covid19/educationresponse. Accessed 30 April 2020.

United Nations, Policy Brief (2020). Education during covid-19 and beyond. Available at https://www.un.org/sites/un2.un.org/files/policy_brief_-_education_during_covid-19_and_beyond_arabic.pdf

WHO. (2020, March 11). WHO Director-General's opening remarks at the media briefing on COVID-19-11 March 2020. World Health Organization, March 11, 2020.

https://www.who.int/dg/speeches/detail/whodirector- general-s-opening-remarks-at-the-mediabriefing- on-covid-19---11-march-2020.

Witze, A. (2020): Universities will never be the same after the coronavirus crisis, Nature, Available at: https://www.nature.com/articles/d41586-020-01518-y

Zheng, J. (2020). SARS-CoV-2: An emerging coronavirus that causes a global threat. *International Journal of Biological Sciences*, 16(10),1678-1685. Doi: 10.7150/ijbs.45053.